A/79/5/Add.15

الأمم المتحدة

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 5 سين

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 سين

A/79/5/Add.15

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
	الموجز	10
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	14
	باء – الاستنتاجات والتوصيات	15
	1 – متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة	15
	2 – استعراض مالي عام	17
	3 – إغلاق المكتب الميداني في كيغالي	20
	4 – إدارة الممتلكات	27
	5 – إدارة المشتريات	33
	6 – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	36
	جيم – إحالة المعلومات من الإدارة	38
	1 – شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	38
	2 – المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة	38
	3 – حالات الغش والغش المفترض	38
	دال – شكر وتقدير	39
	المرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	40
الثالث –	التصديق على البيانات المالية	48
الرابع –	التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	49
	ألف – مقدمة	49
	باء – لمحة عامة عن الأصول والخصوم والسيولة	50

جيم – لمحة عامة عن الأداء المالي 56
دال – أداء الميزانية 58
الخامس – البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 59
أولا – بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 59
ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 61
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 62
رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 63
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 65
ملاحظات على البيانات المالية لعام 2023 66

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات

وفقاً للبند 6-2 من النظام المالي، أتشرف بأن أقدم طيه الحسابات المالية لآلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، والتي أوافق عليها بمقتضى هذا الكتاب. وقد أنجز المراقب المالي البيانات المالية وصدَّق على صحتها من جميع الجوانب الجوهرية.

وتُحال أيضا نُسخٌ من هذه البيانات المالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يشـــرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحســـابات مع التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لآلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

وإننا نرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبيّنة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن مستقلون عن الآلية، وفقا لمقتضيات الأخلاق المهنية ذات الصلة بالمراجعة التي نجريها للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المقتضيات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

الأمين العام للأمم المتحدة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى، التي تشمل التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، الوارد في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقريرنا كمراجعي حسابات بشأنها.

ولا يشمل رأينا في البيانات المالية تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي استقيناها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو فيما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خلصنا، استناداً إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تقع على عاتق الأمين العام مسؤولية إعداد البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما تقع على عاتقه مسؤولية ممارسة الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لتيسير إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الغلط.

وتقع على عاتق الإدارة، لدى إعدادها البيانات المالية، مسؤولية تقييم قدرة الآلية على مواصلة الاستمرار كمؤسسة عاملة، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية الآلية أو وقف عملياتها، أو إذا لم تجد أمامها أي خيار واقعي سوى ذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي تضطلع بها الآلية.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة غش أم خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إن وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر على نحو معقول، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الخطأ، وتصميم إجراءات لمراجعة الحسابات بغية التصدي لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساسا كافيا ومناسبا لإبداء رأينا بشأنها. ومخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو إبداء بيانات على غير الواقع أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) التوصل إلى فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في الآلية؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية وما يتصل بها من إفصاحات تقدّمها الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة الآلية على الاستمرار كمؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود

غموض جوهري، تعين علينا استرعاء الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. ولكن من الممكن أن تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على الآلية الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نرى أن معاملات الآلية التي اطّلعنا عليها أو قمنا بتدقيقها في إطار مراجعتنا للحسابات، جاءت متوافقة، من جميع الجوانب الهامة، مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

ووفقاً للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أصدرنا أيضاً تقريراً مطولا عن مراجعتنا لحسابات الآلية.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(مسؤولة أولى لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

في 22 كانون الأول/ديسمبر 2010، اتخذ مجلس الأمن القرار 1966 (2010)، الذي أنشأ بموجبه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد أُنشئت الآلية لإكمال المهام المتبقية من عمل كل من المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994. وتعمل الآلية انطلاقا من فرعين مقراهما في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، ولاهاي، بمملكة هولندا.

وقد أكمل مجلس مراجعي الحسابات مراجعة حسابات الآلية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأُجريت الزيارة المرحلية لمراجعة الحسابات من خلال مزيج من عمليات المراجعة الميدانية والمراجعة عن بُعد أُنجزت في فرع لاهاي، وفي فرع أروشا، وفي المكتب الميداني في كيغالي، في الفترة من 13 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأجريت زيارة مراجعة الحسابات النهائية في المقر الرئيسي في لاهاي في الفترة من 2 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2024.

نطاق التقرير

يغطي التقرير مسائل ينبغي، في نظر المجلس، توجيه انتباه الجمعية العامة إليها، وقد ناقشها مع إدارة الآلية التي أُدرجت آراؤها فيه على الوجه المناسب.

والمراجعة أجريت أساساً لتمكين المجلس من تكوين رأي عمّا إذا كانت البيانات المالية تعرض بنزاهة المركز المالي للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

واستعرض المجلس أيضاً عمليات الآلية بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، الذي يخول للمجلس الإدلاء بملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وبصورة عامة، إدارة العمليات وتنظيمها.

واستعرض المجلس أيضاً متابعةً تفصيلية للإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات المقدمة في السنوات السابقة.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بنزاهة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يستنتج المجلس، من استعراضه السجلات المالية للآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أن هناك أغلاطا أو أوجه إغفال أو أخطاء في البيانات المالية ذات أهمية. ولكن تبيّن للمجلس وجود مجال لإدخال تحسينات في ميادين إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، وإدارة الممتلكات، وإدارة المشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبلغ مجموع الإيرادات في عام 2023 ما قدره 76,24 مليون دولار (2022: 80,24 مليون دولار) مقابل مصروفات قدرها 79,30 مليون دولار (2022: 85,72 مليون دولار)، مما أسفر عن عجز قدره 3,06 ملايين دولار (2022: عجز قدره 5,47 ملايين دولار). وكانت مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم أكبر مصروفات الآلية، فقد بلغت قيمتها 56,94 مليون دولار (2022: 64,69 مليون دولار)، وهو ما يمثل 71,81 في المائة من إجمالي المصروفات. وشملت المصروفات الأخرى ذات الصلة أتعاب القضاة وبدلات قدرها 3,46 ملايين دولار (2022: 2,63 مليون دولار) ومصروفات تشغيل عامة أخرى بقيمة 13,53 مليون دولار (2022: 13,38 مليون دولار). أما بالنسبة للفئة الأخيرة، فهي تشمل أساساً الخدمات التعاقدية (8,81 ملايين دولار) واستئجار المكاتب والمباني (3,40 ملايين دولار).

وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ إجمالي الأصول 227,72 مليون دولار (225,09 مليون دولار في عام 2022)، منها نقدية ومكافئات نقدية واستثمارات بقيمة 159,95 مليون دولار، أي ما يعادل 70,24 في المائة من إجمالي الأصول. وفي الوقت نفسه، أفادت الآلية بأن مجموع الخصوم بلغ 145,79 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 136,30 مليون دولار). ومن مجموع الخصوم لعام 2023، كانت نسبة 57,20 في المائة (83,39 مليون دولار) خصوما تتعلق باستحقاقات الموظفين (2022: 75,09 مليون دولار). وتدل النسبة الحالية البالغة 1:5,12 على أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة في جزء كبير منها.

الاستنتاجات الرئيسية

فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها المجلس:

حالة عدم اليقين فيما يتعلق بنقل مهام المكتب الميداني في كيغالي

لاحظ المجلس أن الآلية لم تخطط لإغلاق المكتب الميداني في كيغالي وتسليم الخدمات التي تقدمها عيادتها الطبية إلى الضحايا والشهود الروانديين، ولم تتخذ خطوات تحضيرية لذلك. وإضافةً إلى ذلك، خضعت الميزانية المقترحة لعام 2024 للاستعراض لغرض المراجعة الدقيقة لتقدير الأثر المترتب على إغلاق المكتب الميداني في الميزانية. ورغم أن المجلس لاحظ انخفاضاً بنسبة 21,7 في المائة بين ميزانية عام 2023 وميزانية عام 2024، فإن الميزانية المقترحة لعام 2024 لم يُفصح فيها عن المعلومات المتصلة

بنفقات المكتب الميداني لفترة الميزانية تلك ولم تُعرض فيها تلك المعلومات بتفصيل. وإضافةً إلى ذلك، عند السؤال عن التقديرات اللازمة لتحديد المبالغ المطلوبة في ميزانية 2024، قدمت معظم الأقسام المعنية من الآلية نفقات عام 2023.

وجود أوجه نقص في المعلومات المتصلة بالأصول ومراقبة هذه الأصول والتخطيط لها

أجرى المجلس معاينة مادية لمستودع المكتب الميداني في كيغالي، حيث أخذ عينة عشوائية من الأصناف، لغرض التحقق مما إذا كانت المعدات المعروضة في المستودع مسجَّلة في قائمة الأصول المرسمَلة والأصول غير المرسمَلة التي قدمها المكتب. وقد تبيَّن من نتائج التحقق وجود أصناف غير مسجلة في القائمة المذكورة، وأصناف لا تحمل رقم التعريف التقني وعدة أصول غير متسلسلة الترقيم لوحظت في صناديق تغليفها الأصلية، لم تكن مدرجة في القائمة التي قدمها المكتب الميداني.

الأصول غير المخصصة

سعياً إلى تقييم ما إذا كانت الآلية قد اتخذت أي تدابير رقابية لتجنب الخسائر في المعدات أثناء عملية تقليص حجمها وإغلاق مكاتبها، استعرض المجلس قسائم التسليم المستعملة لتخصيص الأصول للمستخدمين المسؤولين التي حددت لها الآلية صفة "معدات مخصصة/قيد التشغيل" في نظام أوموجا حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وتوصَّل المجلس إلى وجود أصول دون وثائق داعمة تتعلق بتخصيصها واستلامها من قِبل الموظفين في المكاتب الثلاثة (المكتب الميداني في كيغالي وفرع أروشا وفرع لاهاي).

التأخير في التصرف في الأصول

أجرى المجلس استعراضا لعملية التصرف في الأصول في المكتب الميداني في كيغالي، وكذلك في فرعَي أروشا ولاهاي. وأخذ التحليل في الاعتبار مراجعة الوثائق الداعمة في نظام أوموجا لـ 71 من الأصول المرسملة التي كانت في حالة شطب، وخلُص إلى أن الأصول المرسملة (المركبات) كانت قد جرت الموافقة منذ سنوات على إشعار بشطبها، مما أذِن ببيعها. غير أن المجلس لاحظ أثناء المعاينة المادية التي أجراها أن المركبات ظلت في أماكن عمل الآلية دون أن تُستخدم لفترة طويلة، مع تأخر عملية إدارة مبيعاتها لسنوات.

التوصيات الرئيسية

استنادا إلى نتائج مراجعة الحسابات، يوصي المجلس الآليةَ بأن تقوم بما يلي:

(أ) وضع ترتيبات تحضيرية لنقل المهام المستمرة للمكتب الميداني في كيغالي بنجاح، بما في ذلك رعاية الشهود، إلى جهة خلَف ذات صلة في إطار الإغلاق المزمع للمكتب الميداني؛

(ب) إعداد قائمة مستكملة بجميع الأصول المرسملة والأصول غير المرسملة بالمكتب الميداني في كيغالي والتخطيط للتصرف فيها بالوسائل الملائمة، في ضوء إغلاق المكتب الميداني؛

(ج) كفالة إجراء تحديث كامل وفي الوقت المناسب لقسائم تسليم الأصول المخصصة للاستخدام الفردي ولسجلاتها في نظام أوموجا، بهدف تحديد واضح للمستخدمين المسؤولين عن تلك الممتلكات؛

(د) كفالة تحديد الأصول المخصصة للاستخدام الجماعي في نظام أوموجا باسم المكتب المسؤول عنها وجهة الاتصال المخصصة لها، بهدف تحديد واضح للمستخدمين المسؤولين عن تلك الممتلكات؛

(هـ) استئناف عملية التصرف في الأصول التي كشفها الاستعراض والانتهاء من العملية في أقرب وقت ممكن لتجنب المزيد من الخسائر في قيمتها السوقية؛

(و) صياغة خطة للتصرف من المخزون تراعي الإجراءات الواجب اتباعها، والمواعيد النهائية لمراحل عملية الشطب والتصرف، وإسناد المسؤوليات (الأشخاص أو الأقسام) وآليات الرقابة.

متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة

من أصل 23 توصية متبقية لغاية السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، نُفّذت 10 توصيات (44 في المائة)، ويجري تنفيذ 5 توصيات (22 في المائة)، وظلّت 7 توصيات غير منفّذة (30 في المائة)، وتجاوزت الأحداث توصية واحدة (4 في المائة). وترد في مرفق الفصل الثاني تفاصيل عن حالة تنفيذ التوصيات.

حقائق رئيسية	
81,95 مليون دولار	الميزانية النهائية التي اعتمدتها الجمعية العامة لعام 2023
76,24 مليون دولار	مجموع الإيرادات لعام 2023
79,30 مليون دولار	مجموع المصروفات لعام 2023
3,06 ملايين دولار	العجز الكلي لعام 2023
227,72 مليون دولار	مجموع الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
145,79 مليون دولار	مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
335	مجموع عدد الموظفين (301 موظفا بعقد محدد المدة، و 28 موظفا مؤقتا، و 6 موظفين بعقد دائم)

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بموجب قراره 1966 (2010) لمواصلة الاضطلاع بالولاية القضائية والحقوق والواجبات والمهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد انتهاء ولايتيهما ذات الصلة، بما يشمل مجموعة من الأنشطة القضائية، وتنفيذ الأحكام، وإعادة توطين الأشخاص المبرّئين والمفرج عنهم، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات.

2 - وللآلية فرعان: أحدهما في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة، والآخر في لاهاي بمملكة هولندا. وقد بدأ فرع أروشا، الذي يضطلع بالمهام الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، عملياته في 1 تموز/يوليه 2012، وتقع ضمن نطاق مهامه عمليات المكتب الميداني الموجود في كيغالي. أما فرع لاهاي، الذي يضطلع بالمهام الموروثة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فبدأ عملياته في 1 تموز/يوليه 2013 وكانت تقع ضمن نطاق مهامه عمليات المكتب الميداني الموجود في سراييفو. وكان المكتب الميداني الموجود في سراييفو قد أوقف جميع مهامه التشغيلية بحلول نهاية آذار/مارس 2023 وأُغلق بحلول نهاية نيسان/أبريل 2023.

3 - وتتكون الآلية من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم الآلية. وتتألف الدوائر من رئيس متفرغ، ودائرة استئناف مشتركة بين الفرعين، ودائرة ابتدائية لكل فرع، وقاض مناوب في فرع أروشا، وقضاة منفردين معينين في كلا الفرعين. وتتولى الدوائر المسؤولية عن جميع الأعمال القضائية للآلية، بما في ذلك تنفيذ الأحكام والاستعراض الإداري والمحاكمات الابتدائية والطعون بالاستئناف والإجراءات القضائية المتعلقة بمراجعة الأحكام النهائية والإجراءات القضائية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور والبت في الطلبات الأخرى التي تتعلق، على سبيل المثال، بالاطلاع على المواد المحاطة بالسرية وحماية الشهود. ويتولى مكتب المدعي العام مسؤولية التحقيق والمقاضاة. ويتولى قلم الآلية، الذي يخدم كلا من الدوائر ومكتب المدعي العام، مسؤولية إدارة شؤون الآلية وخدمتها.

4 - وراجع المجلس البيانات المالية للآلية واستعرض أنشطتها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) لعام 1946، وطبقا للمادة السابعة من القواعد المالية والنظام المالي للأمم المتحدة ومرفقهما، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وتقتضي تلك المعايير أن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة من خُلوّ البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

5 - وأُجرت المراجعة لتمكين المجلس من تكوين رأي عمّا إذا كانت البيانات المالية تعرض بنزاهة المركز المالي للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتضمنت تلك المراجعة تقييما لما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد أُنفقت في الأغراض التي وافقت عليها مجالس الإدارة، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنفت وسُجلت على النحو السليم وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

6 - وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضاً عاماً للنظم المالية وإجراءات الرقابة الداخلية وفحصاً اختبارياً للسجلات المحاسبية وغيرها من المستندات الداعمة بالقدر الذي اعتبره المجلس ضرورياً لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

7 - واستعرض المجلس أيضا عمليات الآلية بموجب البند 7-5 من النظام المالي للأمم المتحدة، الذي يقتضي أن يبدي المجلس بموجبه ملاحظات بشأن مدى كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، وفيما يتعلق بإدارة عمليات الآلية وتنظيمها بوجه عام.

8 - ويغطي هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نوقشت ملاحظات واستنتاجات المجلس مع إدارة الآلية، التي ضُمِّنت آراؤها في هذا التقرير على النحو المناسب.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

1 - متابعة حالة تنفيذ التوصيات السابقة

9 - من أصل 23 توصية متبقية لغاية السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، نُفّذت 10 توصيات (44 في المائة)، ويجري تنفيذ 5 توصيات (22 في المائة)، وظلّت 7 توصيات غير منفّذة (30 في المائة)، وكانت توصية واحدة (4 في المائة) قد تجاوزتها الأحداث. وترد في مرفق الفصل الثاني تفاصيل عن حالة تنفيذ التوصيات.

الجدول الأول من الفصل الثاني

حالة تنفيذ التوصيات

التقرير (سنة مراجعة الحسابات)	*التوصيات المتبقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*نُفّذت*	*قيد التنفيذ*	*لم تنفَّذ*	*تجاوزتها الأحداث*	*التوصيات المتبقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
A/73/5/Add.15، الفصل الثاني (2017)	1	-	1	-	-	1
A/74/5/Add.15، الفصل الثاني (2018)	1	-	-	1	-	1
A/75/5/Add.15، الفصل الثاني (2019)	6	1	2	3	-	5
A/76/5/Add.15، الفصل الثاني (2020)	5	4	-	-	1	-

التقرير (سنة مراجعة الحسابات)	التوصيات المتبقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث	التوصيات المتبقية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
A/77/5/Add.15، الفصل الثاني (2021)	6	2	2	2	–	4
A/78/5/Add.15، الفصل الثاني (2022)	4	3	–	1	–	1
المجموع	**23**	**10**	**5**	**7**	**1**	**12**
النسبة المئوية	–	**44**	**22**	**30**	**4**	–

10 - ولاحظ المجلس أن معدل تنفيذ التوصيات المتبقية بلغ 44 في المائة عام 2023، وهي نسبة منخفضة رغم أنها تُظهر زيادة كبيرة مقارنة بعام 2022 (24 في المائة). وعلى الرغم مما ذُكر أعلاه، يتوقع المجلس أن تواصل الآلية تسريع وتيرة ما تبذله من جهود في هذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق بالتوصية التي يرجع تاريخها إلى عام 2017 والتي لا تزال قيد التنفيذ، وترتبط بإشراف شركة الهندسة المعمارية المكلفة بإعادة النظر في نظام التحكم في جودة الهواء ودرجة الحرارة والرطوبة النسبية في مستودعات المحفوظات في لاكيلاكي وتعديل نظام التحكم لضمان استيفائه المتطلبات القياسية. وإضافة إلى ذلك، يتوقع المجلس أن يُبذَل المزيد من الجهود بشأن التوصية التي يرجع تاريخها إلى عام 2018 بشأن إجراء تقييم لمخاطر الغش في سياق إعداد وثيقة الإدارة المركزية لمخاطر الغش، وهي توصية لا تزال غير منفَّذة أيضا. وأخيراً، وفيما يتعلق بالتوصية الصادرة في عام 2021، يعتبر المجلس أن من الأهمية بمكان أن تقوم الآلية بتحسين تخطيطها وتوثيقها للاحتياجات والمتطلبات من معدات تكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ التخطيط بهدف استخدام الأصول المشتراة على المدى القصير ومن ثم الاستفادة تماما من قدراتها ضمن العمر الإنتاجي الإجمالي المخصص لها.

التوصيات الصادرة خلال الفترات الست الماضية لمراجعة الحسابات

11 - نتيجة لعمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في الفترة من عام 2018 إلى عام 2023، أصدر المجلس 66 توصية وأجرى 146 تقييماً بشأن توصيات السنوات السابقة. ويرد في الجدول الثاني من الفصل الثاني بيان مفصَّل للتوصيات المقدمة في فترة مراجعة الحسابات المذكورة.

الجدول الثاني من الفصل الثاني

معدلات تنفيذ التوصيات الصادرة (الفترة 2018-2023)

التقرير (سنة مراجعة الحسابات)	عدد توصيات مراجعي الحسابات الصادرة	عدد التوصيات المتبقية لمراجعة الحسابات	توصيات مراجعي الحسابات المنفَّذة بالكامل حتى نهاية كل فترة مراجعة للحسابات (العدد)	(النسبة المئوية)
A/74/5/Add.15، الفصل الثاني (2018)	8	18	7	38
A/75/5/Add.15، الفصل الثاني (2019)	20	19	7	37
A/76/5/Add.15، الفصل الثاني (2020)	11	29	8	28
A/77/5/Add.15، الفصل الثاني (2021)	10	32	13	41
A/78/5/Add.15، الفصل الثاني (2022)	4	25	6	24
A/79/5/Add.15، الفصل الثاني (2023)	13	23	10	44
المجموع	**66**	**146**	**51**	**35**

12 - وكانت معظم التوصيات الـ 66 الصادرة خلال فترات المراجعة الست الماضية تتعلق بإدارة الموارد البشرية وإدارة المشتريات وإدارة الأصول والمخزون. وانصب التركيز في التوصيات الأخرى على إدارة المخاطر، وإدارة السفر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت الحالات الملحوظة ترتبط أساساً بالتحديات الإدارية التي يطرحها الغموض الناجم عن أوجه التقدم المحرز في الإجراءات القضائية التي تضطلع بها الآلية وعملية تقليص هذا الكيان التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره 1966 (2010). وقد ساهم ذلك السياق في نشوء شواغر طويلة الأجل وتكرار دوران الموظفين في الوظائف الرئيسية، مما أعاق أيضا قدرة الآلية على تنفيذ السياسات والممارسات على نطاق جميع أقسام الكيان لمعالجة العمليات التي حددتها التوصيات المتبقية.

13 - وفيما يتعلق بعمليات تقييم التوصيات المتبقية التي أُجريت خلال السنوات الست الماضية والبالغ عددها 146 تقييماً، لوحظ أن اتجاه التنفيذ الذي توصلت إليه الآلية لم يتجاوز نسبة 45 في المائة خلال تلك الفترة.

2 - استعراض مالي عام

14 - فيما يتعلق بالأداء المالي، بلغ مجموع الإيرادات في عام 2023 ما قدره 76,24 مليون دولار (2022: 80,24 مليون دولار) مقابل مصروفات قدرها 79,29 مليون دولار (2022: 85,72 مليون دولار)، مما أسفر عن عجز قدره 3,06 ملايين دولار (2022: عجز قدره 5,47 ملايين دولار). وانخفض العجز في عام 2023 بمبلغ 2,41 مليون دولار (44,05 في المائة) مقارنة بالعجز المسجل في 2022، لأسباب تُعزى أساساً إلى انخفاض المصروفات إلى 79,30 مليون دولار (2022: 85,72 مليون دولار)، نتيجة لانخفاض مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم حيث بلغت 56,94 مليون دولار (2022: 64,69 مليون دولار) ومثّلت 71,81 في المائة من مجموع مصروفات الآلية. ويمكن أن يُعزى ذلك الانخفاض في هذه الفئة إلى تقليص النشاط القضائي إلى الحد الأدنى، وتقليص حجم الآلية وما يصاحبه من تخفيض في مستويات الملاك الوظيفي.

15 - وتمثّلت المصروفات الأخرى ذات الصلة في مصروفات التشغيل الأخرى البالغة 13,53 مليون دولار (2022: 13,38 مليون دولار). وفي المقابل، سُجلت زيادة في أتعاب القضاة وبدلاتهم، حيث بلغت 3,46 ملايين دولار (2022: 2,63 مليون دولار). ويعرض الشكل الأول من الفصل الثاني مقارنة بين الإيرادات والمصروفات للسنتين الماليتين 2022 و 2023.

الشكل الأول من الفصل الثاني

الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

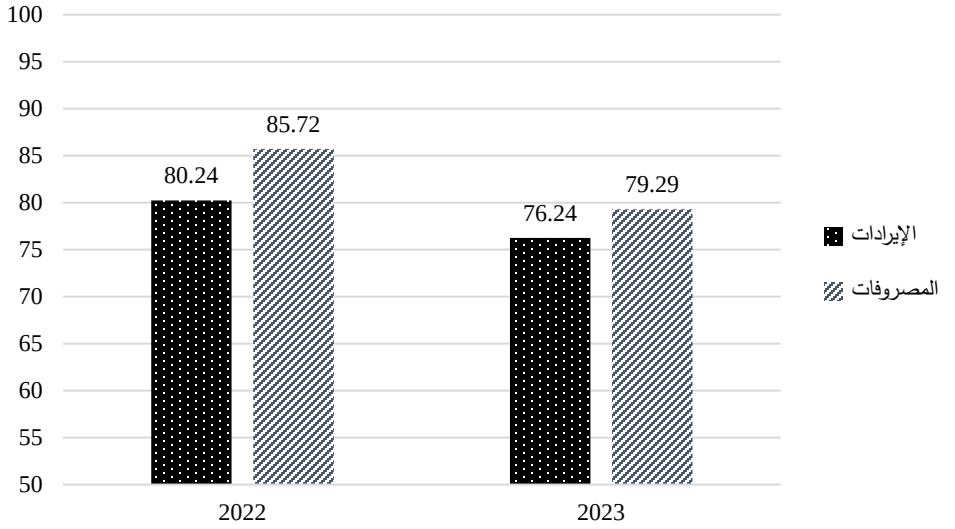

المصدر: التحليل الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات للبيانات المالية للآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الأصول والخصوم

16 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع الأصول 227,72 مليون دولار (2022: 225,09 مليون دولار). وبلغت النقدية ومكافِئات النقدية والاستثمارات 159,95 مليون دولار، أي ما يعادل 70,24 في المائة من مجموع الأصول.

17 - وأفادت الآلية بأن مجموع الخصوم بلغ 145,79 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 136,30 مليون دولار). ومن مجموع الخصوم لعام 2023، كانت نسبة 57,20 في المائة (83,39 مليون دولار) خصوما تتعلق باستحقاقات الموظفين (2022: 75,09 مليون دولار). والزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 8,30 ملايين دولار مقارنة مع عام 2022 تُعزى أساساً إلى الزيادة الصافية البالغة 7,74 ملايين دولار في الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة للموظفين. وهذا الانخفاض الأخير نتج أساساً عن مكاسب اكتوارية قدرها 5,25 ملايين دولار مترتبة عن التغيرات المسجلة في الافتراضات المالية التي وردت في آخر تقييم اكتواري أجري في عام 2023 للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وتشير هذه التغييرات في معظمها إلى التحديث الذي خضع له توزيع العملات المستخدم في حساب معدلات الخصم ومعدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية، وهو ما كان له تأثير على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

18 - وثمة تباينٌ مهم آخر لعام 2023 يتعلق بالحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة والتي بلغت قيمتها 2,17 مليون دولار (2022: 2,32 ملايين دولار)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 6,21 في المائة، ويُعزى ذلك أساسا إلى انخفاض الحسابات المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى بنسبة

100,00 في المائة (2023: 0 مليون دولار؛ 2022: 0,28 مليون دولار) والحسابات الأخرى المستحقة الدفع بنسبة 8,32 في المائة (2023: 0,84 مليون دولار؛ 2022: 0,91 مليون دولار). وأخيرا، كانت هناك اعتمادات مرصودة للمبالغ المقيَّدة لحساب الدول الأعضاء بمبلغ قدره 23,32 مليون دولار، وهو ما يعادل 15,99 في المائة من إجمالي الخصوم لعام 2023 ويمثل زيادة بنسبة 13,44 في المائة (2,76 مليون دولار) مقارنة بالفترة السابقة (2022: 20,56 مليون دولار).

19 - ويتضمن الجدول الثالث من الفصل الثاني النسب المالية الرئيسية، المستخلصة من البيانات المالية للآلية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الجدول الثالث من الفصل الثاني

تحليل النسب

بيان النسبة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
مجموع الأصول: مجموع الخصوم[أ]		
مجموع الأصول: مجموع الخصوم	1,56	1,65
نسبة التداول[ب]		
الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	5,12	4,95
نسبة السيولة السريعة[ج]		
النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة	5,08	4,92
نسبة النقدية[د]		
نسبة النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة	3,55	3,37

المصدر: البيانات المالية للآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(أ) ارتفاع النسبة مؤشّر على قدرة الكيان على الوفاء بمجمل التزاماته.

(ب) ارتفاع النسبة مؤشر على قدرة الكيان على دفع التزاماته القصيرة الأجل.

(ج) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظاً من نسبة التداول، لأنها تستثني المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب بدرجة أكبر تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن وضع الأصول المتداولة يتسم بمستوى أعلى من السيولة.

(د) نسبة النقدية دليل على السيولة في الكيان من خلال قياس حجم النقدية أو مكافِئات النقدية أو الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

20 - وتشير النسب المالية الإجمالية في عام 2023 إلى أن حالة السيولة في الكيان ظلت مستقرة، مقارنة بالسنة السابقة. وتدل النسبة الحالية البالغة 1:5,12 على أن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة في جزء كبير منها. وتعني نسبة السيولة السريعة البالغة 1:5,08 ونسبة النقدية البالغة 1:3,35 ضمناً أن الآلية في وضعٍ يخوّل لها دفع التزاماتها القصيرة الأجل من مواردها الحالية. وانخفضت ملاءة الآلية بشكل طفيف، كما هو مبين في إجمالي نسبة الأصول إلى إجمالي الخصوم البالغة 1:1,56 (2022: 1:1,65).

3 - إغلاق المكتب الميداني في كيغالي

21 - طلب مجلس الأمن، بموجب قراره 2637 (2022) إلى الآلية أن تتخذ خطوات لمواصلة تعزيز كفاءة وفعالية الإدارة وشفافيتها، وأن تقدّم خياراتٍ بشأن نقل أنشطتها المتبقية إلى جهات أخرى عندما يحين الوقت لذلك. وبناءً على ذلك، بادرت الآلية إلى تبسيط وتوحيد عملياتها، بما في ذلك إغلاق المكتب الميداني في سراييفو بالبوسنة والهرسك ومرفق الأمم المتحدة للاحتجاز الكائن في أروشا. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت الآلية، في تقرير الميزانية المقترحة للآلية لعام 2024، أنها ستغلق مكتبها الميداني المتبقي في كيغالي في أيلول/سبتمبر 2024 بسبب الانخفاض الكبير في عبء العمل القضائي للآلية (A/78/534، الفقرة 61 (ب) '1' ج).

22 - ويشمل الهيكل التنظيمي للمكتب الميداني للآلية في كيغالي مكتبَ المدعي العام الذي تقع على عاتقه مسؤولية تعقب الهاربين من العدالة وتقديم المساعدة القضائية للسلطات الرواندية. وإضافةً إلى ذلك، يضم المكتب الميداني وحدةَ مؤازرة الشهود وحمايتهم، التي تتولى المسؤولية عن حماية الضحايا والشهود أثناء الإدلاء بشهاداتهم وفيما بعده، بوسائل على رأسها حماية الهوية وترتيبات السفر أثناء المحاكمات، علاوةً عن تقديم الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي والمراقبة الصحية وتوفير المكمِّلات الغذائية والتغذوية من خلال العيادة التابعة له.

عدم اليقين بشأن نقل وظائف المكتب الميداني في كيغالي

23 - أُنشئت عيادة المكتب الميداني في كيغالي في عام 2004 لدعم الاحتياجات الطبية والنفسية الطويلة الأمد للشهود في رواندا. ولذلك، وكما ذُكر في التقرير السنوي الحادي عشر للآلية المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، المؤرخ 28 تموز/يوليه 2023 (A/78/257، الفقرة 85)، واصلت العيادة الطبية في المكتب الميداني تقديم المساعدة الطبية والتغذوية والنفسية والاجتماعية إلى حوالي 000 1 شاهد، من بينهم أكثر من 100 شاهد كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة لوقوعهم ضحايا للعنف الجنسي والجنساني أثناء الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها في رواندا.

24 - وخلال الزيارة المرحلية لمراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2023، أبلغت الآلية المجلسَ بأن من المقرر وقف العمليات في مكتب كيغالي الميداني في نهاية آب/أغسطس 2024، وأن تصفيته الإدارية ستجري في نهاية أيلول/سبتمبر 2024.

25 - وفي إطار هذا الإغلاق، أُشير إلى أن مهام مكتب المدعي العام في المكتب الميداني في كيغالي سيواصل أدائها فريقٌ مصغر، ستكون مهمته الرئيسية مساعدة السلطات الرواندية في تحقيقاتها وسيُنقل إلى مكتب سيُستأجر من وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وستُنقل أنشطة حماية الشهود التي يؤديها قلم الآلية في المكتب الميداني إلى أروشا.

26 - وفي هذا الصدد، طلب المجلس من الآلية موافاته بما اتخذته من تدابير التخطيط والتحضير أو الاتصالات المبكرة اللازمة لإغلاق المكتب الميداني في كيغالي وتسليم الخدمات التي تقدمها العيادة الطبية في المكتب الميداني إلى حكومة رواندا أو إلى وكالة غير حكومية أو دولية. وذكرت الآلية أنه كان من السابق لأوانه وضع خطة كاملة في تلك المرحلة، إلا أنها شاركت بالفعل مع السلطات الرواندية في سلسلة من الاجتماعات. وعلاوةً على ذلك، ذكرت الآلية أنها، مع اكتمال عملية إعداد ميزانيتها لعام 2024،

ستكون مستعدة للمضي قدمًا في تنسيق ملموس ومحدد على نحو أكبر مع السلطات الرواندية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

27 - وأجرى المجلس استعراضاً للميزانية المقترحة لعام 2024 بهدف مراجعة تقديرات الأثر المترتب في الميزانية على إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، حيث لاحظ انخفاضا إجماليا بنسبة 21,7 في المائة (964,30 17 دولار) مقارنة بميزانية عام 2023 (إجمالي مقدَّر بمبلغ 945,30 82 دولار) وميزانية عام 2024 (إجمالي مقدَّر بمبلغ 981,00 64 دولار).

28 - ولغرض فهم إلى أي مدى يُعزى هذا الانخفاض إلى إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، أجرى المجلس تحليلاً للاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف، فلاحظ أن 8 وظائف من أصل 31 وظيفة جرى النظر في تخصيصها لمدة 12 شهرا من عام 2024 للمكتب الميداني. وعلى الرغم من أن هؤلاء الموظفين المتبقين سيواصلون أداء عملهم في إطار مهام الآلية في مكتب المدعي العام، فإن وظائفهم ينبغي أن تُدرج في ميزانية فرع أروشا لتلك الأشهر التي تلي التصفية الإدارية للمكتب الميداني في أيلول/سبتمبر 2024.

29 - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد غير المتصلة بالوظائف، أجرى المجلس استعراضاً للميزانية المقترحة لعام 2024، فلاحظ أنها لا تضمن إفصاحا عن المعلومات المتعلقة بمصروفات المكتب الميداني في كيغالي عن فترة الميزانية تلك ولم تقدم فيها تفاصيل لتلك المعلومات. وإضافةً إلى ذلك، عندما سُئل القسمان المعنيان عن التقديرات اللازمة لتحديد المبالغ المطلوبة في ميزانية 2024، قدما مصروفات عام 2023، باستثناء قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات الذي قدم تقديرات للوصول إلى المبالغ المبينة في ميزانية عام 2024. وعلاوةً على ذلك، أُدرجت بنود في ميزانية عام 2024، مثل "شراء إمداد كهرباء غير منقطع" و "مواد هندسية"، للمكتب الميداني.

30 - ويرى المجلس أن إغلاق المكتب الميداني في كيغالي يتطلب تخطيطا كافيا وفي أوانه لضمان استمرارية مهام الآلية، لا سيما المهام المنصوص عليها في المادة 20 من ولايتها (قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفق 1) والتي تشير إلى حماية الشهود، الذين يتلقون المساعدة الطبية والغذائية والنفسية من الأمم المتحدة منذ 20 عاما، في البداية عن طريق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبعد ذلك عن طريق الآلية. وعلاوةً على ذلك، يرى المجلس أن إرث الآلية والأمم المتحدة في هذا الصدد سيتأثر على نحو وثيق بنتائج عملية نقل خدمات الرعاية هذه التي تُقدم حالياً للشهود الروانديين.

31 - ويرى المجلس أن بعض وظائف المكتب الميداني في كيغالي، إذا أُريد لها أن تستمر بعد إغلاقه، ينبغي أن تخصص، بالنسبة للأشهر المتبقية من السنة، لميزانية فرع أروشا.

32 - ويوصي المكتب بأن تضع الآلية ترتيبات تحضيرية لنقل المهام المستمرة للمكتب الميداني في كيغالي بنجاح، بما في ذلك رعاية الشهود، إلى جهة خلَف ذات صلة في إطار الإغلاق المزمع للمكتب الميداني.

33 - ولم تقبل الآلية تلك التوصية. فقد ذكرت أن وضع خطة للإغلاق في الوقت الذي صدرت فيه التوصية، أي قبل أقل من عام من إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، كان سابقًا لأوانه. وفي السياق ذاته، ذكرت الآلية أن الجمعية العامة اتخذت قرارا وافقت بمقتضاه على ميزانية عام 2024، مع إدخال تعديلات وتخفيضات وفق ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، والذي تضمن مناقشات بشأن الحاجة المستمرة إلى الخدمات التي يقدمها المكتب الميداني.

34 - وبالنظر إلى أن مواعيد إغلاق وتصفية المكتب الميداني في كيغالي قد تقررت واتضحت، يرى المجلس أن وجود عملية تخطيط منظمة ومعروفة للأطراف المشاركة في عملية انتقالية، تتضمن الخطوات التي يجب اتباعها، يشكِّل حجر الزاوية في الحوكمة الرشيدة، التي لا تتعارض مع ديناميكية الميزانية. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس تأكيد أهمية التخطيط المبكر وإجراء الترتيبات اللازمة لضمان استمرارية تقديم المساعدة المحددة للشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا و/أو الآلية والذين يتلقون المساعدة الطبية والتغذوية والنفسية من الأمم المتحدة منذ 20 عاما. ولذلك، يؤكد المجلس التوصية.

تسجيل الأصول غير الدقيق

35 - تنص المادة 6 من الأمر الإداري ST/AI/2015/4 المتعلق بإدارة الممتلكات على أن جميع ممتلكات الأمم المتحدة تخضع للرصد والرقابة طوال دورة حياة كل صنف من الممتلكات، اعتباراً من استلامها وحتى التصرف فيها، ما لم يُنَص على خلاف ذلك. وتجري عملية التحقق المادي من ممتلكات الأمم المتحدة بانتظام وحسبما تقتضيه الضرورة للتأكد من مراقبة هذه الممتلكات بشكل واف بالغرض. وعلاوةً على ذلك، فيما يتعلق بالممتلكات المرسملة، تجري عملية التحقق المادي مرة واحدة على الأقل خلال كل سنة مالية. وتجري مطابقة نتائج عملية التحقق مع سجلات الملكية.

36 - وفي المادة 7 من الأمر الإداري نفسه، فيما يتعلق بشطب الممتلكات والتصرف فيها، يُنص على ما يلي: (أ) تُحدد فورا أصناف الممتلكات الملموسة الفائضة عن الاحتياجات التشغيلية أو غير الصالحة للاستخدام أو المتقادمة وغير المرهونة بأي حقوق لأطراف ثالثة، وتُشطب ويجري التصرف فيها؛ و (ب) تشطب الخسائر الناجمة عن تعرض بنود الممتلكات للفقدان أو التلف أو الاضمحلال في القيمة أو غير ذلك من حالات عدم المطابقة. وبالإضافة إلى ذلك، في الحالات التي لا يُشترط فيها تشكيل مجلس محلي لحصر الممتلكات، الذي يُنشأ بموجب القاعدة المالية 105-22، يتولى تنفيذ شطب الممتلكات والتصرف فيها المسؤول الذي لديه تفويض السلطة اللازمة للقيام بذلك.

37 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرى المجلس عملية تحقق مادي من 52 صنفا من الأصناف المسجلة على أنها أصول مرسملة في دفتر الأستاذ الفرعي للممتلكات والمنشآت والمعدات التابعة للمكتب الميداني في كيغالي فلاحظ الحالات التالية:

(أ) وجود ما مجموعه 11 صنفا من الأصول غير المستخدمة، جرت رسملتها في الفترة بين عامَي 1999 و 2020، مخزَّنة في مستودع المكتب. وقد جرت رسملة أحد هذه الأصول في عام 2017 واستُهلك بالكامل؛ ومع ذلك، جرت تعبئته ويبدو أنه ليس قيد الاستخدام. وحُددت صفة "معدات مخصصة/قيد التشغيل" لتلك الأصول الـ 11 في نظام أوموجا؛

(ب) لم يُعثر على أصل واحد، جرت رسملته في عام 2020، مخصص للمكتب الميداني، في ذلك الموقع بل في فرع لاهاي، ولا يوجد سجل نقل عنه؛

(ج) سُجل ما مجموعه 3 أصناف في دفتر الأستاذ الفرعي مع معلومات خاطئة أو غير مكتملة: 2 من تلك الأصول، كانت رسملتهما قد جرت في الفترة بين عامَي 2013 و 2020، لم يُخصص لهما رمز، بينما في الحالة الأخرى، المرسملة في عام 2020، لم يتطابق الوصف الوارد في دفتر الأستاذ الفرعي مع الأصل الذي لوحظ أثناء عملية التحقق المادي؛

(د) لم يكن لدى ما مجموعه 3 مركبات لوحات تسجيل. ولم تكن مركبتان منها مدرجتَين في دفتر الأستاذ الفرعي للممتلكات والمنشآت والمعدات للأصول المرسملة، ولا قيد الاستخدام؛ وكانت المركبة الثالثة مدرجة في القائمة على أنها من الأصول المرسملة وضمن فئة "نقل" وحُددت لها صفة "معدات مخصصة/قيد التشغيل" في نظام أوموجا.

38 - ويرى المجلس أن أوجه القصور المُحددة فيما يتعلق بسجل أصول المكتب الميداني في كيغالي في دفتر الأستاذ الفرعي للممتلكات والمنشآت والمعدات للأصول المرسملة قد تعني احتمال فقدان الأصول، وعدم صيانتها، وأوجه قصور في تخطيط اقتناء الأصول، ومشاكل في احتساب الاستهلاك، وتؤثر على دقة عرضها في البيانات المالية للآلية. كما يمكن أن يعيق ذلك نقل هذه الأصول أو التصرف فيها أثناء الإغلاق المزمع للمكتب الميداني.

39 - ولذلك يرى المجلس أن التمكين من استخدام الأصول بأكبر قدر من الكفاءة وتمثيلها بدقة في البيانات المالية يتطلب الاحتفاظ بسجل للأصول يخضع للتحديث ويكون موثوقا به.

40 - **ويوصي المجلس بأن تقوم الآلية، قبل إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، بتعزيز إجراءات التحقق المادي من جميع الأصول المرسملة التي يمتلكها المكتب الميداني، وذلك من أجل الاحتفاظ بمعلومات مستكملة لتقييمها بفعالية وتسجيلها بدقة في البيانات المالية، وبالتالي تجنب فقدان المعدات أو اختفائها في نهاية المطاف.**

41 - ولم تقبل الآلية تلك التوصية، مشيرةً إلى أن العديد من العمليات المتعلقة بالأصول السالفة الذكر يجري تنفيذها، مثل حذف المعلومات السرية المثيرة للحساسية وصيانة الأصول واستبدالها وشطبها. وذكرت الآلية أيضًا أنها تعتزم بالفعل إجراء تحقق مادي من الأصول في المكتب الميداني في كيغالي في إطار عملية خفضه التدريجي قبل إغلاقه.

42 - ويقرّ المجلس بأن لدى الآلية متسع من الوقت لتصحيح المسائل الواردة في التقييم، التي سيجري التحقق منها خلال عملية مراجعة الحسابات للعام المقبل. غير أن المجلس يؤكد على أن الآلية واجهت في الماضي تحديات ترتبط بإدارة أصولها، وهو أمر لا بد من مراعاته عند وضع خطة الإغلاق، التي، كما لوحظ أعلاه، لم يتم إعدادها بعد. كما يعيد المجلس تأكيد أن الوقائع الموصوفة تشير إلى الأصول التي جرت رسملتها منذ عدة سنوات؛ ومع ذلك، وعلى الرغم من مختلف عمليات التحقق المادي التي أجرتها الآلية في المكتب الميداني في كيغالي في السنوات السابقة، لم يكتشف أي منها المشاكل السالفة الذكر. ولذلك، يؤكد المجلس التوصية.

غياب الرقابة على المخزون الطبي

43 - في الفقرة ثانيا-2 من السياسة والتوجيهات المتعلقة بالتحقق المادي من الممتلكات، الصادرة عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يجب أن تقوم الكيانات بتأكيد وجود الممتلكات والتحقق من مدى موثوقية سجلات الممتلكات ودقتها.

44 - وتماشيا مع نشرة الأمين العام ST/SGB/2019/2 بشأن تفويض السلطة في إدارة النظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية، فوَّض الأمين العام لرؤساء الكيانات سلطة إدارة

الممتلكات بمقتضى القاعدتين الماليتين 105-20 و 105-21 والمسؤولية عن تعهُّد سجلات الممتلكات وإجراءات مراقبتها على النحو المحدد في النشرة ST/AI/2015/4.

45 - وعلاوةً على ذلك، يُذكر في الفقرة 3-6 من النشرة ST/AI/2003/5 أن كل رئيس إدارة أو مكتب يتعين أن يكفل إجراء جرد مادي شامل للوازم والمعدات والممتلكات الأخرى التابعة للأمم المتحدة كل سنتين. وتتولى شعبة إدارة المرافق تنسيق عمليات الجرد هذه وتوحيدها من أجل إتاحة الاطلاع على سجلات الممتلكات للهيئات الرقابية. وبناءً على ذلك، يمكن إجراء عمليات جرد خاصة، حسب الحاجة.

46 - ويضم المكتب الميداني في كيغالي عيادة طبية تقدم المساعدة الطبية والتغذوية والنفسية الاجتماعية للشهود. والعيادة متعاقدة مع مستشفى كيغالي لتقديم الرعاية للمرضى في الحالات التي لا تمتلك فيها العيادة القدرة أو الوسائل اللازمة التي يحتاجها المرضى، وكذلك لتوصيل الأدوية غير المتاحة في المخزون وقتَ تقديم الرعاية الطبية. وبمجرد اكتمال الرعاية، يجب على المستشفى إبلاغ طبيب العيادة بالعلاج الذي قُدم للمرضى لكي يتسنى تسجيلهم ونقلهم إلى منازلهم. وإذا لم تكن الأدوية اللازمة لرعاية المرضى متاحة للمستشفى، تُلتمس من مؤسسات طبية أخرى، بما فيها الصيدليات التجارية، لتوفير ما يلزم للشاهد.

47 - وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرى المجلس زيارة إلى العيادة الطبية الكائنة في المكتب الميداني في كيغالي فلاحظ أن عملية جرد الأدوية، التي من شأنها أن تمكِّنها من تعهُّد سجل لكميات الأدوية المتاحة في المخزون، لم ينّفذها موظفو العيادة.

48 - وعلى الرغم من وجود سجل للأدوية والكميات المقدمة للشهود مما كان يحتفظ به الموظفون الطبيون، لم يتم إحصاء الأدوية التي كانت متاحة في العيادة وقتَ الزيارة. ولذلك، تعذَّرت مراقبة المخزون ومراجعة سجلات الأدوية المتاحة في المخزون. ويجدر بالإشارة أن مجموع نفقات الأدوية والأغذية والمكملات الغذائية خلال عام 2023 في المكتب الميداني في كيغالي بلغ 129 91 دولار.

49 - وكانت بعض الأدوية قد نفدت من المخزون أو توجد بكميات محدودة فيه، وقد تأكد أن العيادة لم تكن تعمل بمعيار محدد للتعامل مع المستويات الحرجة من المخزون لتجنب عدم توافر صنف من اللوازم الطبية عند حاجة المريض إليه. فإذا أصبح أي صنف طبي نافد من المخزون ويحتاج إليه المريض، يُحال المريض إلى جهة خارجية من مقدمي الخدمات حيث تقوم في وقت لاحق بتحميل الآلية تكاليف ذلك التوريد.

50 - ويرى المجلس أن تعهُّد مراقبة كافية للمخزون قد يمكِّن من تحسين التعامل مع ذلك المخزون، مما يقلل من الخسائر الناجمة عن تواريخ انتهاء الصلاحية وحالات السرقة، ويؤدي إلى زيادة كفاءة المشتريات، مما يفضي في نهاية المطاف إلى تحسين تخطيط التدفق النقدي.

51 - وعلاوةً على ذلك، يرى المجلس أن الحفاظ على مستوى حرج أدنى من المخزون هو أمر لا غنى للعيادة عنه في سياق ولايتها المتمثلة في توفير الرعاية والحماية للشهود. فمن شأن ذلك أن يقلل من آثار التأخير في التسليم ويحسِّن الاستجابة للطلب، إضافةً إلى الحد من مخاطر النقص وعدم اليقين فيما يتعلق بالتكاليف النهائية لإحالة الشهود إلى مقدمي الخدمات الخارجية للحصول على الأدوية اللازمة.

52 - **ويوصي المجلس بأن تنفّذ الآلية آلية لمراقبة المخزون للمكتب الميداني في كيغالي تتيح لعيادته الطبية أن تكون على علم بمستوى مخزون أدويتها وأن تحافظ على مراقبة حفظ تلك الأدوية في مكان آمن، بما يتماشى مع سياسات التحقق المادي للأمين العام.**

53 - **ويوصي المجلس بأن تحدد الآلية مستوى حرجاً من المخزون المتاح للعيادة في المكتب الميداني في كيغالي لتجنب نفاد الأدوية.**

54 - ولم تقبل الآلية التوصيتين، حيث أشارت إلى أن التوجيهات السياساتية المعمول بها لا تقتضي التحقق المادي من الممتلكات المستهلكة غير المرسملة على سبيل الامتثال. ولذلك، ذكرت الآلية أن مستوى مراقبة المخزون الحالي من الأدوية يفي بالمتطلبات التشغيلية لعيادة المكتب الميداني في كيغالي. واعتبرت أيضا أن مستوى الرقابة الراهن يخفف بشكل كافٍ من أي مستويات من المخاطر المرتبطة بسوء الاستخدام أو الفقدان أو التلف.

55 - واعتباراً لما ذُكر في التعليمات الإدارية السالفة الذكر، يرى المجلس أن المخزون الطبي ينبغي ألا يُعتبر ممتلكات مستهلكة عادية غير مرسملة، بل مخزونا خاصا ينطوي، في هذه الحالة، على أهمية حاسمة للوفاء بولاية المكتب الميداني في كيغالي. وبناءً على ذلك، يرى المجلس أن السجلات التي أنشأتها الآلية للتعامل مع هذه الأنواع من الأصناف لا تكفي لممارسة الرقابة الملائمة على مخزونها ولتوقع حالات النقص المحتمل. ولذلك، يؤكد المجلس التوصيتين.

وجود أوجه نقص في المعلومات المتصلة بالأصول ومراقبة هذه الأصول والتخطيط لها

56 - تنص المادة 6 من الأمر الإداري ST/AI/2015/4 على أن جميع ممتلكات الأمم المتحدة تخضع للرصد والرقابة طوال دورة حياة كل صنف من الممتلكات، اعتباراً من استلامها وحتى التصرف فيها، ما لم يُنَص على خلاف ذلك. وتخضع الممتلكات المستهلكة للرصد والمراقبة حتى يتم إصدارها للاستخدام أو الاستهلاك. ويجوز إجراء تحقق مادي عندما يكون هذا التحقق، في تقدير رئيس الإدارة المعنية أو المكتب المعني، ضروريا لضمان الرقابة الكافية على الممتلكات والخضوع للمساءلة.

57 - وعلاوة على ذلك، وعملاً بالتوصية الصادرة عن المجلس (انظر A/78/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 32)، أجرت وحدة الأمن والسلامة تحقيقاً (المرجع 001/23، بتاريخ 14 حزيران/يونيه 2023) لتحديد المسؤولية عن فقدان 554 من الأصول التي لم يتم تحديد موقعها في فرع أروشا خلال عمليات التحقق المادي التي أجريت في الأعوام 2022 و 2021 و 2020. وتتألف هذه الأصول من 13 أصلا مرسملا بقيمة اقتناء قدرها 289,95 395 دولارا وقيمة دفترية صافية قدرها 0,00 دولار، و 541 من المعدات غير المرسملة بقيمة اقتناء قدرها 307,96 457 دولارات وقيمة متبقية قدرها 143,82 41 دولارا. وخلُص التحقيق إلى أن تلك الأصول كانت في الأصل جزءًا من أصول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكان يُفترض أن تُنقل إلى فرع أروشا عندما اختتمت المحكمة الجنائية عملياتها في كانون الأول/ديسمبر 2015. غير أن التحقيق لم يتمكن من تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية عن فقدان تلك الأصول.

58 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استفسر المجلس عما نُفذ من إجراءات التخطيط والرقابة للتصرف في الأصول المرسملة والأصول غير المرسملة في إطار التحضير لإغلاق المكتب الميداني في كيغالي. وردت الآلية بأن التخطيط لا يزال في مرحلته الأولية، مشيرةً إلى سبعة إجراءات عمل سيتم تنفيذها، لكنها لم تقدم أي تخطيط رسمي يشير إلى التوقيت والموارد والتنسيق، سواء مما نُفّذ حتى الآن أو المطلوب تنفيذه في الأشهر المقبلة.

59 - وعند النظر إلى ما ورد أعلاه، وبالنظر إلى أنه لوحظ أثناء التحقق المادي من الممتلكات والمنشآت والمعدات في المكتب الميداني في كيغالي أن مستودعه يحتوي على عدة أصناف من المعدات غير المستخدمة، طلب المجلس موافاته بقائمة بالأصول المرسملة والأصول غير المرسملة المتاحة في مستودع المكتب الميداني، وتلقى قائمة بذلك تضم 154 صنفا.

60 - واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها الآلية، أجرى المجلس معاينة مادية لمستودع المكتب الميداني في كيغالي في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث اختيرت عينة عشوائية منه تتألف من 60 صنفاً، بهدف التحقق من أن المعدات المتاحة في المستودع مسجلة في القائمة المقدمة. وفيما يلي نتائج ذلك التحقق:

(أ) لم يُسجَّل ما مجموعه 29 صنفا من أصل 60 صنفاً في القائمة المقدمة. وبلغ إجمالي قيمة اقتناء 28 صنفا من تلك الأصناف الـ 29 ما قدره 219,79 97 دولارا؛ ولم يُعثر على الصنف المتبقي في نظام أوموجا؛

(ب) لم يكن يُسند لما مجموعه 6 أصناف من الأصناف الـ 60 رقم تعريف تقني وبذلك لم يكن بالإمكان تحديدها في القائمة. ويجدر بالإشارة أن القائمة لم تتضمن الرقم التسلسلي أيضًا؛

(ج) لوحظ وجود العديد من الأصول غير المصنفة في صناديق تغليفها الأصلية، والتي لم تكن مدرجة في القائمة التي قدمها المكتب الميداني في كيغالي، من قبيل 25 كرسيا من الكراسي المكتبية المصممة وفق مواصفات هندسة بيئة العمل، و 4 مكاتب، و 15 خزانة ذات أدراج، و 15 إطارًا مكتبيًا من المكاتب الكهربائية القابلة للتعديل للعمل قياماً وقعوداً. وقد استُلمت تلك الأثاث في 14 آب/أغسطس 2023 وبقيت في المخزن منذ ذلك التاريخ. وكما أوضح المكتب الميداني، كان الهدف من عملية الشراء هذه هو تحسين صحة الموظفين وسلامتهم المهنية.

61 - وبالنظر إلى الإغلاق الوشيك للمكتب الميداني في كيغالي، يرى المجلس أن من الأهمية البالغة أن تضع الآلية خطة لإدارة أصول المكتب الميداني، بما يتيح لها تقييم وتحديد أفضل استخدام لأصولها في المستقبل واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن بدقة وفي حينها.

62 - وعلاوةً على ذلك، يرى المجلس أن الاحتفاظ بالأصول في حالة تخزين وعدم استخدامها لفترة طويلة يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال قيمتها وتقادمها واحتمال فقدان ما تحصل عليه الآلية من معدات للوفاء بولايتها.

63 - ويرى المجلس أن من الأهمية بمكان أن يحتفظ المكتب الميداني في كيغالي بقائمة مستكملة بجميع الأصول المرسملة والأصول غير المرسملة للحد من المخاطر المرتبطة بفقدان الأصناف أو عدم تحديد أماكن وجود الأصول على الفور أثناء عملية إغلاق المكتب الميداني.

64 - ويوصي المدلس الآلية بأن تقوم بإعداد قائمة مستكملة بجميع الأصول المرسملة والأصول غير المرسملة بالمكتب الميداني في كيغالي والتخطيط للتصرف فيها بالوسائل الملائمة، في ضوء إغلاق المكتب الميداني.

65 - ولم تقبل الآلية تلك التوصية. فقد قالت إنه على الرغم من أن البيانات المتعلقة بالتحقيق في الأصول المفقودة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كانت صحيحة من حيث الوقائع، فإن الصياغة المقدمة

أغفلت مسألة أن الخسائر المسجلة في مركز أروشا الدولي للمؤتمرات تُعزى أساساً إلى خطأ في التسليم من جانب المحكمة الجنائية وليس إلى أوجه قصور في إدارة أصول الآلية.

66 - ورغم أن المجلس يعترف بالمعلومات التي قدمتها الآلية في ردها، فإن الحقائق التي وصفها المجلس أعلاه تشير إلى عدم تحديد المعدات التي لا تزال محفوظة في المكتب الميداني في كيغالي، الذي كان قد أعلن عن إغلاقه بعد أقل من عام من صدور الإشعار الأول بالتوصية، وبالتالي سيجري عملية التصرف في أصوله بحلول تاريخ إغلاقه. ولذلك، يرى المجلس أن تحديد المعدات قبل التصرف فيها، حتى المعدات المستهلكة، ينبغي أن يندرج ضمن الإدارة السليمة للأصول، لا سيما في مواجهة الإغلاق الوشيك للمكتب الميداني. ولذلك، يؤكد المجلس التوصية.

4 - إدارة الممتلكات

67 - تنص الفقرة 10 من التوجيه المتعلق بتخصيص الممتلكات لمستخدِم نهائي، الصادر في نيسان/أبريل 2020، على أن أي ممتلكات ستخصص لفرد معين ليستخدمها حصريا يجب أن تخضع لتخصيص رسمي وموثق لهذا الفرد. ومن خلال التخصيص الرسمي والموثق، يقبل الفرد الوصاية على الممتلكات وجميع المسؤوليات ذات الصلة باستخدامها وحفظها وصيانتها.

68 - وفي الفقرتين 12 و 13 من التوجيه نفسه، يشار إلى أنه بالنسبة للممتلكات التي تخصص لتستخدمها بصفة مشتركة مجموعة من أفراد الأمم المتحدة، تقع المسؤولية والمساءلة عن تعهدها والوصاية عليها وحفظها على عاتق مجموعة أفراد الأمم المتحدة (المكتب المسؤول) التي تستخدمها. وفي هذه الحالات، على الرغم من أنه ليس مطلوبًا تخصيص الممتلكات رسميًا لفرد معين، إلا أنه ينبغي تحديد اسم المكتب المسؤول الذي يستخدم الممتلكات وينبغي توثيقه في نظام التسجيل.

69 - وعلاوة على ذلك، ومن أجل تيسير تحديد وإدارة الممتلكات التي تخصص للاستخدام المشترك من قِبل مجموعة من أفراد الأمم المتحدة (بما في ذلك صيانتها وتقييم التغيرات التي تطرأ على حالتها وإخضاعها لإجراء التحقق المادي الدوري)، يوصى في التوجيه أيضاً بتحديد نقطة اتصال رئيسية داخل المجموعة لتكون جهة اتصال. وينبغي أن يكون لدى جهة الاتصال هذه معرفة بموقع الممتلكات وأن تكون قادرة على الاضطلاع إداريا بمتطلبات إدارة هذه الممتلكات.

التحقيق الداخلي بشأن فقدان الأصول

70 - على النحو المبين أعلاه، وعملاً بالتوصية الصادرة عن المجلس في تقريره السابق (المرجع نفسه)، أجرت وحدة الأمن والسلامة التابعة للآلية تحقيقاً (المرجع 001/23، بتاريخ 14 حزيران/يونيه 2023) لتحديد المسؤولية عن فقدان 554 من الأصول التي لم يُحدَّد موقعها في فرع أروشا خلال عمليات التحقق المادي التي أجريت في الأعوام 2022 و 2021 و 2020. وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التحقيق:

(أ) لم توجد قسائم تسليم موقعة من الموظفين عند استلامهم للأصول. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن الموظفون على دراية بالمسؤوليات والأصول المسندة إليهم؛

(ب) كانت تلك الأصول في الأصل جزءًا من أصول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكان يُفترض أن تُنقل إلى فرع أروشا عند اختتام المحكمة الجنائية عملياتها في كانون الأول/ديسمبر 2015؛

(ج) لوحظ عدم وجود الوثائق المناسبة في وحدة إدارة الممتلكات، مثل سجلات التسليم والاستلام ووثائق التحقق المادي لعام 2016، وكذلك خطة الآلية للتصرف في الأصول المستخدمة في مبنى مركز أروشا الدولي للمؤتمرات التي لم تُنقل إلى مبنى لاكيلاكي الجديد. وبناءً على ذلك، سلط التحقيق الضوء على "الأسلوب الفوضوي وغير المنظم لنقل الأصول خلال تلك الفترة"؛

(د) نتيجة ما سبق ذكره وانقضاء أكثر من سبع سنوات، تعذر على التحقيق أن يحدد ما إذا كانت هناك أي نية خبيثة و/أو عمل احتيالي من أي فرد، مثل سرقة الأصول غير المحددة الموقع.

الأصول غير المخصصة

71 - من أجل تقييم ما إذا كانت الآلية قد نفذت تدابير رقابة تهدف إلى تجنب حالات مماثلة من فقدان المعدات أثناء عملية تقليص حجمها وإغلاق مكاتبها، أُخذت عينة من أصول الآلية التي كانت مصنفة في حالة "معدات مخصصة/مشغلة" في نظام أوموجا في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أخذا في الاعتبار المكتب الميداني في كيغالي وفرعي أروشا ولاهاي. وقد تألفت العينة من أصول مخصصة للاستخدام الفردي والجماعي على حد سواء، حسب تصنيف الآلية. فبالنسبة للأصول المخصصة للاستخدام الفردي، طلب المجلس قسائم التسليم الموقعة من الموظفين الذين عملوا على تخصيصها والموظفين الذين استلموها؛ وبالنسبة للأصول المخصصة للاستخدام الجماعي، استعرض المجلس تحديد المكتب المسؤول وجهة الاتصال المعينة. وتم الكشف عن الحالات التالية:

المكتب الميداني في كيغالي

(أ) فيما يتعلق بعينة الأصول المخصصة للاستخدام الفردي، لم تكن 10 أصول من بين 12 (جميعها غير مرسملة) مرفقة بوثائق داعمة تتعلق بتخصيص هذه الأصول واستلامها من قِبل الموظفين؛

(ب) بالنسبة لأصل واحد من الأصلين المرفقين بوثائق داعمة، والذي يشير إلى هاتف ذكي، كانت هناك ثلاث قسائم تسليم موقعة تحتوي على رقم التعريف الفني نفسه ولكن بأرقام متسلسلة مختلفة؛

(ج) وُجدت قسيمة تسليم موقعة بشأن الأصل المتبقي، الذي كان يشير إلى ثلاجة، غير أنه لم يتم تحديث تلك المعلومات في أوموجا. وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، لم تكن هناك معلومات ذات صلة في النظام؛

(د) فيما يتعلق بعينة الأصول المخصصة للاستخدام الجماعي، لم يحدَّد بالنسبة لجميع الأصول الـ 38 (20 منها مرسملة و 18 غير مرسملة) اسم المكتب المسؤول، ولا جهة تنسيق معينة؛

فرع أروشا

(هـ) فيما يتعلق بالأصول المخصصة للاستخدام الفردي، لم يكن 12 أصلا من العينة التي تضم 19 أصلا (أصل واحد مرسمل و 18 أصلا غير مرسمل) مرفقا بوثائق داعمة تتعلق بتخصيص هذه الأصول واستلامها من قبل الموظفين؛

(و) أصل واحد من الأصول الـ 7 التي كانت مرفقة بوثائق داعمة، ويشير إلى مولد كهربائي، وُجدت قسيمة التسليم المرتبطة به، ولكنها لم تكن موقعة؛

(ز) أصل واحد آخر من الأصول الـ 7 التي كانت مرفقة بوثائق دائمة، وكان يشير إلى جهاز حاسوب Lenovo، وُجدت بشأنه قسيمتا تسليم موقعتان من شخصين مختلفين في تاريخين مختلفين. وعلى الرغم من أن "قسيمة التخصيص/التسليم اليدوي" لأحد الموظفَين كان تاريخها أحدث، فلم يتم تحديث المعلومات في نظام أوموجا، لأن السجلات كانت تشير إلى أن الشخص المسؤول عن المعدات هو موظف آخر؛

(ح) وفيما يتعلق بعينة الأصول المخصصة للاستخدام الجماعي، فإن جميع الأصول الـ 41 المخصصة للاستخدام الجماعي من قبل الآلية (29 أصلا مرسملا و 12 أصلا غير مرسمل) لم يُحدد لها اسم المكتب المسؤول، ولا جهة اتصال معينة؛

فرع لاهاي

(ط) فيما يتعلق بالأصول المخصصة للاستخدام الفردي، لم يكن 13 أصلا من عينة الأصول التي تضم 44 أصلا (22 أصلًا مرسملا و 22 أصلًا غير مرسمل) مرفقا بوثائق داعمة تتعلق بتخصيص هذه الأصول واستلامها من قبل موظفين؛

(ي) بالنسبة لثلاثة من الأصول الـ 31 التي كانت مرفقة بوثائق داعمة، لم يكن اسم المستخدم مسجلاً في النظام؛

(ك) بالنسبة لثلاثة أصول أخرى من الأصول الـ 31 التي كانت مرفقة بوثائق داعمة، كان اسم المستخدم المسجل في النظام مختلفا عن اسم المستخدم المسجل في الوثائق الداعمة؛

(ل) بالنسبة لأصل واحد آخر من الأصول الـ 31 التي كانت مرفقة بوثائق داعمة، والذي كان يشير إلى جدار ناري، وُجدت قسيمة تسليمه؛ غير أنها لم تكن موقعة؛

(م) فيما يتعلق بعينة الأصول المخصصة للاستخدام الجماعي، فإن جميع أصول العينة الـ 16 (8 أصول مرسملة و 8 أصول غير مرسملة) لم يُحدد بشأنها اسم المكتب المسؤول، ولا جهة اتصال معينة.

72 - ويرى المجلس أنه من الضروري وضع بروتوكولات واضحة وعمليات مناسبة بشأن تخصيص الأصول ونقلها وصيانتها ومن الضروري الالتزام بهذه البروتوكولات والعمليات، وفقاً للوائح الأمم المتحدة المعمول بها. ويشمل ذلك تحسين التوثيق وتحديث السجلات وإسناد المسؤوليات بوضوح، مما يساهم في كفالة الشفافية والمساءلة والنزاهة في إدارة الأصول.

73 - وعلاوة على ذلك، تزداد أهمية تطبيق التوجيه المذكور بشأن تخصيص الممتلكات لمستخدم نهائي فيما يتعلق بتعيين جهة اتصال وتوثيق التخصيص في نظام التسجيل، وذلك بالنظر إلى عملية تقليص الحجم وإغلاق المكاتب التي يجب أن تضطلع بها الآلية.

74 - ويرى المجلس أن غياب التتبع والتوثيق السليم قد جعل من الصعب بالفعل تحديد المسؤوليات في التحقيقات السابقة، مما قد يؤدي إلى إساءة استخدام الأصول أو فقدان الممتلكات أو حتى الغش. ومن الأهمية بمكان معالجة العوامل التي تسهم في وقوع حالات قد تحدث فيها إساءة استخدام الأصول أو فقدانها، بغرض منع الخسائر المالية، وضمان الاستخدام الفعال للموارد، والحفاظ على الثقة في إدارة الآلية وشفافيتها.

75 - **ويوصي المجلس بأن تكفل الآلية إجراء تحديث كامل وفي الوقت المناسب لقسائم تسليم الأصول المخصصة للاستخدام الفردي ولسجلاتها في نظام أوموجا، بهدف تحديد المستخدمين المسؤولين عن تلك الممتلكات بوضوح.**

76 - **ويوصي المجلس بأن تكفل الآلية تحديد الأصول المخصصة للاستخدام الجماعي في نظام أوموجا مع تسجيل المكتب المسؤول عنها وجهة الاتصال المعينة، بهدف تحديد المستخدمين المسؤولين عن تلك الممتلكات بوضوح.**

77 - ولم تقبل الآلية التوصيتين. فأولا، رأت أنه على الرغم من صحة الوقائع بشأن البيانات المتعلقة بالتحقيق في أصول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المفقودة، فإن هذه البيانات لا تبرز أن المحكمة الجنائية عملت بشكل انفرادي على حشو سجل معدات الآلية بأصول مركز أروشا الدولي للمؤتمرات دون اتباع الإجراءات المعمول بها والمتمثلة في التفتيش المادي المشترك والقبول الصريح للنقل. وثانيًا، أكدت الآلية مجددًا أن هذه الحالة ليس دليلًا على قصور في ممارساتها لإدارة الممتلكات، بل هي دليل على الطريقة الفوضوية التي عملت بها المحكمة الجنائية في الأيام الأخيرة من تصفيتها. وثالثًا، أفادت الآلية أن النتائج تم التوصل إليها قبل الانتهاء من التحقق المادي السنوي وأنها ليست مؤشرًا على وجود نقاط ضعف منهجية. وأخيراً، قدمت الآلية بالفعل وثائق تتعلق ببعض الأصول في أروشا وكيغالي، مما يدل على إحراز تقدم فيما يتعلق بالتوصيتين.

78 - ويكرر المجلس التأكيد على أن التحقيق المذكور الذي أجرته الآلية نشأ عن توصية قدمها المجلس في تقريره السابق (A/78/5/Add.15) عندما أشار إلى أوجه القصور التي تعتري تعامل الكيان مع الأصول المخصصة، وإلى عدم إجراء الآلية أي تحقيق لتقييم أسباب فقدان تلك الأصول وعدم شروعها في عملية التصرف فيها. وعلاوة على ذلك، يلاحظ المجلس أن الوثائق المقدمة لم تشمل جميع الأصول التي تم تحليلها وأنه لم تكتمل بعد الجهود الإضافية لاستكمال تحديد قسائم التسليم. ولذلك، يؤكد المجلس التوصيتين.

المعدات الأمنية الخاصة غير المستخدمة والمخزنة

79 - ورد في الفقرة 2-3 من الأمر الإداري ST/AI/2015/4 أن مسؤوليات رؤساء الإدارات أو المكاتب أو غيرهم من المسؤولين في الأمانة العامة تشمل تسلّم ممتلكات الأمم المتحدة وتسجيلها وتقييمها وحفظها والتحقق المادي منها واستخدامها والتصرف فيها على النحو المناسب.

80 - وبالإضافة إلى ذلك، ورد في الفقرة 6 من السياسة والتوجيه المتعلق بالتحقق المادي من الممتلكات، الصادر في 8 حزيران/يونيه 2020 عن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، أنه خلال عملية التحقق المادي، ينبغي التحقق من الممتلكات للتأكد من وجودها ومن تفاصيل بياناتها، بما فيها الوصف والموقع ومعلومات المستخدم النهائي وحالة الممتلكات والكمية والرقم المتسلسل للشركة المصنعة ورقم الرمز الشريطي والفريق المعني بالأذون وجهة الاتصال لأغراض التحقق المادي والمكتب المسؤول عن الممتلكات المشتركة الاستخدام و/أو موقع الحاوية، وتقارَن تلك البيانات مع سجلات النظام للتأكد من دقتها وتأكيدها. ويجب توثيق أي اختلافات بين تفاصيل البيانات الناتجة عن التحقق المادي وتفاصيل البيانات في سجلات النظام ويجب إخضاعها لمزيد من الاستعراض والتسوية. ويجب توثيق تاريخ التحقق المادي واسم الموظف الذي كُلف به لتأكيد إجراء التحقق.

81 - وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أجرى المجلس عملية تحقق مادي شملت عينة من 57 من الأصول المرسملة في فرع أروشا ولاحظ أن 5 أصناف من معدات الكشف عن المخدرات والمتفجرات كانت مخزنة في قفص المستودع المخصص لقسم الأمن والسلامة. وبعد التشاور مع أفراد الأمن المسؤولين عن المستودع، تم التحقق من أن تلك المعدات لم تكن قيد الاستخدام.

82 - ومع ذلك، ووفقًا للمعلومات المسجلة في نظام أوموجا، كانت تلك الأجهزة الخاصة مخصصة وفي حالة تشغيلية منذ عام 2021. وفي هذا الصدد، طُلبت معلومات إضافية من قسم الأمن والسلامة وقد لاحظ المجلس من رده النقاط الرئيسية التالية:

(أ) نُقلت المعدات من المحكمة الجنائية الدولية السابقة لرواندا في أيار/مايو 2016؛

(ب) خُزنت تلك الأجهزة ولم تستخدمها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو الآلية منذ عام 2016؛

(ج) منذ تقاعد رئيس قسم الأمن والسلامة وموظفيه في عام 2020، لم يكن موظفو إدارة الأمن المتبقون على علم بأجهزة الكشف المعنية.

83 - واستفسر المجلس أيضا عن الحالة التشغيلية لأجهزة الكشف والقيود المفروضة على استخدامها، وكان رد الآلية على النحو التالي:

(أ) لم يكن هناك أي سجل بشأن حالتها التشغيلية، سواء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو في الآلية؛

(ب) كانت الأجهزة تخضع لعملية استعراض من أجل تشغيلها، وشملت العملية استعراض العمر الافتراضي المتبقي للسوائل اللازمة لاستخدام الأجهزة؛

(ج) لم يكن من بين موظفي قسم الأمن والسلامة موظفون مدربون في مجال تشغيل أجهزة الكشف عن المخدرات والمتفجرات؛

(د) في الميزانية المقترحة لعام 2024، لم تُؤخذ تلك المعدات في الاعتبار لرصد مخصصات لصيانتها أو لتوفير التدريب اللازم لتشغيلها.

84 - ويرى المجلس أن ترك أصول من هذا القبيل ذات الميزات الخاصة دون استخدام لعدة سنوات دون وجود أفراد مدربين لاستخدام ميزاتها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على استخدامها السليم وفي الوقت المناسب ضمن فترة عمرها النافع المتوقع ويؤثر على تلبية الاحتياجات التي تم شراؤها من أجلها في البداية. وعلاوة على ذلك، تتسبب هذه الحالة أيضًا في تلف المعدات بمرور الوقت دون أن تستخدمها الآلية على النحو المناسب أو أي كيان آخر يمكن أن يتسلمها.

85 - ولذلك، يرى المجلس أن التحقق من حالة تشغيل المعدات وتدريب المشغلين، وكذلك الاحتفاظ بسجل يتضمن معلومات محدثة عن تشغيل المعدات وحالتها بما يتماشى مع المعلومات المبينة في نظام أوموجا، هي عناصر هامة لكفالة الاستخدام السليم لهذه الأجهزة.

86 - **ويوصي المجلس بأن تجري الآلية تقييماً تقنياً ومالياً بشأن الحالة التشغيلية لأجهزة الكشف عن المخدرات والمتفجرات واحتياجات التوظيف ذات الصلة، لتحديد جدوى امتلاك معدات ذات قدرات الكشف هذه قيد التشغيل أو لتنفيذ أنسب طريقة للتصرف فيها.**

87 - وقبلت الآلية التوصية.

التأخير في التصرف في الأصول

88 - في الفقرة 3 من الوثيقة المعنونة تفسير السياسات والتوجيهات بشأن التصرف في الممتلكات، الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، يشار إلى أن "عملية التصرف في الممتلكات تُعرّف بأنها جميع الإجراءات الإدارية اللازمة لسحب الممتلكات من التشغيل وإلغاء الاعتراف بها/إيقاف تشغيلها في السجلات. وينبغي أن تبدأ عملية التصرف في الممتلكات بمجرد تصنيف الممتلكات بأنها فائضة أو غير صالحة للاستخدام أو متقادمة أو مفقودة أو مسروقة، بغرض إتاحة إلغاء الاعتراف بها و/أو إيقاف تشغيلها في السجلات في الوقت المناسب وكفالة الإبلاغ السليم وإعداد البيانات المالية بدقة".

89 - وبالإضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 12 من التوجيهات نفسها على أنه "عملاً بالقاعدة 105-23 من القواعد المالية للأمم المتحدة، فإن الطريقة المفضلة للتصرف في الممتلكات التي يُصرح بأنها فائضة أو غير صالحة للاستخدام أو متقادمة هي البيع عن طريق العطاءات التنافسية. وتُنفذ عملية العطاءات التنافسية وفقاً لقواعد المنظمة وعملياتها على النحو المبين في دليل المشتريات".

90 - وورد في الفقرة 42 من التوجيهات المذكورة أنه "امتثالاً لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مبدأ إلغاء الاعتراف، يتم إلغاء الاعتراف بالممتلكات المرسملة على الفور بمجرد موافقة المسؤول المفوض بسلطة إدارة الممتلكات".

91 - وأجرى المجلس استعراضا لعملية التصرف في الأصول في المكتب الميداني في كيغالي، وكذلك في فرعي أروشا ولاهاي. وأخذ التحليل في الاعتبار استعراض الوثائق الداعمة في نظام أوموجا لـ 71 من الأصول المرسملة التي كانت في حالة شطب اعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وقد لوحظ ما يلي:

(أ) تمت الموافقة في آب/أغسطس 2021 على إشعار شطب أصلين مرسملين، وهما يشيران إلى مركبتين بقيمة اقتناء إجمالية قدرها 838 61 دولار وقيمة دفترية قدرها 0,00 دولار (لأنهما مهلكتان بالكامل)، مما أذن ببيعهما. ومع ذلك، أثناء التحقق المادي الذي أجري في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، لوحظ أن كلتا المركبتين كانت في موقف السيارات دون استخدام لفترة طويلة من الزمن، وقد تأخرت عملية إدارة بيعهما لمدة عامين وأربعة أشهر على التوالي؛

(ب) تمت الموافقة في كانون الأول/ديسمبر 2019 على إشعار شطب أحد الأصول، الذي يشير إلى سيارة BMW في فرع لاهاي بقيمة اقتناء تبلغ 386 63 دولار وقيمة دفترية تبلغ 0,00 دولار (لأنها كانت مهلكة بالكامل)، مما أذِن ببيعها. واكتمل التصرف النهائي فيها عن طريق البيع في آذار/مارس 2024. وقد بيعت السيارة؛ ومع ذلك، كانت فاتورة بيعها مؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2023، مما يعني أن عملية إدارة البيع قد تأخرت لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ الاستعراض، لم تُسجل بعدُ في نظام أوموجا معاملةُ البيع وإلغاء الاعتراف بحسابات هذا الأصل؛

(ج) لم يكن أحد الأصول، المحتفظ به في فرع أروشا، مرفقا بوثيقة شطب تحمل موافقة المسؤول المفوض بسلطة البدء بعملية التصرف فيه. ويشير هذا الأصل إلى مركبة نيسان باترول مدرعة رباعية الدفع، تبلغ قيمة اقتنائها 123 671 دولار وتبلغ قيمتها الدفترية 0,00 دولار (لأنها مهلكة بالكامل). وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأصل كان من بين الأصول التسعة المذكورة في التقرير السابق للمجلس (المرجع نفسه) التي أدرِجت في عملية التحقق المادي التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بهدف تقييم حالة التوصية الواردة في تقريره السابق (A/75/5/Add.15، الفقرة 45). وبناءً على ذلك، لوحظ أثناء عملية التحقق المادي التي أجريت خلال زيارة مراجعة الحسابات لعام 2023 أن ذلك الأصل لم يُسجَّل في حالة شطب في نظام أوموجا إلا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، على الرغم من مرور 12 شهراً على الأقل منذ أن وجه المجلس انتباه الآلية إلى هذا الأصل، الذي لم يكن قيد التشغيل، وأنه كان ينبغي أن تكون عملية التصرف فيه قد بدأت.

92 - ويرى المجلس أن تنفيذ أي منظمة لعملية التصرف في الأصول في الوقت المناسب عنصر حاسم في إدارتها لممتلكاتها من الأصول. وتزيد أهمية هذا الأمر بالنسبة للآلية، بالنظر إلى الوقت الذي انقضى بالفعل منذ الإذن بشطب المركبات لأغراض التصرف فيها. ولذلك، ظلت المركبات تفقد قيمتها وهي خاملة داخل مرافق الآلية. وبغض النظر عن كون المركبات مهلكة بالكامل وأنه لا يلزم تطبيق أي تعديلات محاسبية من جانب الآلية، فلا تزال المركبات ذات قيمة سوقية؛ ولذلك، كان بإمكان الآلية أن تحصل على دخل عن طريق بيعها في الوقت المناسب.

93 - **ويوصي المجلس بأن تستأنف الآلية عملية التصرف في الأصول التي كشفها الاستعراض وأن تنتهي منها في أقرب وقت ممكن لتجنب مزيد من الخسائر في قيمتها السوقية.**

94 - **ويوصي المجلس بأن تقوم الآلية بصياغة خطة للتصرف في الأصول تراعي الإجراءات الواجب اتباعها، والمواعيد النهائية لمراحل عملية الشطب والتصرف، وإسناد المسؤوليات (الأشخاص أو الأقسام) وآليات الرقابة.**

95 - وقبلت الآلية التوصية الأولى.

96 - ولم تقبل الآلية التوصية الثانية. وذكرت أن وثيقة السياسات والتوجيهات التي أصدرتها دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات تغطي بما فيه الكفاية عملية شطب الممتلكات والتصرف فيها وما يتصل بذلك من رصد، وإطار الإبلاغ، والجداول الزمنية وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، والجهات المعنية بتنفيذ العملية.

97 - ويوافق المجلس على أن اللائحة الحالية تنص على المتطلبات والخطوات العامة للتصرف في الأصول؛ غير أنه في ظل عملية تقليص حجم الآلية، حيث من المتوقع أن تزداد كل عام كمية الأصول التي سيتوقف استخدامها نتيجة تناقص القوة العاملة في الآلية، فإن وضع خطة محددة وواضحة إلى جانب تحديد المواعيد النهائية والمسؤوليات فيما يتصل بالتصرف في الأصول سيساعد في تبسيط هذه العملية. ولذلك، يؤكد المجلس التوصية.

5 - إدارة المشتريات

عدم إكمال موظفي المشتريات للتدريب

98 - في الفرع 2-3 من دليل مشتريات الأمم المتحدة، المعنون "مسؤول المشتريات"، ورد أن شراء السلع والخدمات يضطلع به موظفون فنيون يتمتعون بالتدريب والمعارف والخبرات المناسبة أو موظفون إداريون يتمتعون بالخبرات والتدريب والمؤهلات المناسبة في مجال المشتريات إذا وافق على ذلك الأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمداد.

99 - وبناءً على ذلك، لكي يُعد موظف المشتريات أو موظف في وظيفة مماثلة مؤهلا، يلزم أن يكمل الدورات الأساسية والمتقدمة في مجال المشتريات، بما يتماشى مع مجمع الأمم المتحدة للتدريب في مجال المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على موظفي المشتريات كافةً (باستثناء مدير/رئيس دعم/إدارة البعثة أو ما يعادل ذلك المنصب) أن يكونوا معتمَدين مهنيًا، على المستوى المطلوب، من هيئة تأهيل في مجال المشتريات معترف بها دوليًا، كأن يكونوا حاصلين على شهادة المستوى الرابع من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد أو ما يعادلها، على النحو الذي يأذن به وكيل الأمين العام للدعم العملياتي.

100 - ويجب على الموظف الذي يضطلع بدور طالب الشراء في أقسام أو إدارات مختلفة أن يكمل الدورات التدريبية الأساسية الإلزامية في نظام أوموجا المخصصة لدوره، ويشجَّع بقوة على إكمال الدورات في مجمع التدريب في مجال المشتريات قبل تولي مسؤولياته في عملية الشراء.

101 - وعلاوة على ذلك، فالدورات الأساسية والمتقدمة إلزامية لجميع الممارسين في مجال المشتريات في الأمم المتحدة وللموظفين الذين لديهم تفويض سلطة الشراء. ولذلك، تغطي الدورات الأساسية في مجال المشتريات لمحة عامة عن دليل مشتريات الأمم المتحدة، ومبدأ أعلى جودة بأفضل سعر، والأخلاقيات والنزاهة في مجال المشتريات، والمبادئ الأساسية للمشتريات.

102 - وتتناول الدورات المتقدمة المسائلَ التعاقدية في الشراء وتخطيط الاقتناء وإدارة العقود.

103 - وطلب المجلس، خلال زيارته المرحلية، معلومات عن مستوى المؤهلات في مجال المشتريات التي كان حاصلا عليها الموظف الذي كان يشغل وظيفة المشتريات في فرع أروشا والموظف الذي كان يشغل الوظيفة نفسها في فرع لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب تقديم أدلة بشأن مستوى إكمال الموظفَين المذكورين الدورات الأساسية في مجال المشتريات، وطُلبت الأدلة نفسها بشأن طالبي الشراء الـ 17 في الآلية. وبعد استعراض المعلومات المقدمة، لاحظ المجلس ما يلي:

(أ) بالنسبة لموظفَي المشتريات، كان موظف واحد فقط حاصلا على الشهادة المهنية من المعهد المعتمد في مجال المشتريات والإمداد (المستوى 4) ولم يكمل أي منهما الدورات المتقدمة المطلوبة؛

(ب) بالنسبة لطالبي الشراء الـ 17 وموظفَي المشتريات:

'1' لم يكمل 10 موظفين أياً من الدورات الإلزامية الأربع في مجال المشتريات؛

'2' أكمل 3 موظفين دورة واحدة فقط من الدورات الإلزامية الأربع في مجال المشتريات؛

'3' أكمل موظف واحد دورتين فقط من الدورات الإلزامية الأربع في مجال المشتريات؛

'4' أكمل 5 موظفين ثلاث دورات من الدورات الإلزامية الأربع في مجال المشتريات.

104 - ولاحظ المجلس أنه على الرغم من أن بعض طالبي الشـــراء قد تلقوا بالفعل تعليمات من الإدارة بالالتحاق بالدورات التدريبية في مجال المشـــتريات في مجمع التدريب في مجال المشـــتريات، فلم يكونوا قد امتثلوا لتلك التعليمات وقت إجراء زيارة مراجعة الحسابات.

105 - ويرى المجلس أن عملية المشتريات تؤدي دوراً أساسياً في دعم الاستمرارية التشغيلية للآلية وأدائها. وفي هذا الصـــدد، فإن عدم وجود موظفين لديهم الخبرة المناســـبة والتدريب والمؤهلات المطلوبة في مجال المشـــتريات يمكن أن يعيق الامتثال للإجراءات واللوائح التي توجه عملية الاقتناء، ويعيق كذلك تلبية هذه العملية لمتطلبات المســـتخدم النهائي بكفاءة وفعالية. وتزيد أهمية هذا الأمر بالنظر إلى إلغاء وظيفة رئيس وحدة المشـــتريات الذي يعزى، كما هو موضـــح في الميزانية المقترحة للآلية لعام 2023، إلى افتراض أن الوظيفة لم تعد مطلوبة لأن الموظفين الداخليين لديهم القدرة على تولي مهام المشتريات تلك. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ المجلس أن وحدة المشـــتريات التابعة للآلية كانت تعمل بالحد الأدنى من القوام الموصـــوف أعلاه، مما قد يحد من قدرتها على الرصد وفعاليتها فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة.

106 - وعلاوة على ذلك، يشير المجلس إلى تقرير سابق (انظر A/77/5/Add.15)، أشار فيه إلى أن الآلية تفتقر إلى خطط طلبات الشـراء وخطة اقتناء موحدة على مسـتوى الكيان وأنها راكمت أصـولا مخزنة غير مسـتخدمة ظلت مهلكة لعدة أشـهر. وقد تمت تسـوية الحالتين الأوليين خلال السـنة التي تلت (انظر A/78/5/Add.15)، لكن المشكلة الأخيرة لا تزال قائمة.

107 - **ويوصـي المجلس بأن تكفل الآلية أن يحصل موظفو المشـتريات التابعون لها على شـهادة مهنية وأن يكملوا الدورات التدريبية الأساسية والمتقدمة في مجال المشتريات، وفقا لدليل مشتريات الأمم المتحدة.**

108 - **ويوصـي المجلس بأن تكفل الآلية أن يكمل جميع طالبي الشـراء الدورات التدريبية الأسـاسـية في مجال المشتريات وفقا لما ينص عليه دليل المشتريات، وأن توثق ذلك، قبل أن يسنَد لهم دور طالبي الشراء.**

109 - وقبلت الآلية التوصية الأولى.

110 - ولم تقبل الآلية التوصـية الثانية. وذكرت أن مصـدرَي المعلومات المذكورين أعلاه (دليل مشـتريات الأمم المتحدة ومجمع التدريب في مجال المشـــتريات) يتبين منهما تناقض فيما يتعلق بالطبيعة الإلزامية للدورات. ففي هذا الصـدد، ذكرت الآلية أنه ينبغي اعتبار دليل المشـتريات هو المصـدر النهائي وأن الدورات التدريبية لطالبي الشراء موصى بها بشدة وليست إلزامية.

111 - ولاحظ المجلس أن المصـــدرين المذكورين أعلاه متكاملان وأن الحاجة إلى إكمال الدورات المقررة في مجمع التدريب في مجال المشـتريات قد تم التشـديد عليها في دليل مشـتريات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أن هناك عناصـر ذات صـلة قد تعيق دورة مشـتريات الآلية: (أ) إلغاء وظيفة رئيس وحدة المشـتريات؛ (ب) كانت وحدة المشـتريات في كل من فرع أروشـا وفرع لاهاي تعمل بالحد الأدنى من القوام (موظف واحد في كل فرع)؛ (ج) ســـتؤدي عملية تقليص الحجم إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين الذين يضـطلعون بوظيفة طالبي الشراء؛ (د) أشـارت نتائج عمليات التحقق المادي التي قام بها المجلس سـابقا إلى وجود عـدد كبير من الأصـــنـاف التي تم شـــراؤهـا وظلـت مخزنـة في المســـتودعـات لفترة طويلـة (A/77/5/Add.15، الفصـــل الثاني، الفقرة 86)؛ (هـ) نفذت الآلية للتو خطة اقتناء وخطة طلب تلبيةً لتوصـيتي المجلس المنبثقتين عن مراجعته للحسـابات لعام 2021 (المرجع نفسـه، الفصـل الثاني، الفقرتان 66-67). وهذا ما يجعل من الضـروري أن تضـطلع هذه الوظائف بمهام التنسـيق والمراقبة بكفاءة، وذلك

بالتشجيع على إكمال الدورات المنصوص عليها في دليل مشتريات الأمم المتحدة كتدبير معزز لتحسين أداء مهام طالبي الشراء. ولذلك، يؤكد المجلس توصيته.

6 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بيانات غير مكتملة بشأن رصد مستخدمي أوموجا

112 - ورد في الفقرة 3-5 من الوثيقة SEC.02.PROC المتعلقة بالإجراءات الفنية لمراقبة الدخول إلى نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة للأمم المتحدة (الصادرة في عام 2013 وأحدث مراجعة لها في عام 2019) أنه: عندما تنتفي الحاجة إلى إتاحة الدخول للمستخدمين، ينبغي للوظيفة التي طلبت فتح الحساب أن تبلّغ مكتب المساعدة المعني أو الجهة القائمة على النظام من أجل تعطيل حساب المستخدم و/أو الأذون الممنوحة له. وينبغي أن تشمل الإجراءات التواصل مع موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وموظفي الأمن (أي المَرافق)، وأي مجالات أخرى ذات صلة ينبغي إلغاء إمكانية الدخول إليها حسب ما يتناسب مع كل مرفق. وتلغى إمكانية الدخول إلى خدمة ما عند عدم تسجيل الدخول إليها لمدة تزيد على ثلاثة أشهر متتالية.

113 - وبناء على ذلك، فإن الدليل المساعِد الموجه لموظف الاتصال الأمني بشأن التحقق من إمكانية الوصول إلى نظام أوموجا ينص على أن هذه العملية تقوم على إعادة تأكيد دخول المستخدم مرتين في الشهر بغرض ضمان عدم إتاحة الدخول إلى نظام أوموجا إلا للمستخدمين النشطين. وينبغي تعطيل حساب أي مستخدم في الفئة المستهدفة بعملية التأكد من دخول المستخدم عندما يُعد غير نشط أو عندما لا ينبغي أن يحتفظ بحق الدخول بما يتماشى مع سياسات الموارد البشرية للأمم المتحدة. وتنظر عملية التحقق الأمني من إمكانية الوصول في تعطيل إمكانية دخول المستخدمين الذين لديهم حسابات نشطة ولم يسجلوا الدخول إلى أوموجا لمدة تزيد على 90 يوماً، وإمكانية دخول الموظفين المنسحبين أو المتقاعدين الذين يحتفظون بحسابات نشطة بعد 31 يوماً، وذلك وفقاً لسياسات الموارد البشرية.

114 - وقد طلب المجلس أدلة بشأن آخر عملية تحقق أمني من إمكانية الوصول لعام 2023، وقد وُجِّه إخطار بالقيام بها في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 من شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد التابعة للأمانة العامة ومُنح موظف الاتصال الأمني في الآلية 21 يوماً لإجرائها. ومع ذلك، لم تقدم الآلية ردًا على طلب المجلس.

115 - وفي ضوء ما ورد أعلاه، استعرض المجلس سجلات آخر دخول للمستخدمين إلى النظام بالنسبة لحسابات المستخدمين النشطة التي تحتفظ بها الآلية والبالغ عددها 444 حسابا في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وحدد 72 مستخدما لديهم حسابات نشطة لم يسجلوا الدخول إلى أوموجا لمدة تزيد على 90 يوما. وقد أسندت الأدوار التالية لهؤلاء المستخدمين في أوموجا:

(أ) حالة واحدة أسندت لها أدوار مستخدم مكتب الميزانية، وإتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين، والخدمة الذاتية للموظفين؛

(ب) 5 حالات أسند لها دور إتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين ودور الخدمة الذاتية للموظفين؛

(ج) حالة واحدة لم يسند لها إلا دور إتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين؛

(د) 65 حالة لم يسند لها إلا دور الخدمة الذاتية للموظفين.

116 - وبالإضافة إلى ذلك، حصل المجلس من نظام أوموجا على قائمة بالموظفين الذين كان وضعهم الوظيفي في النظام يشير إلى "متقاعد" أو "غير نشط" أو "منسحب"، وكشف أن 61 من هؤلاء المستخدمين لا يزال لديهم حساب في وضع نشط في أوموجا. وتم التحقق أيضا من أن 21 من هؤلاء المستخدمين قد دخلوا إلى النظام في تاريخ لاحق للتاريخ الذي تغير فيه وضعهم الوظيفي إلى "متقاعد" أو "غير نشط" أو "منسحب". وكانت الأدوار المسندة لهؤلاء المستخدمين الـ 61 الذين كانت حساباتهم لا تزال نشطة هي التالية:

(أ) حالة واحدة أسندت لها أدوار مستخدم مكتب الميزانية، وإتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين، والخدمة الذاتية للموظفين؛

(ب) 6 حالات أسند لها دور إتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين ودور الخدمة الذاتية للموظفين؛

(ج) حالتان لم يسند لهما إلا دور إتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين؛

(د) 52 حالة لم يسند لها إلا دور الخدمة الذاتية للموظفين.

117 - وعلاوة على ذلك، من بين تلك الحالات الـ 61، اكتُشف حدوث الحالات التالية بعد أن تغير الوضع الوظيفي للموظف المعني إلى غير نشط:

(أ) في ست حالات، أضيف دور إتاحة إمكانية الدخول للمستخدمين؛

(ب) في إحدى الحالات، حُجبت إمكانية الدخول بسبب محاولات فاشلة لتسجيل الدخول إلى أوموجا ثم أتيحت هذه الإمكانية في اليوم التالي.

118 - وفي حالة الموظفين الذين انتهت خدمتهم في مكتب سراييفو الميداني، تم التحقق من أن ثلاثة من أربعة أشخاص لم تُقفل حساباتهم، على الرغم من أن خدمتهم انتهت منذ أكثر من ستة أشهر.

119 - واستجابةً لنتائج مراجعة الحسابات، قدمت الآلية الإخطار الذي تلقته من عملية الأمم المتحدة للتحقق الأمني من إمكانية الوصول، والذي تضمن قائمة بالمستخدمين الذين كانت حساباتهم على وشك الإقفال ما لم تصرح الآلية بخلاف ذلك. ولاحظ المجلس أن قائمة المستخدمين المذكورة تضمنت مستخدمين مختلفين وأقل عددا من المستخدمين الذين حصل عليهم المجلس من البحث اليدوي في أوموجا، حيث لم يتم تحديد بعض المستخدمين بالتصنيف الذي يشير إلى الآلية، ومن ثم، لم يُدرجوا في قائمة مستخدمي الآلية المرسلة لعملية التحقق الأمني من إمكانية الوصول.

120 - ويرى المجلس أن إجراء استعراض فعال ومنتظم وروتيني من قبل موظفي الاتصال الأمني يمكن أن يساعد على تحديد وتسوية أي مخالفات في الوقت المناسب تتعلق بإخطار قسم الموارد البشرية الموجه لقسم خدمات تكنولوجيا المعلومات بشأن انتهاء خدمة الموظفين، والذي يهدف إلى تعطيل حساب المستخدم و/أو الأذون الممنوحة له.

121 - وعلاوة على ذلك، يرى المجلس أن التأخير في إنهاء دور المستخدِم في حسابات الموظفين المنتهية خدمتهم يعرض الآلية لخطر الوصول غير المأذون به، وهو ما قد يعرض سرية وسلامة بيانات النظام للخطر. وفي سياق تقليص حجم الآلية، سيكون انتهاء خدمة الأفراد متواترا مع مرور الوقت. ولهذا السبب،

تتزايد أهمية تعزيز عملية تعطيل حسابات المستخدمين في جميع النظم أو موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى رصد المستخدمين.

122 - **ويوصي المجلس بأن تتأكد الآلية، بالتنسيق مع مكتب المساعدة المعني بنظام أوموجا، من أن عمليات التحقق الأمني من إمكانية الوصول تستخدم قائمة كاملة بجميع المستخدمين اللذين لديهم حسابات نشطة في الكيان.**

123 - ورفضت الآلية قبول التوصية. وذكرت أنها شاركت بالفعل مشاركة كاملة في عملية التحقق الأمني من إمكانية الوصول التي تجرى مركزيًا وخارج نطاق سيطرة الآلية أو اختصاصها. وعلاوة على ذلك، أكدت أن المستخدمين المحددين في تقييم المجلس لم يُمنح أي منهم إمكانية الوصول إلى أدوار الإنتاج. وأفادت الآلية في وقت لاحق أن مقر الأمم المتحدة أبلغها بأن عملية التحقق الأمني من إمكانية الوصول قد تمت تسويتها لاحقا، وأن شعبة أداة التخطيط المركزي للموارد قد تحققت من أن موظف الاتصال الأمني عالج على النحو الصحيح حسابات 61 مستخدما، فقد تم إعداد خاصية إنهاء آلي لدور المستخدِم في انتظار الموافقة عليه ليُدرج في أدوار الإنتاج.

124 - ولم تُقدم أدلة فيما يتعلق بتسوية عملية التحقق الأمني من إمكانية الوصول. ولذلك، يؤكد المجلس توصيته.

جيم - إحالة المعلومات من الإدارة

1 - شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

125 - عملا بالقاعدة المالية 106-7 (أ)، أبلغت الآلية عن شطب ممتلكات ومنشآت ومعدات بقيمة 0,009 مليون دولار وحسابات مستحقة القبض بمبلغ 0,004 مليون دولار لعام 2023. ولم يبلَّغ عن شطب النقدية أو المخزونات أو الأصول غير الملموسة خلال عام 2023.

2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة

126 - أبلغت الآليةُ المجلسَ بعدم وجود مبالغ مدفوعة على سبيل الهبة في عام 2023.

3 - حالات الغش والغش المفترض

127 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (المعيار رقم 240)، يخطط المجلس مراجعاته لحسابات البيانات المالية على نحو يُنتظر منه بدرجة معقولة كشف الأخطاء الجوهرية والمخالفات (بما فيها تلك الناجمة عن الغش). بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

128 - وأثناء مراجعة الحسابات، وجه المجلسُ استفسارات إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر وورود أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش، والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصدي لها، بما في ذلك أي مخاطر غش محددة كشفتها الإدارة أو وُجِّه انتباهها إليها. واستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة. ولم يوجَّه انتباه المجلس إلى أي حالات غش.

دال - شكر وتقدير

129 - يعرب المجلس عن خالص تقديره وامتنانه لإدارة الآلية وموظفيها على المساعدة والتعاون اللذين قدما أثناء إجراء مراجعة الحسابات.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي
(مسؤولة أولى لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
1 -	2017	A/73/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 20	وافقت الآلية على توصية المجلس بالإشراف على شركة الهندسة المعمارية المكلفة بإعادة النظر في نظام التحكم في نوعية الهواء ودرجة الحرارة والرطوبة النسبية في مستودعات المحفوظات في لاكيلاكي وتعديل نظام التحكم لضمان تلبيته المتطلبات القياسية.	بلغ إصلاح نظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء مرحلة طلب العروض. وبدأت عملية طلب العروض، وتم استلام ردود السوق بحلول 31 أيار/مايو 2023. وقد خضعت العطاءات لتقييم فني وهي الآن قيد التقييم التجاري لمنح العقد فيما يتصل بأعمال إصلاح نظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء.	استعرض المجلس المتطلبات الصادرة عن الآلية وتقييمها الفني والتجاري. غير أن الأعمال المتعلقة بنظام التحكم في نوعية الهواء ودرجة الحرارة والرطوبة النسبية لمستودعات المحفوظات في مرفق لاكيلاكي لم تُستأنف بعد. ولذلك، لا تزال التوصية قيد التنفيذ.		X	
2 -	2018	A/74/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 20	يوصي المجلس بأن تجري الآلية تقييما منهجيا لمخاطر الغش وفقا لأحكام إطار مكافحة الغش والفساد.	اعتبرت الآلية أن إثبات الامتثال بما فيه الكفاية للتدريب الإلزامي المتعلق بالغش يكفي لغرض إغلاق التوصية. ولذلك، قدمت قائمة تبين أن 98,7 في المائة من موظفي الآلية قد أكملوا التدريب في مجال منع الغش. وترى أنه ينبغي إغلاق هذه التوصية.	يشير المجلس إلى أن إكمال الموظفين للتدريب الإلزامي على مكافحة الغش المتاح على شبكة الإنترنت يتعلق بتوصية مختلفة أُدرجت في التقرير عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 (A/74/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 21) وكانت قد نُفذت بالفعل عند إجراء مراجعة حسابات السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر A/75/5/Add.15). وفيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو إجراء تقييم منهجي لمخاطر الغش، لم تُلاحَظ أي وثائق خلال زيارة المراجعة المرحلية لعام 2023. ولم تقدم الآلية وثيقة من الأمانة العامة للأمم المتحدة تعفيها من إجراء هذا التقييم. ولذلك، لا تزال التوصية غير منفذة.			X	
3 -	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 45	يوصي المجلس بأن تحسن الآلية إجراءات التحقق المادي لديها فيما يتعلق بمخزون جميع الأصول المرسملة، مع تعديل هذه المعلومات في سجلات نظام أوموجا، لكفالة سلامة البيانات التي يحتفظ بها النظام.	أجرت الآلية خلال الدورتين الماضيتين (2021 و 2022) عمليات التحقق المادي وحققت هدف التحقق المادي المطلوب البالغ 100 في المائة في إطار تعليمات إعداد البيانات المالية. وستواصل الآلية الحفاظ على مستوى الامتثال هذا في إجراء عمليات التحقق المادي في	أجرى المجلس عملية تحقق مادي من الأصول المرسملة في أروشا وكيغالي ولاهاي. وفي ذلك الاستعراض، لوحظ أن الآلية قد حسنت بشكل كبير إجراءاتها للتحقق المادي من جميع الأصول المرسملة، والمعلومات المتاحة في سجلات نظام أوموجا. وعلى الرغم من ذلك، لاحظ المجلس، أثناء عملية التحقق المادي التي قام بها، وجود			X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
				المستقبل. وترى أن هذه التوصية قد نُفِّذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	أصول غير مثبتة وفي حالة غير صالحة للاستعمال وأن معظمها كان مهلكا بالكامل؛ ومع ذلك، فهي تظهر في أوموجا على أنها معدات مخصصة وفي حالة تشغيلية أو كمعدات خاملة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم تلك الأصول غير المثبتة قد أُدرجت في التسوية اليدوية بنسبة 10 في المائة، والتي تُطبق على السواء على الأصول المهلكة بالكامل والمستخدمة، في حين أن تلك الأصول كانت غير مثبتة ولم تكن في حالة تشغيلية. وبناء على ذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.			
4	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 84	يوصي المجلس بأن تعزز الآلية سياستها المتعلقة بأهمية تقديم طلبات الإجازة السنوية وإجازة زيارة الوطن والموافقة عليها من خلال نظام أوموجا قبل استخدام هذه الاستحقاقات، وبأن تبلغ موظفيها بهذه المسائل.	بذلت الآلية جهودا لتعزيز السياسة المتعلقة بطلبات الإجازة السنوية وإجازة زيارة الوطن، وحسنت الامتثال في هذا الصدد. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنه قد تكون هناك من الناحية الهيكلية بعض الحالات النادرة للموافقة على الإجازة بأثر رجعي، فإن الامتثال الكامل لهذا المبدأ غير ممكن. وترى الآلية أن هذه التوصية قد نُفِّذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	على الرغم من أن المجلس يقر بأن الآلية بذلت جهودا لتحسين العمليات المتعلقة بطلبات الإجازة والموافقة عليها، لا تزال هناك حالات إجازات سنوية وإجازات زيارة الوطن التي كان تاريخ الموافقة عليها في أوموجا متأخرا عن التاريخ الفعلي لبدء الإجازة. وكانت هناك أيضا حالات إجازة زيارة الوطن التي طُلب فيها أقل من سبعة أيام إجازة دون سجل موافقة في أوموجا، وهو ما يشكل انتهاكا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين. ولذلك، لا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
5	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 104	يوصي المجلس بأن تحسن الآلية إجراءاتها المتعلقة بتخطيط التدريبات المقرر تنظيمها للموظفين، بهدف تنفيذ خطة للتدريب وتنفيذ ميزانيتها ذات الصلة على النحو السليم، وذلك بصياغة وثيقة تحدد الموظفين المعنيين المسؤولين، وتواريخ التدريبات، ومواضيعها، والوحدات، وعدد الموظفين المقرر تدريبهم، والميزانية المقررة والمنفقة بالنسبة لكل نشاط، ضمن مسائل محتملة أخرى.	عينت الآلية مساعدا متفرغا معنيا بالتدريب والتطوير الوظيفي، يتولى إدارة وتتبع جميع البيانات المتعلقة بالتدريب، بما فيها المصروفات والأهداف والمشاركون والمواقع والتكاليف والنتائج. وأضافت أنه يجري إعداد خطة التدريب لعام 2023 و 2024.	لم تقدم الآلية معلومات تتعلق بخطة التدريب والميزانية المخصصة لتنفيذها. ولذلك، لا تزال التوصية غير منفذة.		X	
6	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 109	يوصي المجلس بأن تتخذ الآلية إجراء يفضي إلى تسجيل جميع حالات التغيب ذات الصلة بأيام السفر في نظام أوموجا.	تشير الآلية إلى أن أيام السفر، في عدة حالات، يبلَّغ عنها من الناحية الهيكلية في النظام بعد وقوعها. فعند أخذ إجازة زيارة الوطن، على	استخرج المجلس من نظام أوموجا طلبات السفر الـ 580 في الآلية والتي كانت تشير إلى حالة "طلب مقدم" في 31 كانون الأول/			X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				سبيل المثال، لا تحول أيام السفر إلا بعد أن يقدم الموظفون تقريرا مكتملا عن المصروفات إلى قسم الموارد البشرية، بالنظر إلى أن عدد أيام السفر المقدمة يتوقف على المدة الفعلية للسفر.	ديسمبر 2023، ولاحظ أن سجل الغياب المطلوب لأيام السفر لم يسجل في أوموجا إلا في 30 حالة فقط، على عكس ما هو مقرر في التعميم الإعلامي ST/IC/2019/16. ولذلك، لا تزال هذه التوصية غير منفذة.			
7 -	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 122	يوصي المجلس بأن تحتفظ الآلية بوثائق داعمة فيما يتعلق باختيار العرض الأكثر اقتصادا، لكي تضمن استيفاء هذا الشرط في وقت شراء التذاكر.	لم تقدم الآلية معلومات إضافية.	طلب المجلس الوثائق الداعمة المتعلقة باختيار عرض السفر الأكثر اقتصادا، ولم تستجب الآلية لهذا الطلب. ولذلك، لا تزال التوصية غير منفذة.			X	
8 -	2019	A/75/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 138	يوصي المجلس بأن تجري الآلية، بصورة سنوية على الأقل، تمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وبأن تحتفظ بسجل عنه تُدرَج فيه الوثيقةُ المتعلقة بالتخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث والدروسُ المستفادة من اختبارها، وبأن تضمن مشاركة الموظفين الرئيسيين الذين لهم دور في عملية استعادة القدرة على العمل في هذا التمرين، وذلك على النحو المنصوص عليه في الإجراء التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة بشأن التخطيط لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث (SEC.08.PROC).	أجري تمرين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بما يتماشى مع الإجراءات الفنية المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، استُكملت خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وفقاً لذلك.	استعرض المجلس خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث التي تم تحديثها في 25 نيسان/أبريل 2023، ولاحظ أنها نظرت في تنفيذ تمارين استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وانتظامها وفي تقرير نتائج اختبار بشأنها. واستعرض المجلس أيضاً وثائق تمرينَي استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث اللذين نُفذا في 15 و 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ولذلك، تعتبر التوصية منفذة.	X			
9 -	2020	A/76/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 44	يوصي المجلس بأن تذكِّر الآلية مديري البرامج والمشرفين عليها بانتظام بالمواعيد النهائية لتقييم الأداء (التقييم الإلكتروني للأداء أو التقييم باستخدام الاستمارة P.333) لضمان أن يكون لدى جميع الموظفين تقييم أداء لكل دورة أو كل تعيين.	يذكّر قسم الموارد البشرية بانتظام مديري البرامج بالمواعيد النهائية لتقييم الأداء. وترى الآلية أن هذه التوصية قد نُفِّذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	خلال الاستعراض الأخير الذي أجري في فترة عام 2023، لم تُكتشف أي استثناءات أو حالات عدم امتثال فيما يتعلق بتقديم تقييمات الأداء في الوقت المناسب. ولذلك، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X			
10 -	2020	A/76/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 45	يوصي المجلس بأن يعزز قسم الموارد البشرية التابع للآلية رصده المنتظم لملفات الموظفين بهدف التحقق من إدراج الشهادات التعليمية المتصلة بالمهام التي يعيَّن الموظفون من أجلها.	في إطار تقليص حجم الآلية، بدأ قسم الموارد البشرية تلقي خدمات إدارة الموظفين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وستُنقل الملفات الرسمية الإلكترونية للموظفين إلى المكتب وسيجري استعراض محتوياتها، بما في ذلك الشهادات التعليمية، في إطار عملية النقل.	استعرض المجلس عينة من ملفات الموظفين للتحقق من إدراج الشهادات التعليمية المتعلقة بوظائف الموظفين. ولوحظ تحسن كبير فيما يتعلق باضطلاع الآلية برصد ومراقبة وثائق الموظفين، مقارنة بالاستعراضات التي أجريت خلال الفترات السابقة. وعلاوة على ذلك، لم يلاحظ غياب أي شهادات تعليمية في ملفات	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	قيد التنفيذ: تجاوزتها الأحداث
					الموظفين المعينين خلال الفترة. ولذلك، تعتبر هذه التوصية منفذة.			
11 - 2020		A/76/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 59	علاوة على ذلك، يوصي المجلس بأن تقيّم الآلية الاستخدام المستقبلي لوحدة كتب التعيين في نظام أوموجا، وأن تحدد، إن لم يكن ذلك قابلا للتطبيق، تدبيرا للرقابة لتحديث ومواءمة المعلومات الواردة في كتب التعيين الحالية للموظفين بطريقة مركزية وميسَّرة للاطلاع عليها.	في إطار تقليص حجم الآلية، بدأ قسم الموارد البشرية تلقي خدمات إدارة الموظفين من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ومن الآن فصاعدا، سيقوم المكتب بإعداد كتب التعيين وستعمل الآلية مع المكتب لضمان إتاحة كتب التعيين بطريقة مركزية وميسَّرة للاطلاع عليها.	تحقق المجلس من أن الآلية طلبت المساعدة من مكتب المساعدة التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ وحدة كتب التعيين في نظام أوموجا. وكان الرد الوارد هو أن الوحدة مهيأة لكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة فقط، في حين أن جميع الكيانات غير التابعة للأمانة العامة التي تستخدم أوموجا يُطلب منها إصدار كتاب التعيين خارج هذا النظام. واستعرض المجلس ملفات الموظفين وتحديث المعلومات في نظام أوموجا ولم يكتشف أي اختلافات بين كتب التعيين ومعلومات الموظفين في أوموجا. ولذلك، تعتبر التوصية منفذة.	X		
12 - 2020		A/76/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 69	يوصي المجلس الآلية باتخاذ تدابير لتحسين امتثال موظفيها للتوجيه السياساتي بشأن ترتيبات العمل البديلة وترتيبات العمل المرنة في سياق جائحة كوفيد-19 بغية تبيان أيام عمل الموظفين، وبإبقاء هذه المعلومات مستكملة في نظام أوموجا أسبوعيا.	بالنظر إلى أن حالة الطوارئ الصحية العالمية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 قد انقضت، عادت الآلية إلى سياساتها السابقة للجائحة بشأن ترتيبات العمل المرنة. وترى الآلية أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	لاحظ المجلس الرسائل التذكيرية التي وجهتها الإدارة خلال عام 2023 للموظفين، والتي ركزت على التذكير بالإبلاغ عن العمل عن بُعد، من أجل تحسين امتثالهم للتوجيه السياساتي بشأن ترتيبات العمل البديلة وترتيبات العمل المرنة. وبالإضافة إلى ذلك، تأكد المجلس من امتثال الموظفين للتوجيه السياساتي من خلال استعراض سجلات العمل عن بُعد التي أجريت خلال عام 2023 ولم يكتشف أي إغفال في هذا الصدد. وبناء على ذلك، تعتبر التوصية منفذة.	X		
13 - 2020		A/76/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 89	يوصي المجلس بأن تبسّط الآلية عملية شغل منصب مدير المشتريات الرئيسي على المدى القصير.	بسبب الضغوط المتصلة بتقليص الحجم، ألغيت وظيفة رئيس وحدة المشتريات من جدول ملاك موظفي الآلية اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. وترى الآلية أن هذه التوصية قد تجاوزتها الأحداث وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	لاحظ المجلس أن الآلية قد ألغت وظيفة رئيس وحدة المشتريات، تمشيا مع المرفق الثالث من ميزانيتها المقترحة لعام 2023 (A/77/528)، المؤرخة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، التي وافقت عليها الجمعية العامة لاحقا في قرارها 261/77 في كانون الثاني/يناير 2023. ولذلك، تعتبر هذه التوصية توصية تجاوزتها الأحداث.			X

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
14	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن تضع الآلية استراتيجية تنظيمية طويلة الأجل، تشمل مسائل رئيسية مثل أماكن العمل والمعدات والموظفين، وتشمل الأجهزة الثلاثة التي تتألف منها الآلية.	لم تقدم الآلية معلومات إضافية.	استعرض المجلس عددا من الوثائق التي كانت الآلية تعمل عليها منذ عام 2021. أولاً، مذكرة مفاهيمية وخريطة طريق لوضع خطة للقوى العاملة قائمة على سيناريوهات تتضمن تقديرات لعبء العمل في المستقبل والأنشطة في السنوات القادمة. وثانياً، استعرض المجلس التقرير المتعلق بالمهام القضائية على أساس التقييم الذي أجراه فريق القضاة المعني. وفي تلك الوثيقة، أجري تقدير لمدة وكثافة الأنشطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن فريق القضاة، بعد تحليل إمكانية نقل المهام القضائية في الآلية، خلص في التقرير المتعلق بالمهام القضائية إلى أنه في تلك المرحلة، ليس من المحبذ التوصية بهذا النقل. وبالتالي، اعتُبر أن وجود آلية أصغر حجماً هو الخيار الأفضل لأداء المهام الموكلة إليها من قبل المجتمع الدولي. وثالثا، استعرض المجلس إطار عمليات الآلية لإكمال المهام، الذي تضمن تقييمات لعبء العمل والموارد اللازمة في المستقبل، بما يتماشى مع متطلبات الميزانية (المهام القضائية وغير القضائية). ورابعًا، استعرض المجلس أيضًا التحليلات التي أجريت في مجلس تنسيق الآلية. وأخيراً، استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة العقود المحلية خلال عام 2023. وبالنظر إلى الوثائق المذكورة والتحليلات، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
15	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 41	يوصي المجلس بأن تستكمل الآلية مصفوفات مراقبة المخاطر، من أجل التنفيذ الكامل لإجراءات تقييم المخاطر التي تطلبها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل	أكملت الآلية استبيانات التقييم الذاتي السنوي للمخاطر للأعوام 2020 و 2021 و 2022 وستنتهي من المصفوفات النهائية لمراقبة المخاطر في الربعين الثالث والرابع من عام 2023.	استعرض المجلس استبيانات التقييم الذاتي ومصفوفات مراقبة المخاطر التي صاغتها الآلية ووافقت عليها. وبينت الوثائق الامتثال لإجراءات تقييم المخاطر التي تطلبها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال فيما يتعلق	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ: تجاوزتها الأحداث
			الامتثال في الأمم المتحدة فيما يتعلق ببيان الرقابة الداخلية.		بمصفوفات مراقبة المخاطر في بيان الرقابة الداخلية. وبناء على ذلك، تعتبر هذه التوصية منفذة.			
16	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 51	يوصي المجلس بأن تحتفظ الآلية بمعلومات كاملة ومستكملة عن حالة الوظائف الشاغرة.	يحتفظ قسم الموارد البشرية التابع للآلية بمعلومات كاملة ومحدثة عن جميع الوظائف الشاغرة على أساس شهري.	يقر المجلس بالجهود التي تبذلها الآلية من أجل تقييم احتياجاتها من الموظفين وتبريرها. وعلى الرغم من ذلك، لاحظ المجلس أن الكيان لا يزال يترك الوظائف شاغرة لأكثر من عامين. وعلاوة على ذلك، تم التحقق من أن المعلومات المتعلقة بحالة الوظائف الشاغرة لم تحدِّد وصف الوحدة التنظيمية ولا المدة الزمنية التي ظلت فيها الوظيفة الشاغرة شاغرة. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
17	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 67	يوصي المجلس بأن تُجري الآلية استعراضا لخطة الشراء على أساس ربع سنوي، بغية إجراء التعديلات اللازمة فيما يتعلق بالاحتياجات الفعلية للوحدات المقدمة للطلبات، على النحو المبين في دليل المشتريات.	قسم المشتريات التابع للآلية على اتصال منتظم بطالبي الشراء لاستعراض خطة الشراء السنوية ويمتثل لأحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتخطيط الاحتياجات الفعلية للوحدات التي تطلب الشراء.	على الرغم من أن المجلس يقر بالجهود التي تبذلها الآلية لإجراء استعراضات فصلية لخطة الشراء، فقد لاحظ أن الإجراء المتبع يتمثل في تحديث الشراء بين قسم المشتريات والجهات الطالبة للشراء، وليس استعراض الخطة، وفقا لعمليات الآلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إجراء الاستعراضات في الوقت المناسب وعلى أساس فصلي. ولذلك، تعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
18	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 86	يوصي المجلس بأن تحسن الآلية تخطيط وتوثيق الاحتياجات والمتطلبات من معدات تكنولوجيا المعلومات، وتنفيذ التخطيط بهدف استخدام هذه الأصول في الأجل القصير ومن ثم الاستفادة تماما من قدراتها من العمر الإنتاجي الإجمالي المخصص لها.	أشارت الآلية إلى أنه من بين الأصول الـ 18 المشار إليها في التقييم الذي أجراه المجلس، كان أصل واحد يمثل "احتياطيا جاهزا" أعد لكي يكون متاحا في حالة تعطل المعدات التشغيلية، وأن 16 من الأصول يحتفظ بها إلى حين فترة استراحة المحاكمة في قضية *كابوغا*، بالنظر إلى أنها أصول مخصصة للاستخدام داخل المحكمة. ولكن، نظراً للتطورات الأخيرة في إجراءات المحكمة، يُتوقع ألا تُستخدَم قاعة المحكمة بعد الآن، مما يجعل تركيب هذه الأصول غير ضروري.	طلب المجلس وثائق داعمة لتخطيط وتقييم الاحتياجات المتصلة بمعدات تكنولوجيا المعلومات في إطار مشروع الميزانية غير المتصلة بالوظائف. وفي هذا الصدد، لم تقدم الآلية أي دليل. وعلى الرغم من ذلك، أجرى المجلس عملية تحقق مادي للتصديق على تركيب 18 قطعة من معدات قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات التي جرت ملاحظتها خلال مراجعة الحسابات لعام 2021 وكشف أنه جرى تثبيتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلاوة على ذلك، أُجري استعراض 39 من الأصول الجديدة التي اقتُنيت في آذار/مارس وحزيران/يونيه 2022؛ وكانت 8 من تلك الأصول في المخازن في تاريخ الاستعراض		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ: لم تنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
					المادي الذي أجراه المجلس في منتصف أيار/مايو 2024. وبالمثل، تم استعراض 31 من الأصول الجديدة التي اقتُنيت بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس 2023. وكان 14 أصلا من تلك الأصول في المخازن في تاريخ الاستعراض المادي الذي أجراه المجلس في منتصف أيار/مايو 2024. وبناء على ذلك، تعتبر هذه التوصية غير منفذة.			
19	2021	A/77/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 96	يوصي المجلس بأن تضع الآلية وتوافق على استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمشى مع تخطيطها الاستراتيجي العام والمبادرات الاستراتيجية العامة للأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تحدد الأهداف القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل في سياق تقليص حجم الآلية وتشمل الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19.	تصرح الآلية بأنها تتبع المبادئ التوجيهية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.	يرى المجلس أن التوصية تتطلب من الآلية وضع استراتيجية خاصة بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لحالتها والتحديات التي تواجهها. وينبغي أن تأخذ هذه الوثيقة في الاعتبار التخطيط الاستراتيجي العام المحدد للآلية، فضلاً عن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، وعملية تقليص حجمها وتقييم احتياجاتها من تكنولوجيا المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بالمشتريات، وهو ما سيتيح للآلية تحديد أولويات تخصيص الموارد. غير أن الآلية لم تعتمد بعدُ وثيقة من هذا القبيل. ولذلك، لا تزال التوصية غير منفذة.		X	
20	2022	A/78/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس بأن تتخذ الآلية إجراءات للبدء في عمليات التصرف في الأصول التي تكون تحت بند "المعدات التي لم يعثَر عليها"، وفقا للتعليمات السارية.	أجرى قسم الأمن والسلامة التابع للآلية تحقيقا شاملا في الممتلكات المفقودة وأبلغ عن النتائج التي توصل إليها في تقرير مؤرخ 14 حزيران/يونيه 2023. وقد أحيل التقرير إلى المجلس المحلي لحصر الممتلكات وأجريت عملية التصرف في الأصول. وترى الآلية أن هذه التوصية قد نُفِّذت وتطلب إلى المجلس إغلاقها.	استعرض المجلس تقرير التحقيق الذي أجري بشأن فقدان الأصول الذي لوحظ سابقا ومحضر المجلس المحلي لحصر الممتلكات الذي يوافق فيه على إلغاء الاعتراف بتلك الأصول. واكتشف المجلس أيضا أن تلك الأصول قد أزيلت من دفتر الأستاذ المساعد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وبناء على ذلك، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X		
21	2022	A/78/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس الآلية بتنفيذ عملية تحديد المسؤوليات، من أجل تحديد الالتزامات النهائية والأسباب الجذرية فيما يتعلق بفقدان الأصول، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.	أجرى قسم الأمن في الآلية تحقيقًا بشأن فقدان الممتلكات وأبلغ عن الظروف ونتائج التحقيق في تقريره (رقم 001/23، بتاريخ 14 حزيران/يونيه 2023).	استعرض المجلس استنتاجات التحقيق الذي أجرته الآلية فيما يتعلق بفقدان الأصول المرسملة الـ 13 التي كشفتها توصية المجلس (بقيمة اقتناء قدرها 289,95 395 دولار وقيمة دفترية صافية قدرها 0,00 دولار) و 541 من الأصول غير	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	التوصية	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
					المرسملة (بقيمة اقتناء قدرها 307,96 457 دولار). وما يلفت الانتباه أنه لم يتم اكتشاف أي شخص مسؤول عن هذه الأصول، ويُزعم في ذلك أن جميع الأصول جاءت من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولم يكن هناك توثيق مناسب بشأن تسليمها إلى المستخدم ومسؤوليته عنها. ويُعزى الفقدان إلى عملية النقل الفوضوية بسبب تصفية وإغلاق المحكمة الجنائية، وانتهاء مدة خدمة الموظفين، والإنشاء الأولي للآلية. وعلى الرغم من عدم ثبوت أي مسؤولية عن فقدان تلك الأصول، إلا أنه بالنظر إلى إجراء التحقيق، فإن التوصية تعتبر منفذة.				
22 – 2022	A/78/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 38	يوصي المجلس بأن تحتفظ الآلية بسجل سنوي مُحَدَّث لمصروفات الدورات التدريبية والتدريبات المقدمة للموظفين، بما في ذلك أهدافها والمشاركون فيها وأماكن عقدها وتكاليفها وما حققته من نتائج التعلم.	عينت الآلية مساعدا متفرغا للتدريب والتطوير الوظيفي، يتولى إدارة وتتبع جميع البيانات ذات الصلة المتعلقة بالتدريب، بما فيها المصروفات والأهداف والمشاركون والمواقع والتكاليف والنتائج.	استفسر المجلس عن وثائق مصروفات التدريب ونتائجه؛ ومع ذلك، لم تقدمها الآلية. ولذلك، تعتبر هذه التوصية غير منفذة.			X	
23 – 2022	A/78/5/Add.15، الفصل الثاني، الفقرة 48	يوصي المجلس بأن تجري الآلية تقييما لوظائف التعيين المؤقت المتكررة والضرورية لتشغيل الآلية من أجل تقييم مدى الاستفادة من الأشكال الأخرى للتعيين في تلك الوظائف، عند الاقتضاء، مع مراعاة عملية تقليص حجم الآلية وولايتها المؤقتة ودورات ميزانيتها السنوية.	أجرى قسم الموارد البشرية عملية استعراض مقارن للاحتفاظ بالموظفين في عام 2024 ونفذ جدول ملاك الموظفين لعام 2024، واستعرض أثناء ذلك جميع التعيينات المؤقتة وبدأ عمليات التوظيف للتعيينات المحددة المدة، في الحالات التي صدر بها تكليف.	استعرض المجلس البيانات المتعلقة بالتعيينات المؤقتة ولم يجد عدم امتثال للمعيار فيما يتعلق بمتطلبات التوظيف أو تسجيل البيانات أو مدة التوقف عن الخدمة المطلوبة. ولذلك، تعتبر هذه التوصية منفذة.	X			
مجموع عدد التوصيات					**23**	**10**	**5**	**7**	**1**
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات					**100**	**44**	**22**	**30**	**4**

الفصل الثالث

التصديق على البيانات المالية

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من الأمين العام المساعد، المراقب المالي

أُعدت البيانات المالية الخاصة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للقاعدة 6-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي اضطلعت بها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات التي يتولى الأمين العام المسؤولية الإدارية عنها.

وأُصدّق على صحة البيانات المالية المرفقة الخاصة بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المرقمة من الأول إلى الخامس، من جميع جوانبها المادية.

(توقيع) شاندراموليي **راماناثان**
الأمين العام المساعد
المراقب المالي

الفصل الرابع

التقرير المالي عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة

1 - يتشرف رئيس قلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بأن يقدم طيه التقرير المالي عن حسابات الآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

2 - ويُعرَض المركز المالي للآلية في خمسة بيانات وفي الملاحظات المرفقة التي توضح سياسات الآلية في مجالي المحاسبة والإبلاغ المالي، وتقدم معلومات إضافية عن كل مبلغ من المبالغ الواردة في البيانات. وقد أُعدَّ هذا التقرير بحيث يُقرأ بالاقتران مع البيانات المالية. وهو يعرض لمحة عامة عن مركز الآلية وأدائها، ويسلط الضوء على الاتجاهات والتغيرات المهمة.

3 - وقد أنشأ مجلسُ الأمن الآليةَ بموجب قراره 1966 (2010) لكي تواصل اختصاصَ كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحقوقهما والتزاماتِهما ومهامهما الأساسية بعد إنجاز ولايتيهما. وتولت الآلية، وفقاً للولاية المسندة إليها، مسؤولية أداء المهام الأساسية المنوطة بالمحكمتين، التي تشمل طائفة من الأنشطة القضائية، وإنفاذ الأحكام، وإعادة توطين الأشخاص الذين برئت ساحتهم والذين أُطلق سراحهم، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات.

4 - ويتمثل أحد التطورات الرئيسية المتعلقة بالأنشطة القضائية للآلية في إصدار حكم الاستئناف في قضية *المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش* في 31 أيار/مايو 2023، أي قبل شهر واحد مما كان متوقعا. ويمثل الانتهاء من إجراءات الاستئناف في هذه القضية، التي ورثتها الآلية من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اختتاما لجميع الدعاوى المتعلقة بالجرائم الأساسية التي رُفعت أمام تلك المحكمة. وقد تحقق هذا الإنجاز في الشهر نفسه الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ مجلس الأمن القرار التاريخي بإنشاء المحكمة في 25 أيار/مايو 1993.

5 - وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة المتعلقة بالجرائم الأساسية الواردة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي قضية *المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا*، قررت الدائرة الابتدائية في 6 حزيران/يونيه 2023 أن فيليسيان كابوغا ليست له أهلية المثول أمام المحكمة وقررت الشروع في إجراء بديل للبت في القضية. واستأنف الطرفان قرار الدائرة الابتدائية، وفي 7 آب/أغسطس 2023، أكدت دائرة الاستئناف عدم أهلية السيد كابوغا للمثول أمام المحاكمة، ولكنها رفضت الإجراء البديل للبت في القضية بسبب قيود تتعلق بالاختصاص. وبناء على ذلك، أعيدت القضية إلى الدائرة الابتدائية لوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى. وأصدرت الدائرة الابتدائية أمرها في 8 أيلول/سبتمبر 2023، وهي تنظر الآن في الإشراف على المسائل المتعلقة بصحة السيد كابوغا والإفراج المؤقت عنه.

6 - وفيما يتعلق بالمهام الأساسية الأخرى، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إنجازا هاما تمثل في إلقاء القبض على الهارب فولجانس كاييشيما في 24 أيار/مايو 2023 في جنوب أفريقيا، بعد أن ظل هاربا منذ عام 2001. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن مكتب المدعي العام في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفاة هارب آخر، هو ألويس نديمباتي. وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، يسر الآلية أن تفيد بأن مهام المراقبة التي تضطلع بها قلت مرة أخرى بانتهاء القضية المرفوعة ضد لاديسلاس نتاغانزوا في

رواندا. فبعد اعتقاله في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر 2015، ونقله إلى رواندا للبدء في إجراءات استمرت من عام 2017 إلى عام 2023، يعد الانتهاء من قضيته خطوة هامة أخرى في تعزيز المساءلة وفقا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وبالاقتران مع هذا التقدم، تواصل الآلية إحراز تقدم في الإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود.

باء - لمحة عامة عن الأصول والخصوم والسيولة

7 - كان مجموع الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 يبلغ ما قدره 227,721 مليون دولار، مقارنةً بالرصيد البالغ 225,092 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الشكل الأول من الفصل الرابع

أصول الآلية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

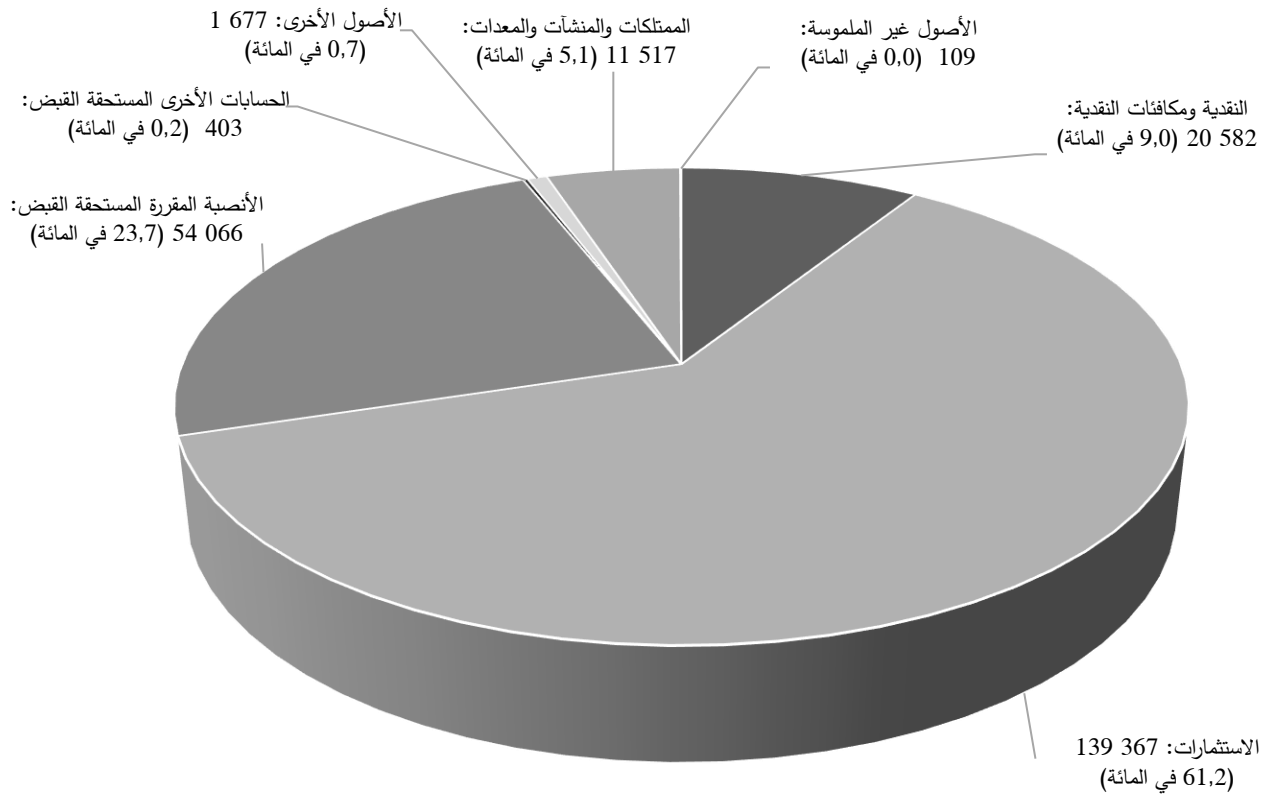

8 - وكما هو مبين في الشكل الأول من الفصل الرابع، تمثلت الأصول الرئيسية المملوكة للآلية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 في نقدية ومكافئات نقدية واستثمارات مجموعها 159,949 مليون دولار (تشكّل نسبة 70,2 في المائة من مجموع الأصول)؛ وأنصبة مقررة مستحقة القبض من الدول الأعضاء قيمتها 54,066 مليون دولار (23,7 في المائة)؛ وممتلكات ومنشآت ومعدات قيمتها 11,517 مليون دولار

(5,1 في المائة)؛ وأصـول أخرى قيمتها 1,677 مليون دولار (0,7 في المائة)؛ وحسـابات أخرى مسـتحقة القبض قيمتها 0,403 مليون دولار (0,2 في المائة).

9 - واحتُفظ في صـندوق النقدية المشـترك الرئيسـي للأمم المتحدة بنقدية ومكافئات نقدية واسـتثمارات بلغت حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما قدره 159,949 مليون دولار. ويشكل هذا المبلغ زيادة قدرها 1,167 مليون دولار مقارنةً بالرصيد البالغ 158,782 مليون دولار المحتفظ به في نهاية عام 2022.

10 - وارتفعت الأنصبة المقررة المستحقة القبض بمقدار 2,384 مليون دولار، من 51,682 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 54,066 مليون دولار في نهاية عام 2023. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة المتأخرات المسـتحقة للآلية من 25,219 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 27,613 مليون دولار في نهاية عام 2023 وانخفاض المتأخرات المستحقة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من 21,063 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 21,053 مليون دولار في نهاية عام 2023.

11 - وتتكون أساسا أصول الآلية من الممتلكات والمنشآت والمعدات من المباني ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (قيمتهما 5,734 ملايين دولار و 3,522 ملايين دولار، على التوالي) وذلك على النحو المبين في الشكل الثاني من الفصل الرابع.

الشكل الثاني من الفصل الرابع

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

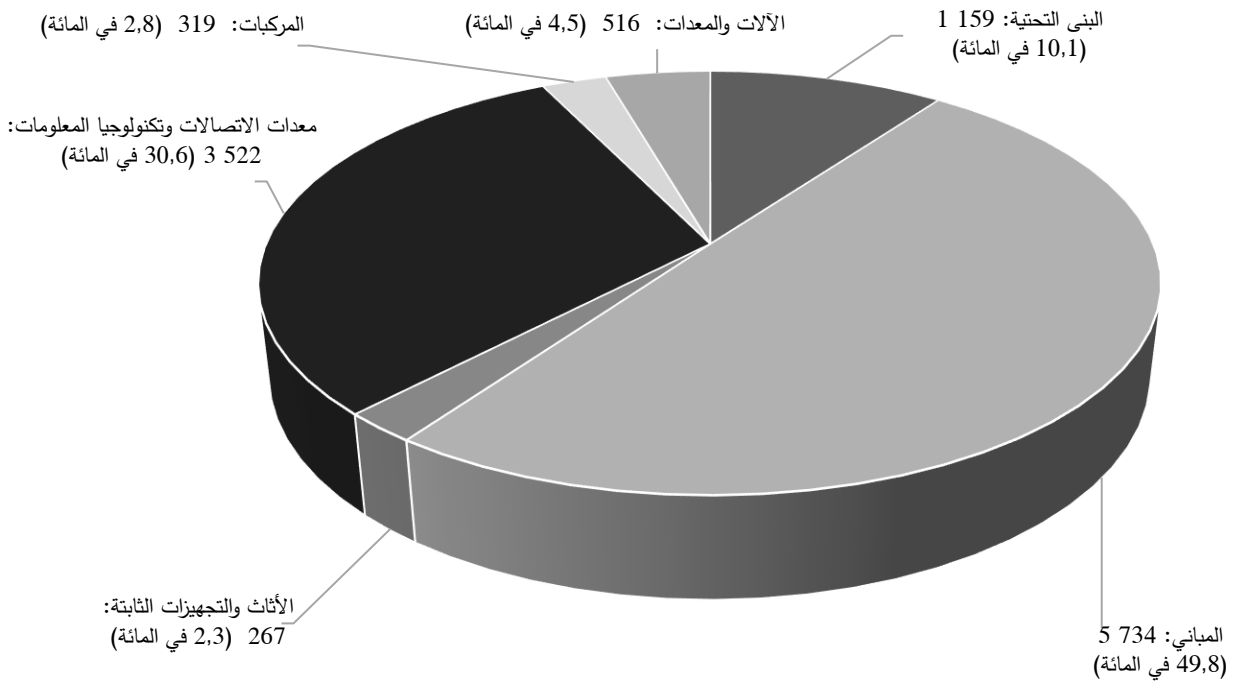

12 - وفيما يتعلق بمباني أروشا (المستخدمة منذ عام 2016)، تواصل الآلية العمل على إصلاح نظام التدفئة والتهوية والتكييف.

13 - وفي عام 2023، تمت رسملة إضافات إلى معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قدرها 0,854 مليون دولار، تتعلق أساسا باستبدال الخواديم ومعدات الشبكات المتقادمة.

14 - ويعزى الانخفاض في الحسابات الأخرى المستحقة القبض من 0,762 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 0,403 مليون دولار في نهاية عام 2023 إلى حد كبير إلى انخفاض ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد، نظرا لأن السلطات الضريبية في الدول المضيفة المعنية سوت عددا من المطالبات. ويشمل رصيد ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد في نهاية عام 2023 مبلغ 0,258 مليون دولار من جمهورية تنزانيا المتحدة (2022: 0,517 مليون دولار)، ومبلغ 0,022 مليون دولار من مملكة هولندا (2022: 0,200 مليون دولار)، ومبلغ 0,127 مليون دولار من رواندا (2022: 0,179 مليون دولار).

15 - وارتفعت قيمة الأصول الأخرى بمقدار 0,555 مليون دولار، من 1,122 مليون دولار في نهاية عام 2022 إلى 1,677 مليون دولار في نهاية عام 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الرسوم المؤجلة المتعلقة بتجديد الاتفاقات متعددة السنوات لاشتراكات البرمجيات والتراخيص وكذلك لدعم تكنولوجيا المعلومات وخدمات الصيانة. ويشمل رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2023 رسوما مؤجلة بقيمة 1,074 مليون دولار (2022: 0,575 مليون دولار)، وسلفا مقدمة للموظفين بقيمة 0,307 مليون دولار (2022: 0,425 مليون دولار)، وأصولا أخرى بقيمة 0,018 مليون دولار (2022: 0,040 مليون دولار)، وسلفا مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بقيمة 0,278 مليون دولار (2022: 0,035 مليون دولار).

الخصوم

16 - كان مجموع الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 يبلغ ما قدره 145,785 مليون دولار (31 كانون الأول/ديسمبر 2022: 136,299 مليون دولار).

17 - وكما هو مبين في الشكل الثالث من الفصل الرابع، يتعلق القدر الأكبر من الخصوم في الاستحقاقات التي اكتسبها الموظفون والمتقاعدون ومبلغها 83,388 مليون دولار، وهي تشكل 57,2 في المائة من مجموع خصوم الآلية (31 كانون الأول/ديسمبر 2022: 75,090 مليون دولار تشكل 55,1 في المائة من مجموع الخصوم). وتعزى الزيادة في هذه الخصوم البالغة 8,298 ملايين دولار (11,1 في المائة) في عام 2023 في المقام الأول إلى الزيادة الصافية البالغة 7,740 ملايين دولار في بند الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة للموظفين من 621 68 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 361 76 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى إجمالي خسارة اكتوارية صافية قدرها 5,252 ملايين دولار، يبررها أساسا انخفاض معدل الخصم كما ورد في أحدث تقييم اكتواري أجري في عام 2023.

الشكل الثالث من الفصل الرابع

الخصوم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

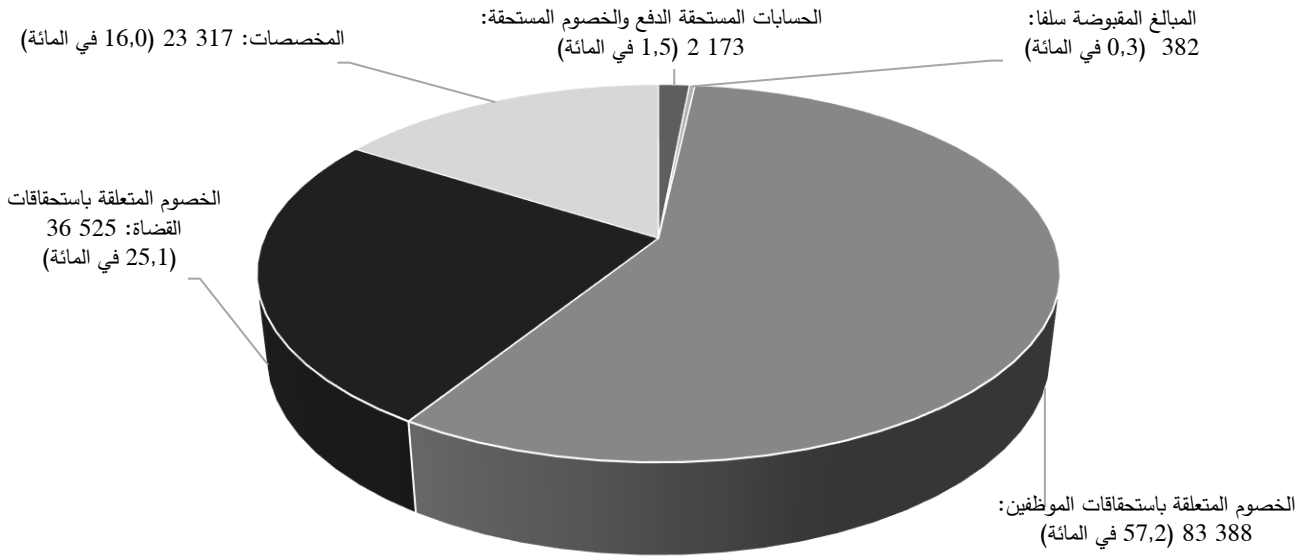

18 - وكما هو مبين في الشكل الرابع من الفصل الرابع، كانت الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي قيمها خبراء اكتواريون مستقلون تتألف أساسا من الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (67,396 مليون دولار)، والإجازات السنوية (3,543 ملايين دولار)، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (5,422 ملايين دولار).

الشكل الرابع من الفصل الرابع

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

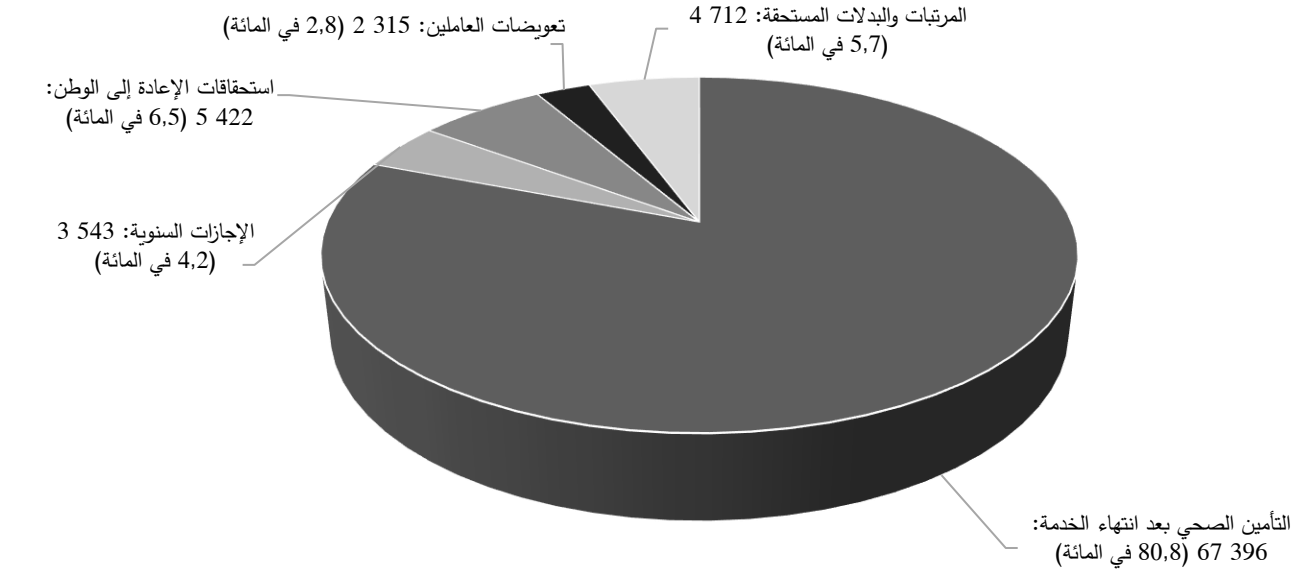

19 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الخصوم المتعلقة بأتعاب القضاة وبدلاتهم تبلغ 36,525 مليون دولار (31 كانون الأول/ديسمبر 2022: 38,048 مليون دولار)، وهي تشكل أساسا الخصوم المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة التي تتولى الآلية أمرها حالياً نظرا لدمج المحكمتين السابقتين. ومن أصل مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، يرتبط مبلغ 21,297 مليون دولار بالخصوم المتعلقة بالمتقاعدين من قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (22,658 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022)، ويرتبط مبلغ 15,228 مليون دولار بالخصوم المتعلقة بالمتقاعدين من قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (15,390 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022).

20 - وبلغت المخصصات 23,317 مليون دولار (2022: 20,555 مليون دولار) وهي تتعلق بالكامل بالمبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء. وتعزى الزيادة في المخصصات إلى الإفراج عن مخصص لإلغاء التزامات عام 2020 والوفورات من الفترات السابقة (3,030 ملايين دولار) والرصيد الحر من اعتمادات عام 2021 (7,173 ملايين دولار) والمخصصات الإضافية المخصصة لإلغاء التزامات عام 2022 والوفورات من الفترات السابقة (0,959 مليون دولار)، والإيرادات (7,939 ملايين دولار) والرصيد الحر من اعتمادات عام 2023 (4,067 ملايين دولار).

صافي الأصول

21 - يعكس التغير في صافي الأصول خلال السنة نقصانا قدره 6,857 ملايين دولار من 88,793 مليون دولار في عام 2022 إلى 81,936 مليون دولار في عام 2023، ويرجع ذلك أساسا إلى تكبد خسارة اكتوارية متصلة بالخصوم المتعلقة بالاستحقاقات بقيمة 5,252 ملايين دولار، وعجز إجمالي قدره 3,056 ملايين دولار ناجم عن الأداء خلال السنة، وقوبل ذلك جزئيا بمكاسب متحققة من القيمة العادلة متصلة بإعادة تقييم استثمارات بقيمة 1,222 مليون دولار. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان صافي أصول الآلية يتضمن جزءاً مقيد الاستخدام قدره 3,564 ملايين دولار يتعلق برصيد الحساب الخاص لتشييد مرفق أروشا.

حالة السيولة

22 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان مجموع الأصول السائلة يبلغ 182,675 مليون دولار (نقدية ومكافئات نقدية قيمتها 20,582 مليون دولار، واستثمارات قصيرة الأجل قيمتها 106,159 ملايين دولار، وأنصبة مقررة مستحقة القبض وحسابات أخرى مستحقة القبض وأصول متداولة أخرى مجموعها 55,934 مليون دولار)، بينما بلغ مجموع الخصوم المتداولة 35,685 مليون دولار. ويسلط الجدول أدناه الضوء على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة على المستوى القطاعي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*المحكمة الدولية السابقة ليوغوسلافيا السابقة*	*المحكمة الجنائية الدولية السابقة لرواندا*	*الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الأصول المتداولة					
النقدية ومكافئات النقدية	6	11 524	8 091	967	20 582
الاستثمارات	6	59 447	41 739	4 973	106 159
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	7	21 053	5 400	27 613	54 066
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	7	–	–	403	403
الأصول الأخرى	8	11	–	1 454	1 465
مجموع الأصول المتداولة		**92 035**	**55 230**	**35 410**	**182 675**
الخصوم المتداولة					
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	11	7	–	2 166	2 173
المبالغ المقبوضة سلفا	12	–	–	382	382
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13	615	753	5 511	6 879
الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	1 745	1 189	–	2 934
المخصصات	15	5 445	3 772	14 100	23 317
مجموع الخصوم المتداولة		**7 812**	**5 714**	**22 159**	**35 685**

23 - ويلخص الجدول الوارد أدناه أربعة مؤشرات رئيسية للسيولة في السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مع إيراد أرقام تتعلق بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 على سبيل المقارنة.

	السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر	
مؤشر السيولة	*2023*	*2022*
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة	1:5,1	1:4,9
نسبة الأصول السائلة مخصوما منها الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة	1:3,6	1:3,4
نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول	1:0,8	1:0,7
متوسط عدد الأشهر التي تغطيها النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات الحاضرة	24,9	22,9

24 - وتقيس نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم المتداولة قدرة الآلية على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل من مواردها السائلة. وتدل النسبة 1:5,1 على أن الأصول السائلة تغطي الخصوم المتداولة بقدر كبير.

25 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت نسبة الأصول السائلة لدى الآلية تبلغ نحو 80,2 في المائة من مجموع أصولها، وكان لديها من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات ما يكفي لتغطية المتوسط المقدر لمصروفاتها الشهرية (مطروحا منه مصروفات الاستهلاك والإهلاك) البالغ 6,427 ملايين دولار لفترة 24,9 شهرا.

جيم - لمحة عامة عن الأداء المالي

الإيرادات

26 - في عام 2023، بلغ مجموع الإيرادات 76,239 مليون دولار (2022: 80,243 مليون دولار). وكما هو موضح في الشكل الخامس من الفصل الرابع، كان المصدر الرئيسي للإيرادات هو الأنصبة المقررة للدول الأعضاء وقدرها 68,980 مليون دولار بعد خصم كل من إلغاء الالتزامات والوفورات من الفترات السابقة والإيرادات الأخرى والرصيد الحر لعام 2023 من الاعتمادات الإجمالية، على النحو المبين في الجدول أدناه. وقد سُجِلت هذه الإيرادات وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023
الأنصبة المقررة لعام 2023 (القرار 261/77)	81 945
إلغاء التزامات عام 2022 والوفورات المتحققة من فترات سابقة والإيرادات المسجلة بوصفها مخصصات في البيانات المالية لعام 2023	(8 898)
الرصيد الحر من اعتمادات عام 2023 المسجل بوصفه مخصصات في البيانات المالية لعام 2023	(4 067)
الإيرادات المتأتية من الأنصبة المقررة	**68 980**

27 - واشتملت مصادر الإيرادات الأخرى أساسا على إيرادات الاستثمار وإيرادات أخرى بقيمة 7,025 ملايين دولار و 0,234 مليون دولار، على التوالي.

الشكل الخامس من الفصل الرابع

الإيرادات حسب طبيعتها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

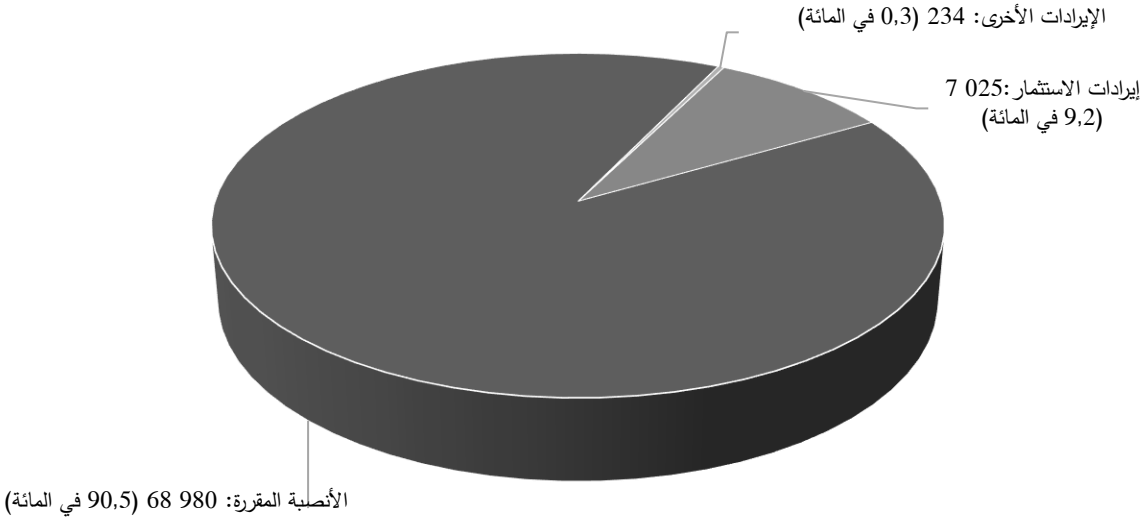

المصروفات

28 - تُعرَض المصروفات المبلَّغ عنها في البيان الثاني على أساس الاستحقاق الكامل. وخلافا لذلك، يَعرِض البيان الخامس النفقات على أساس نقدي معدل. والفرق الرئيسي بين الاثنين هو تكلفة الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين والقضاة بعد انتهاء الخدمة، التي تُعرض في البيان الثاني على أنها التزام يستحق عند تأدية الخدمة المناظِرة ولكنها تُسجّل على أساس نقدي في البيان الخامس. وهناك فرقان رئيسيان آخران يتمثلان في قيمة استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة التي ترد كمصروفات في البيان الثاني فقط، والالتزامات بتخصيص أموال مقابل سلع وخدمات لم تُقدم بعد وهي ترد كمصروفات في البيان الخامس ولكن ليس في البيان الثاني.

29 - وبلغت المصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما مجموعه 79,295 مليون دولار (2022: 85,716 مليون دولار)، بنقصان قدره 6,421 ملايين دولار عن عام 2022. وكما يرد في الشكل السادس من الفصل الرابع، إن فئات المصروفات الرئيسية هي مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم التي بلغت 56,944 مليون دولار وشكلت نسبة 71,8 في المائة من مجموع المصروفات؛ ومصروفات التشغيل الأخرى التي بلغت 13,525 مليون دولار (17,1 في المائة)؛ وأتعاب القضاة وبدلاتهم التي بلغت 3,464 ملايين دولار (4,4 في المائة)؛ وقيمة الاستهلاك والإهلاك التي بلغت 2,172 مليون دولار (2,7 في المائة)؛ ومصروفات السفر التي بلغت 1,349 مليون دولار (1,7 في المائة). أما المبلغ المتبقي وقدره 1,841 مليون دولار (2,3 في المائة) فكان مصروفات للخدمات التعاقدية واللوازم والمواد المستهلكة.

30 - وسُجل الانخفاض الرئيسي في بند مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، التي انخفضت بمقدار 7,742 ملايين دولار، من 64,686 مليون دولار في عام 2022 إلى 56,944 مليون دولار في عام 2023. ويمكن أن يفسَّر ذلك أساسا باستمرار تقليص حجم الآلية وتخفيض مستويات الملاك الوظيفي.

الشكل السادس من الفصل الرابع

المصروفات حسب طبيعتها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

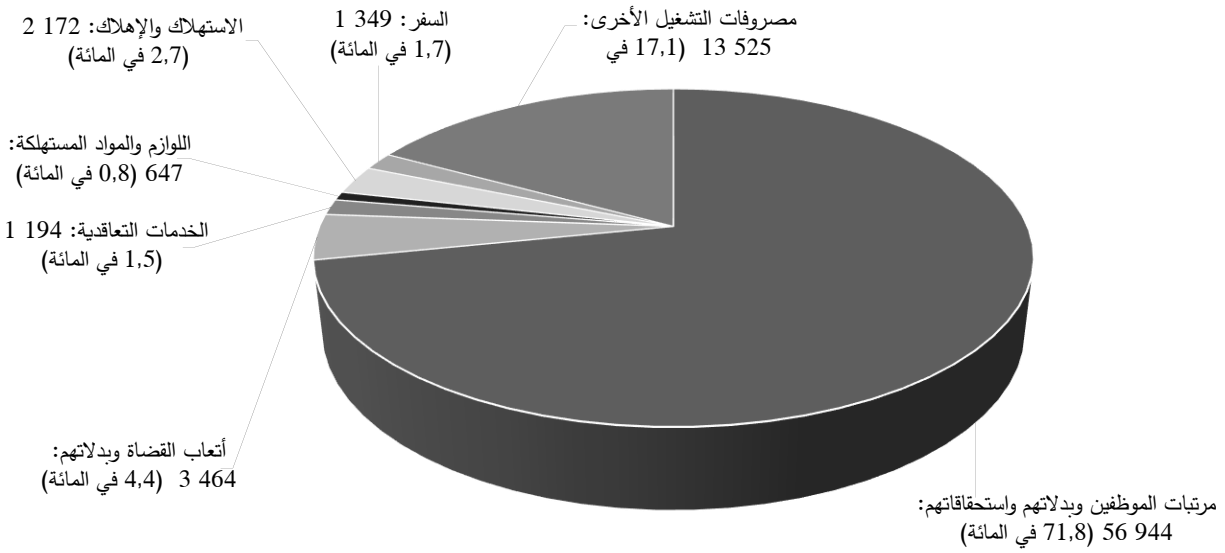

النتائج التشغيلية

31 - بلغ العجز في الإيرادات البالغة 76,239 مليون دولار مقارنة بالمصروفات البالغة 79,295 مليون دولار في عام 2023 ما قدره 3,056 ملايين دولار، حسب ما قيس وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعزى ذلك أساسا إلى المخصص الإضافي البالغ 12,965 مليون دولار لتغطية المبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء من أجل إلغاء التزامات السنوات السابقة، والوفورات المتحققة من فترات سابقة والإيرادات، والرصيد الحر من اعتمادات عام 2023 الذي قابله جزئيا فقط استخدام 10,203 ملايين دولار من المخصص الأصلي للمبالغ المقيدة لحساب الدول الأعضاء. ويؤدي هذا المخصص إلى تقليل الإيرادات المدرجة في الميزانية المقدرة في عام 2023 بمبلغ 81,945 مليون دولار.

دال - أداء الميزانية

32 - يبيّن الشكل السابع من الفصل الرابع الحصةَ النسبية لكل عنصر من العناصر البرنامجية للآلية في ميزانيتها لعام 2023؛ والميزانية السنوية، البالغ مجموعها 81,945 مليون دولار (2022: 89,690 مليون دولار)؛ والنفقات البالغ قدرها 77,879 مليون دولار (2022: 82,708 مليون دولار). وكما يتضح من البيان الخامس من البيانات المالية، كانت النفقات الفعلية أقل من الميزانية السنوية بنسبة 4,96 في المائة. وترد في الشكل السابع من الفصل الرابع مقارنة بين ميزانية الآلية ونفقاتها.

الشكل السابع من الفصل الرابع

ميزانية ونفقات أجهزة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (على أساس سنوي)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

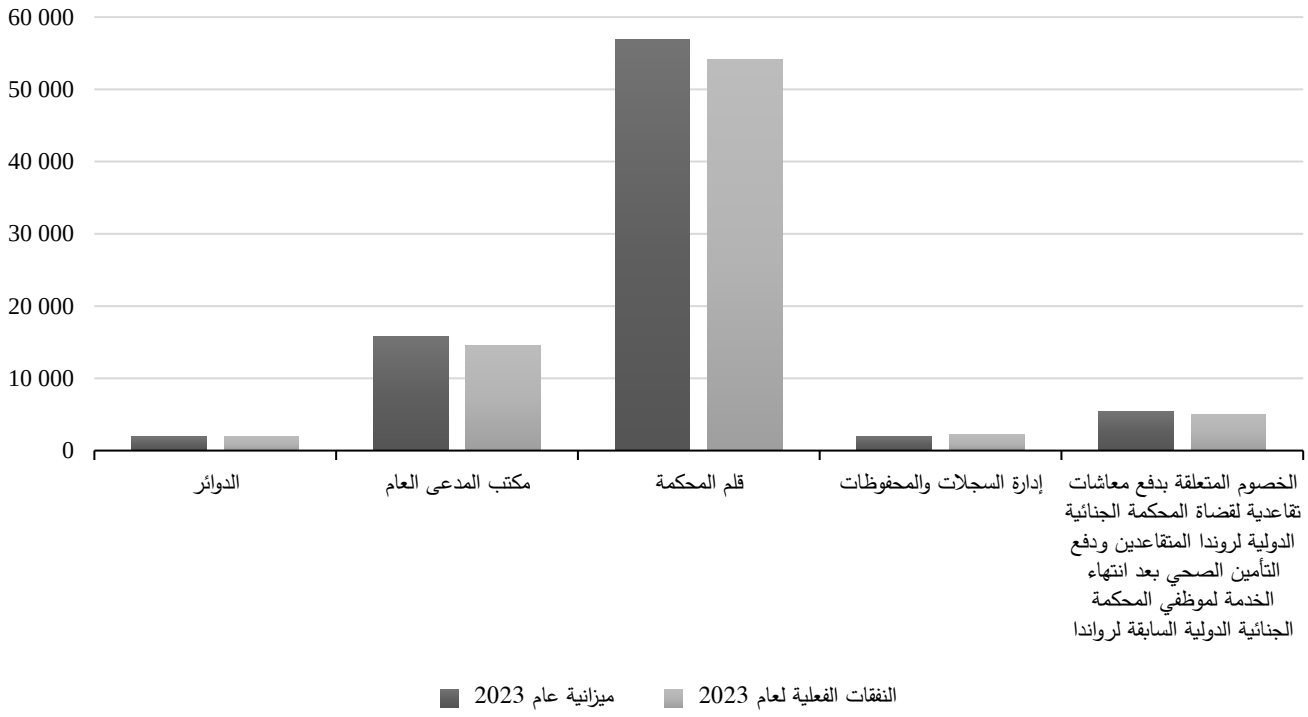

الفصل الخامس

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	6	20 582	22 836
الاستثمارات	6	106 159	91 593
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	7	54 066	51 682
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	7	403	762
الأصول الأخرى	8	1 465	939
مجموع الأصول المتداولة		**182 675**	**167 812**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	6	33 208	44 353
الممتلكات والمنشآت والمعدات	9	11 517	12 582
الأصول غير الملموسة	10	109	162
الأصول الأخرى	8	212	183
مجموع الأصول غير المتداولة		**45 046**	**57 280**
مجموع الأصول		**227 721**	**225 092**
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	11	2 173	2 317
المبالغ المقبوضة سلفا	12	382	289
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13	6 879	7 780
الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	2 934	2 988
المخصصات	15	23 317	20 555
مجموع الخصوم المتداولة		**35 685**	**33 929**
الخصوم غير المتداولة			
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13	76 509	67 310
الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	33 591	35 060
مجموع الخصوم غير المتداولة		**110 100**	**102 370**
مجموع الخصوم		**145 785**	**136 299**

	الملاحظة	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم		**81 936**	**88 793**
صافي الأصول			
الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة غير المقيدة	16	78 372	84 810
الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة المقيدة	16	3 564	3 983
مجموع صافي الأصول		**81 936**	**88 793**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ثانيا - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الإيرادات			
الأنصبة المقررة	17	68 980	79 339
الإيرادات الأخرى	17	234	108
إيرادات الاستثمار	17 و 19	7 025	796
مجموع الإيرادات		**76 239**	**80 243**
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	18	56 944	64 686
أتعاب القضاة وبدلاتهم	18	3 464	2 630
الخدمات التعاقدية	18	1 194	424
اللوازم والمواد المستهلكة	18	647	503
الاستهلاك والإهلاك	9 و 10	2 172	2 484
السفر	18	1 349	1 607
مصروفات التشغيل الأخرى	18	13 525	13 382
مجموع المصروفات		**79 295**	**85 716**
العجز للسنة		**(3 056)**	**(5 473)**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة غير المقيدة*	*الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة المقيدة*	*المجموع*
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2022		**52 914**	**4 401**	**57 315**
التغيرات في صافي الأصول في عام 2022				
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة		25 465	–	25 465
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بتعويضات العاملين		208	–	208
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالمعاشات التقاعدية للقضاة		11 279	–	11 279
الفائض/(العجز) للسنة		(5 056)	(417)	(5 473)
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022		**84 810**	**3 983**	**88 793**
أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	2	**121**	**–**	**121**
صافي الأصول في 1 كانون الثاني/يناير 2023		**84 931**	**3 983**	**88 914**
التغيرات في صافي الأصول في عام 2023				
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	13	(5 252)	–	(5 252)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بتعويضات العاملين	13	(44)	–	(44)
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالمعاشات التقاعدية للقضاة	14	152	–	152
مكاسب القيمة العادلة من إعادة تقييم الاستثمارات المعترف بها مباشرة في صافي الأصول	16	1 221	1	1 222
العجز للسنة		(2 636)	(420)	(3 056)
صافي الأصول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		**78 372**	**3 564**	**81 936**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
العجز للسنة		**(3 056)**	**(5 473)**
التغيرات غير النقدية			
الاستهلاك والإهلاك	9 و 10	2 172	2 484
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	13	(5 252)	25 465
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالخصوم المتعلقة بتعويضات العاملين	13	(44)	208
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية المتصلة بالمعاشات التقاعدية للقضاة	14	152	11 279
أثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	2	121	–
مكاسب القيمة العادلة من إعادة تقييم الاستثمارات المعترف بها مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية	16	1 222	–
صافي (المكاسب)/الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة	9 و 10	(27)	115
التسويات الأخرى المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات	9 و 10	–	56
التغيرات في الأصول			
(الزيادة)/النقصان في الأنصبة المقررة المستحقة القبض	7	(2 384)	331
(الزيادة)/النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض	7	358	181
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	8	(555)	423
التغيرات في الخصوم			
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع – حسابات أخرى	11	(143)	(1 379)
الزيادة/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفا	12	93	(35)
الزيادة/(النقصان) في استحقاقات الموظفين المستحقة الدفع	13	8 298	(20 391)
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	(1 523)	(13 056)
الزيادة/(النقصان) في المخصصات	15	2 762	(1 895)
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	17	(7 025)	(796)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**(4 832)**	**(2 483)**
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار			
الحصة التناسبية لصافي التغيرات في صندوق النقدية المشترك	6 و 19	(3 421)	8 751
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	17	7 025	796
اقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات	9	(1 063)	(2 066)
عائدات التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات		37	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**2 578**	**7 481**

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية		–	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		–	–
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية		(2 254)	4 998
النقدية ومكافئات النقدية في بداية السنة		22 836	17 838
النقدية ومكافئات النقدية في نهاية السنة		**20 582**	**22 836**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

خامسا - بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة الحالية:	*ميزانية عام 2023 (الاعتمادات)*[أ]	*النفقات الفعلية لعام 2023 (على أساس الميزانية)*	*الفرق*[ب] *بين الميزانية والنفقات الفعلية لعام 2023 (بالنسبة المئوية)*
الآلية			
الدوائر	1 885	1 945	3,18
مكتب المدعي العام	15 798	14 546	(7,93)
قلم المحكمة	56 869	54 168	(4,75)
إدارة السجلات والمحفوظات	1 967	2 208	12,23
الخصوم المتعلقة بدفع معاشات تقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا/المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المتقاعدين ودفع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	5 426	5 012	(7,63)
المجموع	**81 945**	**77 879**	**(4,96)**

(أ) ميزانية عام 2023 هي الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة لتلك السنة في قرارها 261/77. ويُعترف بالعنصر ذي الصلة من الأنصبة المقررة ضمن بند الإيرادات في بداية السنة.

(ب) مجموع النفقات (على أساس الميزانية) مخصوما منه الميزانية النهائية. وتتناول الملاحظة 5 الفروق التي تزيد على 5 في المائة.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
ملاحظات على البيانات المالية لعام 2023

الملاحظة 1
الكيان المُصدر للبيانات المالية

الأمم المتحدة وأنشطتها

1 - الأمم المتحدة منظمة دولية أُنشِئت في عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية. وينص ميثاق الأمم المتحدة، الذي وُقِّع في 26 حزيران/يونيه 1945 وأصبح نافذا في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1945، على الأهداف الرئيسية للمنظمة على النحو التالي:

(أ) صون السلام والأمن الدوليين؛

(ب) تعزيز البرامج الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية على الصعيد الدولي؛

(ج) احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي؛

(د) إقامة العدل وإعمال القانون على الصعيد الدولي.

2 - وتتولى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة تنفيذ هذه الأهداف على النحو التالي:

(أ) تركز الجمعية العامة على طائفة واسعة من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى النواحي المالية والإدارية للمنظمة؛

(ب) يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية عن مختلف جوانب أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، بما يشمل بذل الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات، وإعادة إرساء الديمقراطية، وتعزيز نزع السلاح، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتيسير بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، والانخراط في أنشطة إنسانية لكفالة إنقاذ حياة الفئات المحرومة من الاحتياجات الأساسية، والإشراف على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني؛

(ج) يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور محدد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دوره الرئيسي في الإشراف على الجهود التي تبذلها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية على الصعيد الدولي؛

(د) تختص محكمة العدل الدولية بالنظر في المنازعات بين الدول الأعضاء التي تُحال إليها لتُصدِر بشأنها فتاوى أو أحكاما ملزمة.

3 - ويقع مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك. ولها مكاتب رئيسية في جنيف وفيينا ونيروبي، وبعثات حفظ سلام وبعثات سياسية، ولجان اقتصادية، ومحاكم، ومعاهد تدريبية، وغيرها من المراكز في جميع أنحاء العالم.

الكيان المُصدر للبيانات المالية

4 - تتصل هذه البيانات المالية بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهي كيان مستقل من كيانات الأمم المتحدة يصدر بيانات مالية. وقد أُنشئت الآلية بموجب قرار مجلس الأمن

1966 (2010) ولها فرعان، لكي تواصل اختصاصَ كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وحقوقهما والتزاماتِهما ومهامهما الأساسية:

(أ) ورِث فرع أروشا مهامه عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (وبدأ عمله في 1 تموز/يوليه 2012)، ويقع مقره في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ب) ورِث فرع لاهاي مهامه عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (وبدأ عمله في 1 تموز/يوليه 2013)، ويقع مقره في لاهاي بمملكة هولندا.

5 - وتتألف المهام الأساسية التي تضطلع بها الآلية من جميع الأنشطة التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن في قراره 1966 (2010) والتي لها طابع مستمر، أي الأنشطة التي يلزم تنفيذها في جميع الأوقات، بصرف النظر عما إذا كانت الآلية تعقد محاكمات أو تنظر في طعون. ومن هذه الأنشطة حماية الشهود، وتعقب المتهمين الهاربين، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، وإدارة المحفوظات.

6 - ووفقا لقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، تتألف الآلية عملا بالمادة 4 من نظامها الأساسي من ثلاثة أجهزة تخدم فرعيها، هي: (أ) الدوائر التي يرأسها رئيس الآلية؛ (ب) مكتب المدعي العام؛ (ج) قلم الآلية. ويرأس كل جهاز رئيسٌ متفرغ مشترك بين الفرعين. وترد فيما يلي المسؤوليات التي يضطلع بها كل من هذه الأجهزة:

(أ) الدوائر، وتضم دائرة ابتدائية لكل فرع من فرعي الآلية، ودائرة استئناف. وللآلية قائمة تضم 25 قاضيا مستقلا، منهم الرئيس، لا يوجد أكثر من اثنين منهم من رعايا نفس الدولة. وتتألف كل دائرة ابتدائية من ثلاثة قضاة من القضاة المدرجة أسماؤهم في القائمة. وفي حالة الطعن في قرار صادر عن دائرة ابتدائية، تؤلف دائرة الاستئناف من خمسة قضاة؛

(ب) يتولى مكتب المدعي العام مسؤولية التحقيق والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، والأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 1994. ويعمل مكتب المدعي العام بشكل مستقل كجهاز منفصل من أجهزة الآلية؛

(ج) يتولى قلم الآلية مسؤولية إدارة الآلية وتقديم الخدمات لها، بما في ذلك الدوائر ومكتب المدعي العام.

7 - وتُعتبر الآلية كيانا مستقلا مُصدرا للبيانات المالية لا يراقِب أي كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة المُصْدِرة للبيانات المالية ولا يخضع لرقابة أي منها. وبسبب الطابع الفريد لعملية الإدارة والميزنة التي يقوم بها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة المصْدِرة للبيانات المالية، لا تعتبر الآلية خاضعة لرقابة مشتركة. ولذلك، فإن هذه البيانات المالية لا تشمل إلا عمليات الآلية.

الملاحظة 2
أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

أساس الإعداد

8 - وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أُعِدَّت هذه البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُعِدَّت على أساس استمرارية الأعمال، وطُبِّقت السياسات المحاسبية باستمرار في مرحلتي إعداد البيانات وتقديمها. ووفقاً لمقتضيات تلك المعايير المحاسبية، إن هذه البيانات المالية، التي تَعرض بأمانة أصول الآلية وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها، تتألف مما يلي:

(أ) بيان المركز المالي (البيان الأول)؛

(ب) بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛

(ج) بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)؛

(د) بيان التدفقات النقدية (باستخدام الطريقة غير المباشرة) (البيان الرابع)؛

(هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)؛

(و) الملاحظات على البيانات المالية، وتضم موجزا للسياسات المحاسبية المهمة وملاحظات تفسيرية أخرى؛

(ز) معلومات مقارنة تتعلق بجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية المشار إليها في (أ) إلى (د) أعلاه، وعند الاقتضاء، معلومات مقارنة تتعلق بالمعلومات السردية والوصفية المعروضة في الملاحظات على هذه البيانات المالية.

استمرارية الأعمال

9 - أُعدت هذه البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال، وطُبقت السياسات المحاسبية المعروضة بإيجاز في الملاحظة 3 تطبيقا متسقا عند إعداد هذه البيانات وعرضها. ويستند افتراض استمرارية الأعمال إلى القرار 1966 (2010) الذي كُلفت بموجبه الآلية بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات تبدأ في 1 تموز/يوليه 2012، وبعد ذلك لفترات مدة كل منها سنتان بعد استعراضات يجريها مجلس الأمن للتقدم الذي أحرزته في عملها، بما في ذلك إنجاز مهامها، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وقد جرى استعراض التقدم المحرز في عمل الآلية، منذ إنشائها، في أربع مناسبات، في الأعوام 2016 و 2018 و 2020 و 2022، ومن المقرر إجراء الاستعراض التالي في عام 2024.

الإذن بالإصدار

10 - يصدق المراقب المالي على البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام. وطبقاً للبند 6-2 من النظام المالي، أحال الأمين العام إلى مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية للفترة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 بحلول 31 آذار/مارس 2024. وطبقا للبند 7-12 من النظام المالي، تُحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجَعة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أساس القياس

11 - تُعد هذه البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك التي تُسجَّل بقيمتها العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

12 - العملة الوظيفية وعملة العرض التي تستخدمها الآلية هي دولار الولايات المتحدة. وتُعرَض البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

13 - وتُحوَّل المعاملات التي تجري بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) إلى دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتناهز أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السارية في تواريخ إجراء المعاملات. وفي نهاية السنة، تُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية وفقا لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتُحوَّل البنود غير النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية المقيسة بالقيمة العادلة وفقا لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما البنودُ غير النقدية المقيسة بتكلفتها الأصلية بعملة أجنبية فلا تحول في نهاية السنة.

14 - ويُعترَف في بيان الأداء المالي، على أساسٍ صافٍ، بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالآراء والتقديرات

15 - مبدأ الأهمية النسبية عنصر محوري في إعداد وعرض البيانات المالية للآلية، ويوفر إطارُها المنظِّم للأهمية النسبية طريقةً منهجية لتوجيه القرارات المحاسبية المتعلقة بعرض التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاح عنها وتجميعها وتسويتها وتطبيقها بأثر رجعي بدلا من أثر لاحق. وبوجه عام، يُعتبر أي بند ذا أهمية نسبية إذا كان من شأن حذفه أو تجميعه أن يؤثر في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.

16 - ويستلزم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدامَ التقديرات والآراء والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد القيم المبلَّغ عنها أصول وخصوم وإيرادات ومصروفات معينة.

17 - وتُستعرض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترف بتنقيح التقديرات في السنة التي تُنقح فيها هذه التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بهذا التنقيح. ومن التقديرات والافتراضات ذات التأثير الملحوظ التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات مهمة في السنوات التالية القياسُ الاكتواري لاستحقاقات الموظفين والمعاشات التقاعدية للقضاة؛ والافتراضات المستخدمة في قياس أتعاب القضاة وبدلاتهم؛ واختيار الأعمار النافعة وأساليب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير الملموسة؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم المخزونات؛ ومعدلات التضخم والخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية للمخصصات؛ وتصنيف الأصول/الخصوم الاحتمالية.

اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

18 - اعتمدت الآلية، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية، الذي صدر في آب/أغسطس 2018. ويحل هذا المعيار محلّ المعيار 29: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وهو يُحسِّن كثيرا من وجاهة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم المالية من خلال ما يلي:

(أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛

(ب) اتباع نموذج تطلعي لاضمحلال القيمة.

19 - وتسري التغييرات الناجمة عن الاعتماد الأولي لهذا المعيار في تاريخ الاعتماد نفسه، وبالتالي لا تتطلب إعادة بيان مبالغ الفترة السابقة. ونتيجة لذلك، تم حساب الأصول المالية والخصوم المالية والحسابات المستحقة القبض للمعاملات التبادلية وغير التبادلية وإيرادات الاستثمار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 المعروضة في هذه البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية على النحو المبين في البيانات المالية لعام 2022.

المبادئ الجديدة لتصنيف وقياس الأصول المالية

20 - يطبق المعيار 41 نهجا قائما على المبادئ في تصنيف الأصول المالية ويتطلب استخدام معيارين: النموذج الذي يستخدمه الكيان في إدارة أصوله المالية؛ وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأصول. وبناء على هذين المعيارين، تُصنف الأصول المالية في الفئات التالية: الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المُهلكة؛ والأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية؛ والأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز.

21 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2023، أدى تطبيق المعايير الجديدة إلى إعادة تصنيف جميع استثمارات صندوق النقدية المشترك، من فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز إلى فئة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية. وصُنفت التغيرات في القيمة العادلة تحت بند الفائض أو العجز المتراكم في صافي الأصول.

نموذج اضمحلال القيمة الجديد

22 - في حين استند نموذج اضمحلال القيمة السابق إلى الخسائر المتكبدة، أدخل المعيار 41 نموذجا تطلعيا لاضمحلال القيمة يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي. ويراعي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أحداث التخلف عن السداد المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. وينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على جميع الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.

23 - ويبين الجدول أدناه فئات القياس الأصلية في إطار المعيار 29 على النحو المطبق على البيانات المالية لعام 2022 وفئات القياس الجديدة في إطار المعيار 41 للأصول المالية للآلية في 1 كانون الثاني/يناير 2023. ولم تطرأ أي تغييرات على فئات قياس الخصوم المالية للآلية.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة القياس قبل اعتماد المعيار 41	صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	فئة القياس بموجب المعيار 41	صافي القيمة الدفترية في 1 كانون الثاني/يناير 2023
الأصول المالية				
الحصة التناسبية للاستثمارات في صندوق النقدية المشترك	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	135 946	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	135 946
النقدية ومكافئات النقدية (صندوق الاستثمار)	التكلفة المُهلكة	22 830	التكلفة المُهلكة	22 830
النقدية ومكافئات النقدية، صناديق أخرى	التكلفة المُهلكة	6	التكلفة المُهلكة	6
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	التكلفة المُهلكة	51 682	التكلفة المُهلكة	51 682
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (الملاحظة 7)	التكلفة المُهلكة	762	التكلفة المُهلكة	883

24 - ويقدم الجدول أدناه تحليلا لأثر تحول الأصول المالية والحسابات المستحقة القبض للآلية إلى المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهو يبين التسوية بين المبالغ الدفترية من فئات القياس الخاصة بها سابقا، أي المعيار 29، على النحو المطبق على البيانات المالية لعام 2022، وفئات القياس الجديدة الخاصة بها في إطار المعيار 41 في 1 كانون الثاني/يناير 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

				الرصيد في 1 كانون الثاني/يناير 2023	
	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	إعادة التصنيف	إعادة القياس	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	التكلفة المهلكة
الأصول المالية (الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية)						
الاستثمارات القصيرة الأجل	91 593	(91 593)	–	–	91 593	–
الاستثمارات الطويلة الأجل	44 353	(44 353)	–	–	44 353	–
النقدية ومكافئات النقدية	22 836	–	–	–	–	22 836
مجموع الأصول المالية (الاستثمارات والنقدية ومكافئات النقدية)	**158 782**	**(135 946)**	**–**	**–**	**135 946**	**22 836**
رصيد الحسابات المستحقة القبض	**52 444**	**–**	**121**	**–**	**–**	**52 565**
مجموع أثر اعتماد المعيار 41	**–**	**(135 946)**	**121**	**–**	**135 946**	**–**

الإصدارات المحاسبية المقبلة

25 - يستمر رصد التقدم المحرز في الإصدارات المحاسبية المقبلة والمهمة التالية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصد أثرها على البيانات المالية للآلية:

(أ) تقترح مسودة عرض المعيار 85: تحسينات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2023، إدخال تحسينات طفيفة على المحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنشأ من خلال منشورات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) الموارد الطبيعية: وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسودة عرض المعيار 86: استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها، التي توفر التوجيه المحاسبي المتعلق بالتكاليف المتكبدة في استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها، ومسودة عرض المعيار 87: تكاليف التجريد في مرحلة إنتاج المناجم السطحية (تعديلات للمعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: المخزون)، التي توفر إرشادات بشأن كيفية حساب التكاليف المتكبدة لإزالة الفضلات في عملية من عمليات التعدين السطحي. ووافق مجلس المعايير المحاسبية على معايير الاعتراف المنقحة ومقترحات القياس الأولية، بما يتسق مع الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية ذات الأغراض العامة من جانب كيانات القطاع العام والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأصول الملموسة. وقرر مجلس المعايير المحاسبية أيضا أن ترد الإرشادات المتعلقة بالموارد الطبيعية في معيار قائم بذاته من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) مسائل عقود الإيجار في القطاع العام: سيواصل مجلس المعايير المحاسبية النظر في مسائل عقود الإيجار الخاصة بالقطاع العام، مثل عقود الإيجار الميسرة، في مشروعه المتصل بالترتيبات المتعلقة بأنواع عقود الإيجار الأخرى. وقرر مجلس المعايير المحاسبية وضع مسودة عرض قائمة بذاتها تتضمن توجيهات غير ملزمة بشأن الترتيبات المتبقية المدرجة في طلبات المعلومات والترتيبات الميسرة والترتيبات الأخرى المشابهة لعقود الإيجار، ثم الكشف عنها. وستكمل مسودة العرض الجديدة مسودة العرض 84: عقود الإيجار الميسرة والأصول العينية المشمولة بحق الانتفاع، وتقترح تحديث آخر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الإيرادات ونفقات التحويل المتعلقة بهذا الموضوع؛

(د) استعرض مجلس المعايير المحاسبية الأهداف الكامنة وراء وضع مشروع معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام ونطاقه والأسس المفاهيمية التي يقوم عليها. وشدد مجلس المعايير المحاسبية على خصوصيات القطاع العام، بما في ذلك هدفه الرئيسي المتمثل في تقديم الخدمات، ودوره كجهة تضع السياسات وكمنظم، ومسؤولياته على مختلف مستويات الحكومة؛

(هـ) وافق المجلس على ورقة تشاور بشأن عرض البيانات المالية من شأنها أن تستكشف نهجا يتيح اتباع نُهُج عرض مختلفة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحظي توفير نُهُج العرض هذه بالتأييد استنادا إلى المرونة المتزايدة التي سيتيحها لكيانات القطاع العام لتوفير نهج عرض أكثر فائدة للمستعملين المحددين التابعين للكيانات.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت في الآونة الأخيرة وتلك التي ستصدر مستقبلا

26 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير التالية:

(أ) المعيار 43: عقود الإيجار، الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ب) المعيار 44: الأصـــول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الموقوفة، الصادر في أيار/مايو 2022 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ج) المعيار 45: الممتلكات والمنشـآت والمعدات، الصـادر في أيار/مايو 2023، ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(د) المعيار 46: القياس، الصـــادر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(هـ) المعيار 47: الإيرادات، الصـــادر في أيار/مايو 2023 ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(و) المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، الذي اعتُمد في أيلول/سبتمبر 2023، ويبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

وجرى تقييم تأثير هذه المعايير على البيانات المالية للآلية والفترة موضع المقارنة المدرجة فيها على النحو التالي:

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 43	المعيار 43: عقود الإيجار، حل محل المعيار 13: عقود الإيجار، ليوائم التوجيهات مع المعيار 16 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويتضـمن المعيار الصـادر حديثا تعاريف جديدة للعقود وعقود الإيجار ويحدد نموذجا للاعتراف بحق الانتفاع وقياسه لجميع عقود الإيجار بخلاف تلك التي تستوفي شروط تصنيفها ضمن فئات الإعفاء لقصر أجلها وانخفاض قيمتها. ويقدم المعيار 43 أيضـــاً توجيهات إضـــافية بشـــأن تطبيق نموذج المخاطر والمنافع في إطار العمل المحاســبي المتعلق بالمؤجرين. واعتماد المعيار إلزامي للسـنة المالية للآلية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2025. وسـيسـتمر تقييم أثر المعيار 43 على مدى السنة التقويمية 2024 قبل تاريخ بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويقدر أن يؤدي التعريف الموسع لعقود الإيجار إلى الاعتراف بترتيبات أكثر إلزاما باعتبارها عقود إيجار، مع ما يقابلها من زيادة في الخصوم المتصلة بعقود الإيجار والأصول المشمولة بحق الانتفاع.
المعيار 44	المعيار 44: الأصـول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والعمليات الموقوفة، يحدد المحاسبة المتعلقة بالأصـول المحتفظ بها لأغراض البيع وشـرطَي العرض والإفصـاح للعمليات الموقوفة، تماشـيا مع المعيار 5 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. واعتماد المعيار إلزامي للسـنة المالية للآلية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسـمبر 2025. وسـيجري تقييم أثر المعيار 44 لإعداد الآلية لتنفيذه قبل تاريخ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصـول غير المتداولة المحتفظ بها لأغراض البيع، يُقدر مبدئياً أن آثار الاعتراف والقياس ليسـت كبيرة بالنسـبة للآلية، لأن التغييرات المتعلقة بالعرض والإفصـاح ستتوقف على تحديد العمليات الموقوفة، إن وجدت، في المستقبل، بدءا من 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 45	المعيار 45: الممتلكات والمنشـــآت والمعدات، يحلّ محلّ المعيار 17: الممتلكات والمنشـــآت والمعدات. ويلغي المعيار 45 استبعاد الممتلكات والمنشـآت والمعدات التراثية من نطاق التطبيق، ويقدم إرشـادات بشـأن التطبيق والتنفيذ فيما يخص أصـول البنية التحتية، ويشـمل آثار القياس المتعلقة بالممتلكات والمنشـآت والمعدات الواردة في المعيار 46. وسـيُقيَّم أثر المعيار 45 قبل تاريخ بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025.

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 46	المعيار 46: القياس، هو أول معيار مخصّص للقياس يضعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يستند إلى المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قياس القيمة العادلة، مع إضافة عناصر خاصة بالقطاع العام، بما في ذلك اتّخاذ القيمة التشغيلية الحالية أساسا للقياس. وسيُقيَّم أثر المعيار 46 قبل تاريخ بدءنفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ولا يُتوقّع أن يؤدي اعتماد المعيار 46 إلى تغيير الخيار المعتمد من قبل الآلية فيما يتصل بالسياسة المحاسبية التي يتم في إطارها تطبيق نموذج التكلفة الأصلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة.
المعيار 47	المعيار 47: الإيرادات، يحلّ محلّ معايير الإيرادات الثلاثة القائمة التالية: (أ) المعيار 9: الإيرادات من المعاملات التبادلية؛ (ب) المعيار 11: عقود الإنشاء؛ (ج) المعيار 23: الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). ويتماشى المعيار 47 مع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ذات الأغراض العامة من جانب كيانات القطاع العام، ويقدّم نموذجين محاسبيين يستندان إلى وجود ترتيب ملزم. ففي حال وجود ترتيب ملزم، تكون المعالجة المحاسبية للإيرادات متوافقة مع المعيار 15 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن. وعدا ذلك، يكون النموذج المحاسبي متّسقا مع المبادئ الأساسية للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتماد المعيار إلزامي من أجل الإبلاغ المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيَّم أثر المعيار 47 قبل تاريخ بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 49	المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، يتماشى مع المعيار 26 من المعايير الدولية للمحاسبة: المحاسبة والإبلاغ في خطط استحقاقات التقاعد، وهو يحدّد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط استحقاقات التقاعد في القطاع العام، التي توفّر في المقام الأول استحقاقات للمتقاعدين من موظفي القطاع العام. ويتعيّن على أي خطة لاستحقاقات التقاعد تُعدّ البيانات المالية وتعرضها استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق أن تطبّق المعيار 49. ولا يعالج هذا المعيار أي أشكال أخرى لاستحقاقات العمل، مثل استحقاقات إنهاء الخدمة أو خطط الرعاية الصحية والرفاه. واعتماد هذا المعيار إلزامي للسنة المالية للآلية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيَّم الأثر التفصيلي للمعيار 49 قبل تاريخ بدء نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2026.

الملاحظة 3

السياسات المحاسبية الهامة

قياس الأصول المالية وتصنيفها

27 - يتوقف تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي اقتُنيت من أجله هذه الأصول. وتصنِّف الآلية أصولَها المالية في إحدى الفئات المبينة أدناه عند الاعتراف الأولي وتعيد تقييم هذا التصنيف في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ. وتبين الملاحظة 2 تغييرا في التصنيف بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

التصنيف	*الأصول المالية*
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	الاستثمارات في صندوقي النقدية المشتركين
التكلفة المُهلكة	النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض

28 - وتُدرج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً عند تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتحوَّل الأصول المقومة بعملة أجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة والسائدة في تاريخ الإبلاغ، على أن يُقيد صافي الأرباح أو الخسائر في الفائض أو العجز في بيان الأداء المالي.

29 - وباعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أعيد تصنيف الأصول المالية التي سبق تحديدها بالقيمة العادلة بفائض أو عجز إلى القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية بعد تقييم خصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية وتحديد نموذج الإدارة الذي تتبعه الأمم المتحدة للتعامل مع هذه الأصول المالية، وهو يتمثل في جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية على السواء. وتقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة في كل تاريخ إبلاغ، وتُعرض حالياً أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان صافي الأصول في السنة التي تنشأ فيها.

30 - والأصول المالية المقيمة بالتكلفة المهلكة هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير معروضة في أي سوق نشطة. وهي تسجَّل أولا بالقيمة العادلة، مضافا إليها تكاليف المعاملات، ويبلّغ عنها لاحقاً بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترَف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

31 - وتخضع الأصول المالية لنموذج تطلعي لاضمحلال القيمة يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصول المالية. وتراعي الخسائر الائتمانية المتوقعة أحداث التخلف عن السداد المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. ويُعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الأداء المالي في السنة التي يتم تحديدها فيها.

32 - ويُلغى الاعتراف بالأصول المالية عندما ينتهي سريان الحقوق في تلقي تدفقات نقدية أو يتم نقلها وتكون الآلية قد حوَّلت إلى حد كبير جميع المخاطر والمكافآت الملازمة للأصل المالي. وتُقابَل الأصول المالية بالخصوم المالية ويُبلَّغ عن المبلغ الصافي في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق واجب الإنفاذ قانونا في المقاصَّة بين المبالغ المعترف بها وعندما تكون هناك نية في التسوية على أساس صافي المبالغ أو تحقيق القيمة المالية للأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

الاستثمار في صندوقي النقدية المشتركين

33 - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمعة من كيانات الأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى. وتجمّع هذه الأموال في صندوقين مشتركين للنقدية يُداران داخلياً. وتستتبع المشاركة في أي صندوق نقدية مشترك تقاسم المخاطر وعوائد الاستثمار مع المشاركين الآخرين. ولما كانت الأموال تجمَّع وتُستثمر على أساس أنها صندوق مشترك، يكون كل مشارك معرضاً للمخاطر العامة لحافظة الاستثمارات في حدود مبلغ النقدية المستثمَر.

34 - وتدرَج استثمارات الآلية في صندوقي النقدية المشتركين كجزء من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والاستثمارات الطويلة الأجل في بيان المركز المالي، بحسب فترة استحقاق الاستثمار.

35 - وتخضع صناديق الاستثمار لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة المشمولة بالتقرير ويُجرى التقييم باستخدام تصنيف وكالة فيتش، وهي وكالة تقدم خدمات التصنيف الائتماني والبحث والتحليل للأسواق المالية العالمية. وتُحتَسَب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات باستخدام تصنيف فيتش للتخلف عن السداد مع مزيج من تصنيف فيتش للمُصدِّر ونوع المُصدر. وتستمد وكالة فيتش معدلات التخلف عن السداد المتوقعة باستخدام البيانات التاريخية على مدى 32 عاما (1990-2022). وتحصل وكالة فيتش على التصنيف حسب نوع المُصدر لكل وضع استثماري. ويُستمد معدل التخلف عن السداد من مصفوفة الانتقال لنوع معين من المؤسسات المُصدرة، على سبيل المثال، المؤسسات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، أو المؤسسات السيادية، أو الشركات.

36 - ونظراً لاستراتيجية/نموذج الاستثمار المتحفظ والمتجنب للمخاطر، لا تستثمر الأمم المتحدة في استثمارات منخفضة الجودة ومحفوفة بالمخاطر. ونتيجة لذلك، إن معظم الاستثمارات تحمل تصنيفًا صفريًا للتخلف عن السداد، ولا يوجد تاريخ لعدم التحصيل في الماضي. ولذلك، ستُقيَّم الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة إبلاغ ولن يُعترَف باضمحلال القيمة إلا إذا كان جوهرياً.

النقدية ومكافئات النقدية

37 - تتألف النقدية ومكافِئات النقدية من النقدية المودعة في المصارف والنقدية المتاحة والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية: المساهمات المستحقة القبض

38 - تمثل المساهمات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصَّلة من الأنصبة المقررة التي تعهدت بها الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء لصالح الآلية على أساس اتفاقات قابلة للإنفاذ. وتُسجَّل هذه الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية بقيمتها الاسمية مخصوما منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي تظهر التقديرات أنه غير قابل للتحصيل (أي البدلات المخصصة لتغطية الخسائر). وتخضع الحسابات المستحقة القبض لاضمحلال القيمة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبق على نوع الجهة المانحة أو العميل.

39 - وفيما يتعلق بالأنصبة المقررة المستحقة القبض، تُحسب البدلات المخصصة لتغطية الخسائر باستخدام أدلة تاريخية موضوعية لتحصيل الحسابات المستحقة القبض - في هذه الحالة، الدول الأعضاء.

40 - وفيما يتعلق بالامتثال المستمر للمعيار 41، تُرصد بيانات المدفوعات بحثًا عن أي مؤشر على حدوث تغييرات في أنماط الدفع. وحيثما أشارت البيانات إلى خسارة ائتمانية متوقعة، يُعترف بالبدلات المخصصة لتغطية الخسائر وفقا للمعيار 41.

41 - واستنادا إلى تحليل البيانات التاريخية لتاريخ تحصيل الأنصبة المقررة المستحقة القبض، لم تثبَت أي خسارة ائتمانية متوقعة لا تتضمن دليلا على وجود أي نمط للخسائر بالنسبة للدول الأعضاء، باستثناء

الحسابات المستحقة القبض المحددة المفصلة أدناه، حيث يقتضي النموذج التطلعي تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة لما يلي:

(أ) تُدرج ضمن البدلات المخصصة لتغطية الخسائر الأنصبة المقررة المستحقة القبض من الدول الأعضاء التي تخضع للمادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتقييد حقوق التصويت في الجمعية العامة نتيجة وجود متأخرات تعادل أو تتجاوز مبلغ الأنصبة المستحق عليها عن السنتين الكاملتين السابقتين. وتنطوي هذه الحسابات المستحقة القبض على مخاطر ائتمانية أعلى بسبب نمط تاريخي من عدم السداد أو حالات التأخر على مدى عدد معين من السنوات؛

(ب) الأنصبة المقررة المستحقة القبض التي انقضى موعد استحقاقها والتي منحتها الجمعية العامة معاملة خاصة، مثلا الأنصبة المقررة غير المسددة من الدول الأعضاء التي حولت إلى حساب خاص عملا بقرارات صادرة عن الجمعية العامة؛

(ج) الأنصبة المقررة المستحقة القبض غير المسددة للمشاريع المنجزة والأرصدة المتنازع عليها الأكثر عرضة لخسارة ائتمانية. تُدرج هذه في البدلات المخصصة لتغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لأن التحصيل غير مؤكد.

الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية: الحسابات الأخرى المستحقة القبض

42 - تشمل الحسابات الأخرى المستحقة القبض في المقام الأول المبالغ المستحقة القبض من الضرائب الحكومية، والمبالغ المستحقة القبض مقابل السلع أو الخدمات المقدَّمة إلى كيانات أخرى، والمبالغ المستحقة القبض مقابل الأصول المؤجَّرة، والمبالغ المستحقة القبض من الموظفين. وتشمل هذه الفئة أيضا المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى المصدرة للبيانات المالية.

43 - وبالنسبة للحسابات الأخرى المستحقة القبض من غير الضرائب الحكومية القابلة للتحصيل، يطبق النموذج التطلعي النسب المئوية التاريخية للخسائر الائتمانية السابقة كأساس لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة الحسابات المستحقة القبض. وتُحَدَّث هذه النسبة التاريخية في نهاية كل سنة. ولأن الأمم المتحدة تعمل في بيئة عالمية تتسم بمتغيرات دينامية على صعيد الاقتصاد الكلي، فإنه يصعب بالتالي مراعاة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نطاق العالم في حساب البدلات المخصصة لتغطية الخسائر. ويقيَّم تطور الأرصدة غير المسددة على مدى سنوات لتحديد معدل التحول التاريخي. ويعاد تقييم معدل التحول في نهاية كل فترة إبلاغ ويطبَّق على الرصيد المعرض للمخاطر لتحديد البدلات المخصصة لتغطية الخسائر. وتخضع الأرصدة المادية للمبالغ المستحقة القبض من الضرائب الحكومية لاستعراض محدد وتقيَّم البدلات المخصصة لتغطية الخسائر على أساس إمكانية التحصيل التاريخية والحالية.

الأصول الأخرى

44 - تشمل الأصول الأخرى السُلف المقدمة في إطار مِنَح التعليم والمبالغ المدفوعة مسبقا التي تُسجَّل بوصفها أصولا إلى أن يُسلِّم الطرف الآخر السلع أو يقدم الخدمات، فيُعترف بها حينها كمصروفات.

الأصول التراثية

45 - لا يُعترَف بالأصول التراثية في البيانات المالية، ولكن يُفصَح عن المعاملات المهمة المتعلقة بالأصول التراثية في الملاحظات على البيانات المالية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

46 - تُصنَّف الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن مجموعات مختلفة استنادا إلى طبيعتها ووظائفها وأعمارها النافعة ومنهجيات تقييمها، ومنها مثلا المركبات؛ والمباني المؤقتة والمتنقلة؛ ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والآلات والمعدات؛ والأثاث والتجهيزات الثابتة؛ والأصول العقارية (المباني والبنى التحتية والأصول قيد الإنشاء). ويُعترَف بالممتلكات والمنشآت والمعدات على النحو التالي:

(أ) تُرَسمَل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تتجاوز تكلفة الوحدة منها أو تعادل عتبة 5 000 دولار، أو 100 000 دولار للمباني وتحسينات الأصول المستأجَرة وأصول البنى التحتية والأصول المنشأة ذاتيا؛

(ب) تُدرَج جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات غير الأصول العقارية بالتكلفة الأصلية مخصوما منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن اضمحلال القيمة. وتتألف التكلفة الأصلية من سعر الشراء، وأي تكاليف أخرى تُعزى مباشرة إلى إيصال الأصول إلى موقعها وتجهيزها للاستخدام، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم المواقع. وتُستخدَم معدلات موحَّدة تبلغ 7 في المائة من تكلفة الشراء بدلا من التكاليف الفعلية المتصلة بها؛

(ج) نظرا إلى عدم وجود معلومات عن التكلفة الأصلية، اعتُرف بالأصول العقارية من المباني والبنى التحتية اعترافاً أولياً بقيمتها العادلة باستخدام منهجية تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك، وذلك في إطار بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتنطوي هذه الطريقة على حساب تكلفة كل وحدة قياس، مثلا تكلفة المتر المربع، من خلال جمع بيانات عن تكاليف التشييد أو استخدام بيانات متاحة داخليا عن التكاليف (حيثما توافرت) أو باستخدام وسائل خارجية لتقدير التكاليف لكل قائمة من الأصول العقارية، وضرب تكلفة وحدة القياس تلك في المساحة الخارجية للأصل من أجل الحصول على تكلفة الاستبدال الإجمالية. وخُصِم مخصص الاستهلاك من تكلفة الاستبدال الإجمالية لحساب الاستخدام المادي والوظيفي والاقتصادي للأصول بُغية تحديد تكلفة استبدال الأصول بعد خصم الاستهلاك؛

(د) في حالة اقتناء ممتلكات ومنشآت ومعدات دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرع بها، تكون قيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها هي تكلفة اقتناء أصول مكافئة لها.

47 - ويُحسَب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها النافع المقدَّر باستخدام طريقة القسط الثابت وصولا إلى قيمتها المتبقية، باستثناء الأراضي والأصول قيد الإنشاء، التي لا تخضع للاستهلاك. وبالنظر إلى اختلاف الأعمار النافعة لمكونات المباني والجداول الزمنية لصيانتها وتحسينها واستبدالها، يُحسَب استهلاك المكونات الرئيسية للمباني المملوكة باستخدام نهج المكونات. ويبدأ حساب الاستهلاك في الشهر الذي تتولى فيه الآلية الرقابة على أصل معين وتتحكم فيه وفقا لشروط التجارة الدولية ولا تُقيَّد أي مصروفات استهلاك في الشهر الذي يتم فيه إخراج الأصل من الخدمة أو التصرف فيه. وفي

ضوء نمط الاستخدام المتوقع للممتلكات والمنشآت والمعدات، تكون القيمة المتبقية منعدمة ما لم يُرجَّح أن تكون كبيرة.

48 - وتُستعرض افتراضات العمر النافع المقدر، شأنها شأن التقديرات المحاسبية الأخرى والافتراضات الأساسية، على أساس مستمر. وتنتج التغييرات في التقديرات المحاسبية عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة أو اكتساب مزيد من الخبرة، مثلا، تعديل الاستهلاك الدوري لأصل معين نتيجة تقييم الوضع الحالي للأصول والفوائد المستقبلية المتوقعة المرتبطة بتلك الأصول. وتُحسب هذه التغييرات كتغييرٍ في التقديرات المحاسبية. ويُعترف بها في الفترات اللاحقة بإدراجها في الفائض أو العجز في فترة التغيير وفي الفترات المقبلة إذا كان التغيير يؤثر على كليهما. ويطبَّق هذا الاعتراف المرتقب على المعاملات وعلى الأحداث والظروف الأخرى التي تطرأ بدءاً من تاريخ التغير في التقديرات.

49 - وعملا بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات باستعراض الأعمار النافعة لجميع فئات الأصول، ولأن كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى تلقت أيضا توصيات مماثلة، أجرت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، التي تقدم تقاريرها إلى شبكة المالية والميزانية، دراسة استقصائية على نطاق المنظومة بشأن الأعمار النافعة للأصول. ونتيجة لهذه العملية وعند تحليل بياناتها التاريخية الخاصة باستخدام الأصول، نُقحت 13 فئة فرعية من أصل 25 فئة فرعية من فئات الأصول الواردة في الجدول أدناه. وطُبقت الأعمار النافعة المحدثة على ممتلكات الآلية ومنشآتها ومعداتها اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. ويرد أدناه بيان الأعمار النافعة المقدرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات المطبقة على الآلية.

الفئة	*الفئة الفرعية*	*العمر النافع المقدَّر*
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	معدات تكنولوجيا المعلومات	4 سنوات إلى 5 سنوات[أ]
	الاتصالات	7 سنوات إلى 8 سنوات[أ]
	المعدات السمعية البصرية	7 سنوات إلى 10 سنوات[أ]
المركبات	المركبات الخفيفة ذات العجلات	6 سنوات إلى 7 سنوات[أ]
	السفن البحرية	10 سنوات
	المركبات المتخصصة والمقطورات وملحقات المركبات	6 سنوات إلى 12 سنة
	المركبات الثقيلة ذات العجلات ومركبات الدعم الهندسي	12 سنة
الآلات والمعدات	المعدات الخفيفة الخاصة بالهندسة والبناء	5 سنوات إلى 8 سنوات[أ]
	المعدات الطبية	5 سنوات إلى 6 سنوات[أ]
	معدات الأمن والسلامة	5 سنوات إلى 6 سنوات[أ]
	معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	5 سنوات
	معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود	7 سنوات إلى 10 سنوات[أ]
	معدات النقل البري	7 سنوات إلى 10 سنوات[أ]

الفئة	الفئة الفرعية	العمر النافع المقدَّر
	المعدات الثقيلة الخاصة بالهندسة والبناء	10 سنوات إلى 12 سنة(أ)
	معدات الطباعة والنشر	20 سنة
الأثاث والتجهيزات الثابتة	المواد المرجعية للمكتبات	3 سنوات
	معدات المكاتب	4 سنوات إلى 5 سنوات(أ)
	التجهيزات الثابتة والتركيبات	7 سنوات إلى 10 سنوات(أ)
	الأثاث	10 سنوات
المباني	المباني المؤقتة والمتنقلة	7 سنوات إلى 10 سنوات(أ)
	المباني الثابتة	مدة تصل إلى 50 سنة
	مكونات المباني الرئيسية	مدة تصل إلى 50 سنة
	المباني المستأجرة بعقد تأجير تمويلي أو المباني المتبرع بحق استخدامها	مدة الترتيب أو عمر المبنى، أيهما أقصر
أصول البنية التحتية	الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والحماية، والنقل، وإدارة النفايات والمياه، والترفيه، وهندسة المناظر الطبيعية	مدة تصل إلى 50 سنة
تحسينات الأماكن المستأجرة	التجهيزات الثابتة والتركيبات وأعمال البناء الصغيرة	مدة عقد الإيجار أو مدة 5 سنوات، أيهما أقصر

(أ) في عام 2023، وبعد استعراض تقديرات الفترات التي يتوقع أن تكون فيها فئات الأصول الفرعية متاحة للاستخدام، زيدت الأعمار النافعة المقدرة لاثنتي عشرة فئة فرعية بما يتراوح بين سنة واحدة و 3 سنوات، وخُفض هذا العمر لفئة فرعية واحدة، هي المعدات الثقيلة الخاصة بالهندسة والبناء، بسنتين. وتنطبق هذه التغييرات بالنسبة لعمليات الاقتناء التي تمت في 1 كانون الثاني/يناير 2023 أو بعده.

50 - وفي حالات استثنائية، قد تكون الأعمارُ النافعة المسجلة لبعض الأصول المحوَّلة لأغراض الإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مختلفة عن الأعمار النافعة المقرَّرة على مستوى الفئة الفرعية للأصول على النحو المبين أعلاه (رغم بقائها ضمن النطاق على مستوى فئة الأصل)، ويُعزى ذلك إلى أنه في إطار إعداد الرصيد الافتتاحي لعام 2014 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المذكورة، أُجرِي استعراض شامل لما تبقى من الأعمار الاقتصادية النافعة لهذه الأصول وأُدرِجت النتيجة في السجل الرئيسي للأصول. ورغم أن مجموع العمر النافع المدرَج في سجل الأصول الرئيسي يبدو أنه يتجاوز العمر النافع القياسي، فلا يزال العمر النافع المتبقّي، عندما يُحسَب اعتبارا من تاريخ الرسملة، ضمن النطاق المقرَّر لفئة الأصول.

51 - وحيثما تكون هناك قيمة تكاليف مادية لأصول مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، تُدرَج التسويات المدخَلة على الاستهلاك المتراكم في البيانات المالية لتبين قيمة متبقية نسبتها 10 في المائة من التكلفة الأصلية، وذلك بناء على تحليل لفئات الأصول المستهلكة بالكامل وأعمارها النافعة.

52 - وقد اختارت الآلية نموذج التكلفة، بدلا من نموذج إعادة التقييم، في عمليات قياس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد الاعتراف الأولي. ولا تُرسمَل التكاليف المتكبَّدة بعد عملية الشراء الأولي للصنف

إلا إذا كان من المُرجَّح أن تتدفق على الآلية فوائد اقتصـــادية أو خدمات محتملة مرتبطة به وكانت التكلفة اللاحقة تتجاوز العتبة المحدَّدة للاعتراف الأولي. وتُقيَّد مصـــروفات التصـــليحات والصـــيانة في بيان الأداء المالي في سنة تكبّدها.

53 - وينشأ المكسب أو الخسارة من التصرف في الممتلكات أو المنشآت أو المعدات أو من نقلها حينما تكون العائدات من التصـــرف أو النقل مختلفة عن القيمة الدفترية. وتُقيَّد تلك الأرباح أو الخســـائر في بيان الأداء المالي في إطار بند الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

54 - وتُجرى تقييمات اضـــمحلال القيمة خلال إجراءات التحقق المادي الســـنوية وعند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وتُستعرَض أصول الأراضي والمباني والبنى التحتية التي لها قيمة دفترية صـــافية تتجاوز 000 500 دولار للوحدة عند نهاية الســـنة من أجل الوقوف على اضـمحلال القيمة في كل تاريخ من تواريخ الإبلاغ. أما الأصـناف الأخرى من الممتلكات والمنشآت والمعدات (باستثناء الأصول قيد الإنشاء وتحسينات الأصول الْمُـــستأجَرة)، فتبلغ عتبتها المعادِلة 000 25 دولار.

الأصول غير الملموسة

55 - تُقيَّد الأصـول غير الملموسـة بسعر التكلفة، مخصـوما منه الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضـــمحلال القيمة. وفي حالة اقتناء أصـــول غير ملموســـة دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصـــول المتبرع بها، تكون قيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها هي تكلفة اقتناء أصـــول مكافئة لها. وتبلغ عتبة القيد 000 100 دولار لكل وحدة من الأصـول غير الملموسـة المسـتحدثة داخلياً و 000 5 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المقتناة من مصادر خارجية.

56 - وتُرَسْـــمَل تراخيص البرامجيات الحاســـوبية المقتناة على أســـاس التكاليف المتكبَّدة لاقتناء هذه البرامجيات وإتاحتها للاستخدام. أما تكاليف التطوير المرتبطة مباشرة باستحداث برامجيات تستخدمها الآلية فتُرسمَل كأصـول غير ملموسـة. وتشمل التكاليف المرتبطة بالتطوير ارتباطا مباشـرا تكاليفَ موظفي تطوير البرامجيات وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وغير ذلك من التكاليف العامة المنطبقة.

57 - ويُحسَب إهلاك الأصـول غير الملموسـة ذات العمر النافع المحدد باستخدام طريقة القسط الثابت، ابتداء من شـهر الاقتناء أو عندما يتم تشـغيلها. ويُقدر العمر النافع للفئات الرئيسـية للأصـول غير الملموسـة على النحو الوارد أدناه.

الفئة	*مدى العمر النافع المقدَّر*
التراخيص والحقوق	سنتان إلى 6 سنوات (مدة الترخيص/الحق)
البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	3 سنوات إلى 10 سنوات
البرامجيات المطورة داخلياً	3 سنوات إلى 10 سنوات
حقوق التأليف والنشر	3 سنوات إلى 10 سنوات
الأصول قيد التطوير	لا تخضع للإهلاك

58 - وتُجرى استعراضات سنوية لتبيّن اضمحلال قيمة الأصول غير الملموسة حيثما تكون الأصول قيد التطوير أو يكون عمرها النافع غير محدَّد. ولا تخضع الأصول غير الملموسة الأخرى لاستعراض اضمحلال القيمة إلا عند تحديد مؤشرات اضمحلال القيمة.

تصنيف الخصوم المالية

59 - تُصنَّف الخصوم المالية بوصفها "خصوما مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفَقة المحتفَظ بها لردها في المستقبل، والخصوم الأخرى مثل الأرصدة المستحقة الدفع إلى الكيانات الأخرى المصدرة للبيانات التابعة للأمم المتحدة. والخصوم المالية المصنَّفة على أنها خصوم مالية أخرى يُعترَف بها بصورة أولية بقيمتها العادلة ثمّ تُقاس بالتكلفة بعد خصم الإهلاك. ويُعترَف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهرا بقيمتها الاسمية. وتعيد الآلية تقييم تصنيفها للخصوم المالية في كل تاريخ إبلاغ، وتلغي الاعتراف بتلك الخصوم المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء أجلها. ولم يترتب على اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أي تغيير في تصنيف وقياس الخصوم المالية للمنظمة.

الخصوم المالية: الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

60 - تنشأ الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة من شراء السلع والخدمات التي تم استلامها ولكن لم يكن ثمنها قد دُفِع في تاريخ الإبلاغ. وتُقاس الحسابات المستحقة الدفع بقيمتها الاسمية إذا صُنِّفت على أنها خصوم متداولة، أو بالقيمة العادلة إذا صُنِّفت على أنها خصوم غير متداولة.

المبالغ المقبوضة سلفا

61 - تتكون المبالغ المقبوضة سلفا من الأنصبة أو المدفوعات المقبوضة مقدما.

عقود الإيجار

الآلية بوصفها جهة مستأجِرة

62 - تُصنَّف عقود إيجار الممتلكات والمنشآت والمعدات على أنها عقود إيجار تمويلي حينما تتحمل الآلية إلى حد كبير جميع المخاطر والمكاسب الملازمة للملكية. وتُرَسْمَل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. ويقيَّد التزام الإيجار، بعد خصم رسوم التمويل، باعتباره خصماً في بيان المركز المالي. وتُستهلك الأصول المقتناة في إطار عقود تأجير تمويلي وفقاً للسياسات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ويقيَّد عنصر الفائدة المتعلق بمبلغ الإيجار في بيان الأداء المالي باعتباره من المصروفات على مدى فترة عقد الإيجار استناداً إلى طريقة سعر الفائدة الساري.

63 - وتُصنَّف العقود عندما لا تُنقل للآلية إلى حد كبير جميع المخاطر والمكاسب الملازِمة للملكية بوصفها عقود إيجار تشغيلي. وتُقيَّد المدفوعات المسدَّدة بموجب عقود الإيجار التشغيلي في بيان الأداء المالي باعتبارها من المصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الآلية بوصفها جهة مؤجِّرة

64 - تؤجِّر الآلية في كثير من الأحيان أصولا في إطار عقود إيجار تشغيلي. وتُدرَج الأصول المؤجَّرة ضمن بند الممتلكات والمنشآت والمعدات، ويُعترَف بإيرادات الإيجار في بيان الأداء المالي على مدى فترة عقد الإيجار على أساس القسط الثابت.

حقوق الانتفاع المتبرَّع بها

65 - يجوز أن يُمنَح للآلية حق الانتفاع بالأراضي والمباني وأصول البنى التحتية والآلات والمعدات في إطار ترتيبات حقوق انتفاع متبرَّع بها تُبرَم في المقام الأول مع الحكومات المضيفة بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية. وتُسجَّل هذه الترتيبات بوصفها عقود إيجار تشغيلي أو تمويلي وفقا لما إذا كان تقييم الاتفاق ذي الصلة يشير إلى نقل التحكم في الأصول الأساسية إلى الآلية من عدمه.

66 - وحيثما تُعامَل ترتيبات حقوق الاستخدام المتبرَّع بها كعقود إيجار تشغيلي، يُعترَف في البيانات المالية للآلية بمصروف وبإيراد مقابِل له يساويان قيمة الإيجار السنوي للأصول أو الممتلكات المماثلة. وحيثما تُعامَل ترتيبات حقوق الانتفاع المتبرَّع بها كعقود إيجار تمويلي (لا سيما حينما تتجاوز مدة عقد الإيجار لأماكن العمل فيها 35 عاما)، تُرَسْمَل القيمة السوقية العادلة للممتلكات وتُستهلَك خلال العمر النافع للممتلكات أو مدة الترتيب، أيهما أقصر. وإضافة إلى ذلك، يُعترَف بخصم بقيمة المبلغ ذاته، ويُعترَف به تدريجيا باعتباره إيرادا على مدى عقد التأجير. وتُسجّل ترتيبات الأراضي المتبرَّع بحق الانتفاع بها بوصفها عقود إيجار تشغيلي في الأحوال التي لا يؤول فيها للآلية حصراً حق السيطرة على الأرض و/أو التي يُنقل فيها سند ملكية الأرض إليها بموجب صكك مقيَّد.

67 - وحيثما يُنقَل صك ملكية الأرض إلى الآلية من دون قيود، تُعتبَر الأرض جزءا من الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرَّع بها ويُعترف بها بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

68 - وعتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هي قيمة الإيجار السنوي التي تعادل مبلغ 000 5 دولار لكل وحدة من وحدات الحق المتبرَّع به للانتفاع بالمباني والأراضي والبنية التحتية والآلات والمعدات.

استحقاقات الموظفين

69 - يُقصَد بالموظفين موظفو المنظمة، بالمعنى المبين في المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، الذين تتحدَّد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية بالآلية في كتاب تعيين خاضع للأنظمة التي وضعتها الجمعية العامة عملا بالفقرة 1 من المادة 101 من الميثاق. وتُصنَّف استحقاقات الموظفين إلى استحقاقات قصيرة الأجل، واستحقاقات طويلة الأجل، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

70 - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي استحقاقات الموظفين (غير استحقاقات إنهاء الخدمة) التي تكون مستحقة الدفع في غضون 12 شهرا بعد نهاية السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقاتِ الموظفين الجدد (مِنَح الانتداب)، والاستحقاقات الدورية اليومية/الأسبوعية/الشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات)، وفترات الغياب المدفوعة الأجر (الإجازة المرَضيّة المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة/الأبوة)، وغيرها من الاستحقاقات القصيرة الأجل

(منحة الوفاة، ومنحة التعليم، وردّ الضرائب، والسفر في إجازة زيارة الوطن) الممنوحة للموظفين الحاليين استنادا إلى الخدمات المقدَّمة. وجميع هذه الاستحقاقات المتراكمة التي تكون غير مسدّدة عند تاريخ الإبلاغ يُعترف بها كخصوم متداولة في بيان المركز المالي.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

71 - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، والمعاشات التقاعدية التي تُصرَف عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

72 - تسجل الاستحقاقات التالية كخطط استحقاقات محدَّدة: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة)، والإجازات السنوية المتراكمة التي تُحوَّل إلى مبلغ نقدي عند انتهاء الخدمة في الآلية (استحقاقات أخرى طويلة الأجل). وخطط الاستحقاقات المحدَّدة هي الخطط التي تلتزم الآلية فيها بتقديم استحقاقات متفَق عليها ومن ثم تتحمل مخاطر اكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية للالتزام المتصل بالاستحقاقات المحددة. ويُعترف بالتغيرات في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة، باستثناء الأرباح والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختارت الآلية أن تعترف في بيان التغيرات في صافي الأصول مباشرةً بأي تغيرات في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحدَّدة تنجم عن المكاسب أو الخسائر الاكتوارية. وفي نهاية سنة الإبلاغ، لم يكن لدى الآلية أي أصول للخطة على النحو المحدَّد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

73 - ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتحدَّد القيمة الحالية للالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة بخصم التدفقات النقدية الصادرة المقدرة في المستقبل باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات عالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الفردية.

74 - التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: يوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية للموظفين السابقين المستحقين ومُعاليهم في جميع أنحاء العالم. فعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في خطة تأمين صحي محددة الاستحقاقات توفرها الأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطا معينة للتأهل لذلك منها إكمال 10 سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة بالنسبة للموظفين المستقدمين بعد 1 تموز/يوليه 2007 و 5 سنوات للمستقدمين قبل ذلك التاريخ. ويمثل الخصم المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمةَ الحالية لنصيب الآلية من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. ومن العوامل المستخدمة في تقييم استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة النظر في حجم الاشتراكات التي يدفعها جميع المشاركين في الخطة من أجل تحديد الخصوم المتبقية على الآلية. وتُستقطع اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، بالإضافة إلى جزء من اشتراكات الموظفين العاملين من أجل التوصل إلى الخصم المتبقي على الآلية وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة.

75 - استحقاقات الإعادة إلى الوطن: عند نهاية الخدمة، يكون من حق الموظفين الذين يستوفون شروطا معينة للأهلية، بما في ذلك الإقامة خارج البلد الذي يحملون جنسيته وقت انتهاء خدمتهم، أن يحصلوا على منحة الإعادة إلى الوطن التي تعطَى على أساس طول مدة الخدمة، وكذلك مصروفات السفر ونقل الأمتعة. ويُعترَف بهذا الخصم من تاريخ التحاق الموظف بالعمل في الآلية، ويُقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدَّر اللازم من أجل تسوية هذه الاستحقاقات.

76 - الإجازة السنوية: تمثل الخصوم المستحقة عن الإجازات السنوية أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي يتوقع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية للموظفين لدى انتهاء خدمتهم بالآلية. وتعترف الأمم المتحدة في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوما (18 يوما للموظفين المؤقتين) حتى تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراضَ "الوارد أخيرا يصرف أولاً" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. وفعليا، يمكن الحصول على استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد عن 12 شهرا من نهاية فترة الإبلاغ التي نشأت فيها الاستحقاقات، وبوجه عام، تلاحظ زيادة في عدد أيام الإجازات السنوية المتراكمة تشير إلى أن الاستعاضة عن الإجازات السنوية المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة هو الخصم الحقيقي الذي تتحمله الآلية. ومن ثم، تُصنَّف استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من الآلية في نهاية الخدمة في فئة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل، مع ملاحظة أن الجزء من استحقاق الإجازات السنوية المتراكمة المتوقع تسويته عن طريق مدفوعات نقدية في غضون 12 شهرا بعد تاريخ الإبلاغ يصنف ضمن الخصوم المتداولة. ووفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين، يجب تقدير قيمة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على غرار استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ ولذلك تُقيِّم الأمم المتحدة خصومها المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات محددة لما بعد انتهاء الخدمة يتم تقدير قيمتها اكتواريا.

خطة المعاش التقاعدي: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

77 - الآلية هي إحدى المنظمات الأعضاء المشترِكة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. وصندوق المعاشات التقاعدية هو خطة ممولَة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشارِكة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

78 - ويُعرِّض صندوق المعاشات التقاعدية المنظمات المشارِكة لمخاطر اكتوارية ترتبط بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشارِكة في الصندوق، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف لكل منظمة من المنظمات المشتركة في الخطة. وليس بوسع الآلية ولا الصندوق، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشترِكة في الصندوق، تحديد الحصة التناسبية للآلية في التزام الاستحقاقات المحدَّدة وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية

للأغراض المحاسبية. ومن ثمّ، تتعامل الآلية مع هذه الخطة على أنها خطة محدَّدة الاشتراكات وفقا لمتطلبات المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعترَف باشتراكات الآلية في الصندوق خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات في بيان الأداء المالي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

79 - لا يُعترَف باستحقاقات إنهاء الخدمة باعتبارها مصروفات إلاّ في الحالات التي تكون فيها الآلية ملتزمة التزاما يمكن إثباته ودون وجود إمكانية واقعية للرجوع عنه، بخطة رسمية مُفصَّلة تقضي بإنهاء خدمة الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، أو بمنحه استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يُقدَّم لتشجيع الموظفين على الإنهاء الطوعي لخدمتهم. وتقيَّد استحقاقات إنهاء الخدمة المقرر تسويتها في غضون 12 شهراً بالمبلغ المتوقع دفعه. فإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحين بعد أكثر من 12 شهرا من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان أثر الخصم مهما.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

80 - الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي الاستحقاقات، أو أجزاء الاستحقاقات، التي لا يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهرا من انقضاء السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة. والإجازات السنوية المتراكمة هي مثال على استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل.

81 - وينظم التذييل دال من النظام الإداري للموظفين التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوة إلى أداء الموظف واجباته الرسمية في خدمة الأمم المتحدة. ويقوم خبراء اكتواريون بتقدير قيمة هذه الخصوم.

المخصصات

82 - المخصصات هي خصوم يُعترف بها لتغطية نفقات مستقبلية لا يُعرف مبلغها ولا توقيتها. ويُعترف بالمخصَّص عندما يقع على الآلية، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق به ويكون من المرجّح أن تستلزم تسوية هذا الالتزام دفع بعض المنافع الاقتصادية. ويشكل المبلغ المخصص أفضل تقدير للنفقات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ. وعندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يكون المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية هذا الالتزام.

83 - وتُقيَّد، تحت بند المخصصات المرصودة للحسابات المقيَّدة لحساب الدول الأعضاء، أرصدة الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية فترة الميزانية والأرصدة المنتهي أجلها من الاعتمادات المحتفظ بها من فترات سابقة. ويُحتفَظ بهذه المخصصات حتى تقرر الجمعية العامة طريقة التصرف فيها.

الخصوم الاحتمالية

84 - يُفصَح ضمن بند الخصوم الاحتمالية عن أي التزامات محتملة يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلاّ عندما تحدث، أو لا تحدث، في المستقبل واقعةٌ أو وقائع غير مؤكّدة لا تخضع كليةً لسيطرة الآلية. ويُفصَح أيضا عن الخصوم الاحتمالية عندما لا يمكن الاعتراف بالالتزامات الحالية الناشئة عن أحداث سابقة لأنه لا يُرجح أن تكون هناك حاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع

اقتصادية أو خدمات محتملة من أجل تسوية الالتزامات، أو بسبب تعذر قياس مبلغ الالتزامات على نحو موثوق به.

85 - وتقيَّم المخصصات والخصوم الاحتمالية باستمرار لتحديد ما إذا كانت احتمالات وقوع تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمات محتملة تتزايد أم تتراجع. فإذا زاد احتمال الحاجة إلى هذا التدفق، يعترف بمخصصات في البيانات المالية للآلية للسنة التي يطرأ فيها تغير في درجة الاحتمال. وبالمثل، إذا تراجع احتمال الحاجة إلى تدفق خارجي من هذا القبيل، يُفصَح عن خصم احتمالي في الملاحظات على البيانات المالية الخاصة بالآلية.

86 - وتطبَّق عتبة إرشادية قدرها 000 10 دولار على الاعتراف بالمخصصات و/أو الإفصاح عن الخصوم الاحتمالية في الملاحظات على البيانات المالية الخاصة بالآلية.

الأصول الاحتمالية

87 - الأصولُ الاحتمالية هي أصول محتملة يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلاّ عندما تحدث، أو لا تحدث، في المستقبل واقعةٌ أو وقائع غير مؤكّدة لا تخضع كليةً لسيطرة الآلية. ويُفصَح عن الأصول الاحتمالية في الملاحظات عندما يكون من الأرجح أن تتدفق منافع اقتصادية إلى الآلية.

الالتزامات

88 - الالتزامات هي مصروفات ستتكبدها الآلية في المستقبل في إطار عقود مفتوحة لا يتاح فيها للآلية إلاّ قدر محدود للغاية من حرية التصرف، إن وُجد أصلا، يسمح لها بتجنبها في مسار أعمالها العادي. وتشمل هذه الفئةُ الالتزاماتِ الرأسماليةَ (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تُسدَّد أو تُستحَق بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي لم تُسلَّم في نهاية فترة الإبلاغ، ودفعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والالتزامات الأخرى غير القابلة للإلغاء.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

الأنصبة المقررة

89 - تُموَّل الاعتمادات من اشتراكات الدول الأعضاء التي تقسم وفقا لجدول الأنصبة المقررة الذي تحدده الجمعية العامة. وتخضع هذه الأنصبة لتسويات تتعلق بجملة أمور منها الاعتمادات التكميلية التي لم يسبق تقسيمها كأنصبة على الدول الأعضاء، والإيرادات التي يكون منشؤها الدول الأعضاء، والاشتراكات المتأتية من الأنصبة المقررة المستحقة على الدول الأعضاء الجديدة، وأي رصيد من الاعتمادات غير ملتزم به حتى نهاية فترة الميزانية والأرصدة المنتهي أجلها من الاعتمادات المحتفظ بها من فترات سابقة ويستحق ردها إلى الدول الأعضاء. وتتم الموافقة على اعتمادات الميزانية العادية وتُقسم إلى أنصبة مقررة لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة؛ ويُعترف بالجزء ذي الصلة من الأنصبة المقررة ضمن بند الإيرادات في بداية السنة.

المساهمات العينية

90 - يعترف ضمن الأصول والإيرادات بالتبرعات العينية من السلع التي تتجاوز قيمتها عتبة الاعتراف البالغة 000 5 دولار لكل مساهمة، حينما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الآلية في المستقبل منافع

اقتصـــادية أو خدمات محتملة، ويكون من الممكن قياس القيمة العادلة لتلك الأصـــول بطريقة موثوق بها. وتُقاس التبرعات العينية في البداية بحسـب قيمتها العادلة في تاريخ تسـلمها، وتُحدَّد هذه القيمة بالرجوع إلى قيم سوقية قابلة للرصد أو استناداً إلى تقييمات مستقلة. وقد اختارت الآلية عدم الاعتراف بالتبرعات العينية من الخدمات، بل الإفصاح عنها في الملاحظات على البيانات المالية عندما تتجاوز قيمتها عتبة 000 5 دولار.

إيرادات المعاملات التبادلية

91 - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي تقوم فيها الآلية ببيع سـلع أو تقديم خدمات نظير عِوض. وتشـمل هذه الإيرادات القيمة العادلة للعوض المقبوض أو المسـتحق مقابل بيع السـلع والخدمات. ويُعترف بالإيرادات عندما يمكن قياسها بشكل موثوق، وعندما يكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية في المستقبل وعندما تُستوفى معايير محددة.

92 - أما الإيرادات المتأتية من العمولات والرسوم المحصلة نظير خدمات تقنية وخدمات شراء وخدمات تدريبية وإدارية وغير ذلك من الخدمات التي تُقدم للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والجهات الشـــريكة الأخرى، فيُعترف بها عندما يتم تقديم الخدمات. وتشمل إيرادات المعاملات التبادلية أيضـاً الإيرادات المتأتية من تأجير المباني وبيع ممتلكات مستعملة أو فائضة عن الحاجة، والخدمات المسداة إلى الزوار في الجولات المصحوبة بمرشدين، والمكاسب الصافية الناشئة عن تسويات صرف العملات.

إيرادات الاستثمار

93 - تشمل إيرادات الاستثمار حصة الآلية من صافي دخل صندوقي النقدية المشتركين وغيرها من الإيرادات المتأتية من الفوائد. ويشمل صافي الإيرادات المتأتية من صندوقي النقدية المشتركين أي مكاسب وخسائر تنشأ عن بيع الاستثمارات، والتي تحسب باعتبارها الفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية. وتخصم تكاليف المعاملات التي تنشأ مباشرة عن أنشطة الاستثمار من الإيرادات ويوزَّع صافي الإيرادات توزيعا تناسبيا على جميع المشاركين في صندوقي النقدية المشتركين على أساس متوسط أرصدتهم اليومية.

المصروفات

94 - المصروفات عبارة عن انخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانات الخدمة خلال سنة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك للأصول أو تكبد خصوم تتسبب في انخفاض صافي الأصول، ويُعترف بها على أساس الاستحقاق عندما تسلَّم البضائع وتقدَّم الخدمات، بصرف النظر عن شروط الدفع.

95 - وتشمل مرتباتُ الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والوطنيين وموظفي المساعدة المؤقتة العامة، وتســـويات مقر العمل، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. أما البدلات والاســـتحقاقات فتشـــمل اســـتحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشـــات التقاعدية وإعانات التأمين، وبدلات انتداب الموظفين والإعادة إلى الوطن والمشقة والبدلات الأخرى.

96 - وتتألف أتعاب القضاة وبدلاتهم من المعاشات التقاعدية والأتعاب والبدلات الأخرى.

97 - وتشـمل المصـروفاتُ على الخدمات التعاقدية تعويضـاتِ العاملين من غير الموظفين مثل أتعاب الخبراء الاستشاريين وما يتصل بذلك من بدلات واستحقاقات.

98 - وتتعلق اللوازم والمواد المستهلكة بتكلفة المخزون المستخدم والمصروفات المتعلقة باللوازم والمواد المستهلكة.

99 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى اقتناء السلع والأصناف غير الملموسة بما يقل عن عتبات الرسملة، ومصروفات الصيانة والمرافق، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والخدمات الأمنية، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، وبدل الخسائر، ومصاريف المشطوبات، والخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية، والتبرعات العينية، والضيافة، والحفلات الرسمية، والتبرع بالأصول وتحويلها.

الملاحظة 4

الإبلاغ القطاعي

100 - القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها يبلَّغ عن معلوماتها المالية على حدة من أجل تقييم أداء كيانٍ في السابق من حيث تحقيق أهدافه، ومن أجل اتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

101 - وتعرض هذه البيانات المالية أنشطةَ الآلية التي تتألف من نشاط واحد أنشئ بموجب قرار واحد صادر عن مجلس الأمن. ولئن كانت عملية الميزنة تنطوي على تقسيم للهيكل التنظيمي إلى دوائر ومكتب للمدعي العام وقلم للآلية، فإن تعريف القطاع لا ينطبق على أي من هذه الأجهزة لأنها لا تمثل أنشطة مختلفة يُبلغ عن المعلومات المالية المتصلة بها على حدة من أجل تقييم أدائها في السابق فيما يتعلق بتحقيق أهدافها ولاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل. وبالتالي، فإن الآلية ليس لديها، لأغراض الإبلاغ القطاعي، إلا قطاع واحد.

الملاحظة 5

المقارنة بالميزانية

102 - يعرض بيانُ المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) الفرقَ بين المبالغ المدرجة في الميزانية، التي يتم إعدادها على أساس نقدي معدَّل، والنفقات الفعلية على أساس قابل للمقارنة.

103 - والميزانيات المعتمدة هي الميزانيات التي تأذن بتكبد المصروفات والتي تقرها الجمعية العامة. وميزانية عام 2023 هي الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 261/77. وتُموَّل الميزانيات السنوية من الأنصبة المقررة المستحقة على الدول الأعضاء، بنسبة 50 في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة المطبق على الميزانية العادية للأمم المتحدة و 50 في المائة وفقا لجدول الأنصبة المقررة المطبق على عمليات حفظ السلام.

104 - وتمثل الميزانية السنوية لعام 2023 الاعتمادات المخصصة لعام 2023. وتضم مبالغُ النفقات الفعلية الالتزامات والمبالغ الفعلية المتكبدة في الفترة المعنية على أساس الميزانية. وترد في الجدول أدناه تعليلات للفروق المهمة (أي التي تزيد عن نسبة 5 في المائة) بين مبالغ الميزانية النهائية والنفقات الفعلية على أساس نقدي معدل.

	الفروق المهمة التي تزيد عن 5 في المائة
مجال الميزانية	*الميزانية النهائية مقابل المصروفات الفعلية على أساس الميزانية*
مكتب المدعي العام	يعزى انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية، ولا سيما من حيث المساعدة المؤقتة العامة في فرع أروشا، إلى إنهاء محاكمة كابوغا في وقت أبكر مما كان متوقعا، وحدوث تناقص طبيعي قبل تقليص الحجم، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات من الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة
إدارة السجلات والمحفوظات	يعزى ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية أساسا إلى انتهاء خدمة موظفين فنيين خدموا لفترة طويلة، مما أدى إلى ارتفاع مدفوعات استحقاقات نهاية الخدمة
الخصوم المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	أقل مما هو مدرج في الميزانية بسبب انخفاض في بيانات التعداد

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

105 - ترد فيما يلي التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة، المعروضة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية:

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة الحالية: 2023	*الأنشطة التشغيلية*	*الأنشطة الاستثمارية*	*الأنشطة التمويلية*	*المجموع*
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	**(77 668)**	**(210)**	–	**(77 878)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	4 755	(853)	–	3 902
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	(1 206)	–	–	(1 206)
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	69 286	3 641	–	72 927
المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**(4 833)**	**2 578**	–	**(2 255)**

المقارنة بالسنة السابقة: 2022	*الأنشطة التشغيلية*	*الأنشطة الاستثمارية*	*الأنشطة التمويلية*	*المجموع*
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	**(82 632)**	**(76)**	–	**(82 708)**
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي	(41)	(1 991)	–	(2 032)
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان	829	–	–	829
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض	79 361	9 548	–	88 909
المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**(2 483)**	**7 481**	–	**4 998**

106 - تشمل الفروقُ الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروقَ المترتبة على إعداد الميزانية على أساس نقدي معدل. ومن أجل التسوية بين نتائج الميزانية وبيان التدفقات النقدية، يجب استبعاد عناصر

الأساس النقدي المعدّل، مثل الالتزامات غير المصفاة، وهي التزامات محملة على الميزانية ولكنها لا تمثل تدفقات نقدية، والأنصبة المقررة غير المسددة والمدفوعات عن التزامات السنة السابقة التي لا تنطبق على السنة الجارية. وبالمثل، فإن الفروق الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مثل التدفقات النقدية المتعلقة باقتناء الممتلكات والمنشآت والمعدات أو الأصول غير الملموسة، والتدفقات النقدية غير المباشرة المتصلة بالتغيّرات في الحسابات المستحقة القبض الناجمة عن تغيرات في المخصصات المرصودة لتغطية المبالغ المشكوك في إمكانية تحصيلها والخصوم المستحقة، تُدرج بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي يلزم تسويتها مع بيان التدفقات النقدية.

107 - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان عندما تخلو المبالغ الفعلية المعروضة على أساس الميزانية من أي برامج أو صناديق تشكل جزءا من الآلية، على النحو الوارد في بيان التدفقات النقدية، أو بالعكس. وتمثل تلك الفروق التدفقاتِ النقدية المسجلة في البيانات المالية والتي ترد إلى صناديق بخلاف صندوق الميزانية العادية أو تخرج من تلك الصناديق. وتتضمن البيانات المالية النتائج المتعلقة بجميع صناديق الآلية.

108 - أمّا الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض، فهي فروق في الشكل ونظم التصنيف في كل من بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، وهي تشمل بيان المقارنة الذي لا يعرض الإيرادات وصافي التغيرات في أرصدة صندوقي النقدية المشتركين. وتتمثل الفروق الأخرى الناشئة عن اختلاف طريقة العرض في أن المبالغ المدرجة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية لا تقسَّم حسب فئات الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

109 - وتحدث الفروق الناشئة عن اختلاف التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن الفترة المشمولة بالتقرير المبينة في البيانات المالية. ولا توجد فروق ناشئة عن اختلاف التوقيت لأن الميزانية تعكس الميزانية السنوية لعام 2023.

حالة الاعتمادات

110 - وفقا لقرار الجمعية العامة 261/77، فيما يلي إجمالي الاعتمادات وإجمالي الاشتراكات المقررة للآلية لعام 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الاعتماد الإجمالي
الآلية	
الاعتماد الأولي لعام 2023 (قرار الجمعية العامة 261/77)	81 945
إلغاء التزامات متعلقة بعام 2020	(3 030)
الفائض الناتج عن الإنفاق النهائي لميزانية عام 2021	(7 173)
الرصيد الذي سيُقسم كأنصبة مقررة (القرار 261/77)	**71 742**

الملاحظة 6

النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
النقدية ومكافئات النقدية – صندوق النقدية المشترك الرئيسي	20 579	22 830
النقدية ومكافئات النقدية – صناديق أخرى	3	6
الاستثمارات القصيرة الأجل – صندوق النقدية المشترك الرئيسي	106 159	91 593
الاستثمارات الطويلة الأجل – صندوق النقدية المشترك الرئيسي	33 208	44 353
مجموع النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات	**159 949**	**158 782**

111 - من أصل مبلغ 139,367 مليون دولار من الاستثمارات ومبلغ 20,582 مليون دولار من النقدية ومكافئات النقدية، يرتبط مبلغ 62,885 مليون دولار بالحساب الفرعي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ويرتبط مبلغ 89,565 مليون دولار بالحساب الفرعي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة اللتين جرى دمجهما في الآلية. وتظل مبالغ النقدية والاستثمارات المذكورة خاضعة للقيود في انتظار صدور قرار من الجمعية العامة بشأن كيفية التصرف فيها في أعقاب إغلاق المحكمتين.

الملاحظة 7

الحسابات المستحقة القبض

الأنصبة المقررة المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأنصبة المقررة	54 134	51 780
بدل الخسائر المتعلق بالأنصبة المقررة المستحقة القبض	(68)	(98)
مجموع الأنصبة المقررة المستحقة القبض	**54 066**	**51 682**

112 - من أصل مبلغ 54,066 مليون دولار في نهاية السنة المالية، يمثل مبلغ 5,400 ملايين دولار متأخرات خاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا صدر بشأنها تقييم نهائي في عام 2016، ويمثل مبلغ 21,053 مليون دولار متأخرات خاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة صدر بشأنها تقييم نهائي لعام 2017 في كانون الثاني/يناير 2018. وبلغت المدفوعات المقبوضة خلال عام 2023 عن الاشتراكات المقررة لصالح المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولصالح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما قدره 0,012 مليون دولار و 0,028 مليون دولار فقط، على التوالي. وتبلغ الاشتراكات المقررة المتبقية المستحقة القبض للآلية ما قدره 27,613 مليون دولار، منها مبلغ 10,989 ملايين دولار يمثل قيمة الاشتراكات المقررة لعام 2023.

113 - وتُعتبر البلدان التي تنطبق عليها المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة هي البلدان التي قررت الجمعية العامة بصددها أن عدم دفع الحد الأدنى من المبلغ المحدد في إطار تلك المادة يرجع إلى ظروف خارجة عن إرادتها. ولذلك، يُسمح لتلك البلدان بالتصويت بالرغم مما تراكم عليها من متأخرات (انظر قرارات الجمعية 1/74 و 2/75 و 2/76). ووفقا للممارسة المتبعة في السابق، يُعتبر أنه لا توجد دول أعضاء لديها خطط تسديد سارية متعددة السنوات. وقد سُجل بدل خسائر كامل فيما يتعلق بالأنصبة المقررة المستحقة القبض على الدول الأعضاء التي تنطبق عليها المادة 19.

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الحسابات الأخرى المستحقة القبض المتداولة		
الدول الأعضاء	407	903
الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى	16	–
بدل الخسائر المتعلق بالحسابات الأخرى المستحقة القبض	(20)	(141)
مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض (المتداولة)	**403**	**762**

114 - الحسابات المستحقة القبض من الدول الأعضاء تشمل في المقام الأول رصيدا من ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد قدره 0,407 مليون دولار مستحقا للآلية (2022: 0,903 مليون دولار)، يشمل مبلغا قدره 0,258 مليون دولار من جمهورية تنزانيا المتحدة (2022: 0,517 مليون دولار)، ومبلغا قدره 0,127 مليون دولار من رواندا (2022: 0,179 مليون دولار)، ومبلغا قدره 0,022 مليون دولار من مملكة هولندا (2022: 0,200 مليون دولار).

115 - وفي عام 2023، واصلت الآلية الاتصال بالسلطات المعنية سعيا منها لتحصيل مستحقاتها، مُحرزةً تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى خفض رصيد الحسابات المستحقّة القبض المتعلق بضريبة القيمة المضافة. وانخفض البدل في عام 2023 بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويستند بدل الخسائر الآن على الخسارة المتوقعة، بينما كان إحصائيا في عام 2022 ويستند إلى التقادم.

التغيرات في بدل الخسائر المتعلق بالحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الرصيد الافتتاحي لبدل الخسائر المتعلق بالحسابات المستحقة القبض	240	625
تسوية بدل الخسائر على أساس الرصيد الافتتاحي (الملاحظة 2)	(121)	–
تسوية بدل الخسائر للسنة الجارية	(31)	(385)
الرصيد الختامي لبدل الخسائر المتعلق بالحسابات المستحقة القبض	**88**	**240**

الملاحظة 8
الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الرسوم المؤجلة	862	392
السلف المقدمة إلى الموظفين	307	425
السُلف المقدّمة للبائعين	–	47
السُلف المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	278	35
أصول أخرى	18	40
مجموع الأصول الأخرى (المتداولة)	**1 465**	**939**

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الرسوم المؤجلة	212	183
مجموع الأصول الأخرى (غير المتداولة)	**212**	**183**

116 - تشير الرسوم المؤجلة (المتداولة وغير المتداولة) أساسا إلى خدمات متعددة السنوات لصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات قدرها 0,920 مليون دولار ومدفوعات سلفيات سفر قدرها 0,154 مليون دولار.

117 - وتشمل الأصول الأخرى المتداولة وغير المتداولة أساسا السلف المقدمة للموظفين في إطار منح التعليم والمبالغ المدفوعة مسبقاً للبائعين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى مقابل السلع أو الخدمات المقرر تقديمها. وهي تشمل أيضا إيداعات الضمان الموضوعة في عهدة الملّاك في إطار اتفاقات الإيجار.

الملاحظة 9
الممتلكات والمنشآت والمعدات

118 - بلغت القيمة الدفترية الصافية للممتلكات والمنشآت والمعدات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما قدره 11,517 مليون دولار (2022: 12,582 مليون دولار). وأجري استعراض لاضمحلال القيمة، ولم تسجَّل أي حالة تنطوي على اضمحلال كبير للقيمة. ولم يكن لدى الآلية أي أصول تراثية مهمة في وقت إعداد البيانات المالية.

119 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصرفت الآلية في ممتلكات ومعدات مُستهلكة تماما تتألف أساسا من معدات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبحت متقادمة أو اعتُبر أنها تنطوي على اختلافات حددتها عمليات التحقّق المادي.

120 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت رسملة إضافات إلى معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قدرها 0,854 مليون دولار، تتعلق أساسا بتحديث الخواديم والمعدات الشبكية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	البنية التحتية	المباني	الأثاث والتجهيزات الثابتة	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المركبات	الآلات والمعدات	الأصول قيد التشييد	المجموع
التكلفة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	1 802	8 273	433	16 962	1 634	1 688	–	30 792
الأصول المضافة	–	–	187	854	–	24	–	1 065
الأصول المتصرف فيها	–	–	(90)	(1 218)	(265)	(34)	–	(1 607)
التغيرات الأخرى	–	–	–	–	–	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 802**	**8 273**	**530**	**16 598**	**1 369**	**1 678**	**–**	**30 250**
الاستهلاك المتراكم واضمحلال القيمة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	545	2 151	321	12 900	1 213	1 080	–	18 210
الاستهلاك واضمحلال القيمة	98	388	30	1 392	95	116	–	2 119
الأصول المتصرف فيها	–	–	(88)	(1 216)	(258)	(34)	–	(1 596)
التغيرات الأخرى	–	–	–	–	–	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**643**	**2 539**	**263**	**13 076**	**1 050**	**1 162**	**–**	**18 733**
صافي القيمة الدفترية								
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	1 257	6 122	112	4 062	421	608	–	12 582
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**1 159**	**5 734**	**267**	**3 522**	**319**	**516**	**–**	**11 517**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	البنية التحتية	المباني	الأثاث والتجهيزات الثابتة	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المركبات	الآلات والمعدات	الأصول قيد التشييد	المجموع
التكلفة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	1 690	8 074	453	18 735	1 507	1 350	104	31 913
الأصول المضافة	112	95	7	1 087	319	446	–	2 066
الأصول المتصرف فيها	–	–	(27)	(2 860)	(192)	(108)	–	(3 187)
التغيرات الأخرى	–	104	–	–	–	–	(104)	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**1 802**	**8 273**	**433**	**16 962**	**1 634**	**1 688**		**30 792**
الاستهلاك المتراكم واضمحلال القيمة								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	451	1 738	299	14 047	1 257	1 025	–	18 817
الاستهلاك واضمحلال القيمة	94	413	49	1 713	32	107	–	2 408
الأصول المتصرف فيها	–	–	(27)	(2 860)	(76)	(108)	–	(3 071)
التغيرات الأخرى	–	–	–	–	–	56	–	56
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**545**	**2 151**	**321**	**12 900**	**1 213**	**1 080**	**–**	**18 210**

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	البنية التحتية	المباني	الأثاث والتجهيزات الثابتة	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المركبات	الآلات والمعدات	الأصول قيد التشييد	المجموع
صافي القيمة الدفترية								
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	1239	6 336	154	4 688	250	325	104	13 096
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**1 257**	**6 122**	**112**	**4 062**	**421**	**608**	**–**	**12 582**

الملاحظة 10
الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2023	البرامجيات المستحدثة داخليا	البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	المجموع
التكلفة			
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	468	967	1 435
الأصول المضافة	–	–	–
الأصول المتصرف فيها	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**468**	**967**	**1 435**
الإهلاك المتراكم واضمحلال القيمة			
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	468	805	1 273
الإهلاك واضمحلال القيمة	–	53	53
الأصول المتصرف فيها	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**468**	**858**	**1 326**
صافي القيمة الدفترية			
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	–	162	162
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**–**	**109**	**109**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	البرامجيات المستحدثة داخليا	البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	المجموع
التكلفة			
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	468	967	1 435
الأصول المضافة	–	–	–
الأصول المتصرف فيها	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**468**	**967**	**1 435**
الإهلاك المتراكم واضمحلال القيمة			
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	468	729	1 197

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	البرامجيات المستحدثة داخليا	البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	المجموع
الإهلاك واضمحلال القيمة	–	76	76
الأصول المتصرف فيها	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**468**	**805**	**1 273**
صافي القيمة الدفترية			
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	–	238	238
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**–**	**162**	**162**

الملاحظة 11

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
الحسابات المستحقة الدفع للبائعين (الحسابات المستحقة الدفع)	926	793
الحسابات المستحقة الدفع – حسابات أخرى	837	913
المستحقات مقابل السلع والخدمات	410	333
الحسابات المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى	–	278
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة (المتداولة)	**2 173**	**2 317**

121 - الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة البالغة 2,173 مليون دولار (2022: 2,317 مليون دولار) تتألف أساسا من حسابات مستحقة الدفع للبائعين بقيمة 0,926 مليون دولار (2022: 0,793 مليون دولار)، وحسابات أخرى مستحقة الدفع بقيمة 0,837 مليون دولار (2022: 0,913 مليون دولار) تشمل 0,538 مليون دولار (2022: 0,504 مليون دولار) لمرافق الاحتجاز و 0,030 مليون دولار (2022: 0,138 مليون دولار) لأتعاب أفرقة الدفاع.

الملاحظة 12

المبالغ المقبوضة سلفا

122 - تمثل المبالغ المقبوضة سلفا الأنصبة المقررة المحصلة مقدما أو المدفوعات الزائدة الواردة من الدول الأعضاء، وقد بلغت 0,382 مليون دولار في عام 2023 (2022: 0,289 مليون دولار).

الملاحظة 13
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*الخصوم المتداولة*	*الخصوم غير المتداولة*	*المجموع*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	1 430	65 966	67 396
الإجازة السنوية	399	3 144	3 543
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	673	4 749	5 422
المجموع الفرعي: الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	**2 502**	**73 859**	**76 361**
التذييل دال/تعويضات العاملين	111	2 204	2 315
الخصوم المتعلقة بالاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية	–	–	–
المرتبات والبدلات المستحقة	4 266	446	4 712
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**6 879**	**76 509**	**83 388**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	*الخصوم المتداولة*	*الخصوم غير المتداولة*	*المجموع*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	1 157	57 623	58 780
الإجازة السنوية	456	3 382	3 838
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	827	5 176	6 003
المجموع الفرعي: الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	**2 440**	**66 181**	**68 621**
التذييل دال/تعويضات العاملين	37	693	730
الخصوم المتعلقة بالاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية	10	–	10
المرتبات والبدلات المستحقة	5 293	436	5 729
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**7 780**	**67 310**	**75 090**

123 - يتولى خبراء اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة وبرنامج تعويضات العاملين في إطار التذييل دال الملحق بالنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة، وفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويجرى تقييم اكتواري شامل كل سنة.

124 - ويوفر برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المؤهلين تغطية مستمرة بالتأمين الصحي طوال فترة تقاعدهم وفقا لنفس خطط التأمين الصحي المتاحة للموظفين العاملين. وتُستعرَض معدلات الأقساط المقررة لجميع خطط التأمين الصحي من هذا القبيل، وعند الاقتضاء، يجري تنقيحها سنويا لضمان وجود مستوى كاف من الاحتياطيات التشغيلية للإنفاق على كل خطة.

125 - وتحدد الجمعية العامة نسب الاشتراك في خطط التأمين الصحي بين حصة المنظمة وحصة الموظف. وفي الوقت الراهن، تبلغ حصة مساهمة المنظمة في الاشتراكات مقارنة بحصة الموظفين العاملين

والموظفين المتقاعدين في خطط التأمين الصحي 2 إلى 1 بالنسبة لجميع خطط التأمين في الولايات المتحدة، و 1 إلى 1 بالنسبة للخطط خارج الولايات المتحدة التي يديرها المقر، و 3 إلى 1 بالنسبة لخطة التأمين الطبي للموظفين المعينين محلياً في مراكز عمل معينة خارج المقار.

126 - ويُموّل برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولاً بأول عندما يحصل المتقاعدون على الاستحقاقات الطبية، وتعزى زيادة التكاليف أساسا إلى تغير الخصائص الديمغرافية، وتغير متوسط العمر المتوقع، وارتفاع تكاليف خدمات الرعاية الصحية. وللتصدي لتزايد تكاليف التأمين الصحي، اتُّخذت على مر السنين مبادرات لاحتواء التكاليف مع ضمان استمرار حصول المشتركين على الغطاء التأميني المناسب لتلبية احتياجاتهم من الرعاية الصحية. ويتم التحكم في تكاليف التأمين الصحي بالطريقة التي تُنظم بها الخطط ومن خلال استعراض مستمر لأحكام الخطط والاستحقاقات التي توفرها.

127 - وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 243/70 بأن ينشئ حسابا فرعيا في إطار الآلية للقيام، على أساس الدفع أولا بأول، بإدارة الاحتياجات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين وأزواجهم الباقين على قيد الحياة (الملاحظة 14) والاحتياجات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين السابقين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عقب إغلاق المحكمتين. وتُعرض في الملاحظة 23 أرصدة الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة للقضاة والموظفين في كل حساب فرعي.

التقييم الاكتواري: الخصوم المحددة المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة

128 - ترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية التي استُخدمت لتحديد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في التقييم الذي أجري في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023:

معدلات الخصم

(بالنسبة المئوية)

الافتراضات	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
معدلات الخصم: 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	5,34	5,11	5,10
معدلات الخصم: 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	4,56	4,95	4,91

129 - ومنحنيات العائد المستخدمة في حساب معدلات الخصم فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري هي تلك التي وضعتها شركة أون هويت (Aon Hewitt)، وهي شركة استشارية مختصة في رأس المال البشري والشؤون الإدارية، ويتسق ذلك مع ما قررته فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية من أجل مواءمة الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

130 - وتشمل الافتراضات الأخرى التي كان لها أثر على الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المقيّمة اكتواريا، إضافة إلى معدلات الخصم التي نوقشت أعلاه، التغيرات في تكلفة المطالبات للفرد الواحد حسب العمر. ويبين الجدول أدناه افتراض تكلفة المطالبات للفرد الواحد في سن 65 عاما.

تكلفة المطالبات للفرد الواحد (في سن 65 عاما)

(بدولارات الولايات المتحدة)

الخطة	*2023*	*2022*
الخطط في الولايات المتحدة		
إيتنا (Aetna)/خطة التأمين الصحي لنيويورك (HIP)/منظمة حفظ الصحة (HMO) – دون خطة ميديكير (Medicare)	12 562	16 341
إيتنا/خطة التأمين الصحي لنيويورك/منظمة حفظ الصحة - خطة ميديكير	9 748	11 351
خطة بلوكروس (Blue Cross) – دون خطة ميديكير	13 837	12 990
خطة بلوكروس – خطة ميديكير	8 000	11 107
الخطط خارج الولايات المتحدة		
خطط سيغنا الخطة العالمية (Cigna WWP)	3 494	3 808
خطة التأمين الطبي (MIP) – تدار من قبل الأمم المتحدة	2 305	2 140

131 - ويحدَّث نصيب الفرد من تكاليف المطالبات المتعلقة بخطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ليعبر عن المطالبات الأخيرة والاتجاهات السابقة فيما يتعلق بالاشتراك في هذه الخطط.

الافتراضات المتعلقة بتغير تكاليف الرعاية الصحية

132 - يعكس الافتراض المتعلق بمعدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية التوقعات الحالية في الأجل القصير فيما يتعلق بالتغيرات في تكلفة خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في السنوات المقبلة. وتستند معدلات تغير تكاليف الرعاية الصحية إلى الافتراضات الطويلة الأجل التي وضعتها شركة أون هويت لمختلف العملات على النحو الوارد أدناه.

	2023			*2022*	
افتراضات تغير التكلفة	*المعدل الأولي (النسبة المئوية)*	*المعدل النهائي (النسبة المئوية)*	*فترة الانخفاض التدريجي*	*المعدل الأولي (النسبة المئوية)*	*المعدل النهائي (النسبة المئوية)*	*فترة الانخفاض التدريجي*
خطط التأمين الصحي في الولايات المتحدة بخلاف خطة ميديكير (Medicare)	8,00	3,65	7 سنوات	6,50	3,85	9 سنوات
خطة ميديكير للتأمين الطبي في الولايات المتحدة	7,40	3,65	7 سنوات	6,50	3,85	9 سنوات
خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة – سويسرا	8,00	2,35	4 سنوات	4,25	2,55	6 سنوات
خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة – منطقة اليورو	7,70	3,95	12 سنة	5,20	4,15	11 سنة

133 - ويعرض الجدول أدناه توزيع العملات المستخدمة لتحديد معدلات الخصم ومعدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية المطبقة على كل خطة. وبالنسبة للعملات بخلاف الدولار، أو اليورو، أو الفرنك السويسري، استخدم الدولار كبديل لحساب المعدلات.

(بالنسبة المئوية)

خطة الاستحقاقات	الدولار	الفرنك السويسري	اليورو
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	خطط سيغنا الخطة العالمية (Cigna WWP)	73	6	21
	خطة التأمين الطبي (MIP) – تدار من قبل الأمم المتحدة	95	–	5
	إيتنا/بلو كروس (Aetna/Blue Cross)	100	–	–
منحة العودة إلى الوطن والإجازة السنوية		100	–	–

معدلات الوفيات

134 – بالنسبة للخطط المحددة الاستحقاقات، تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل إلى الإحصاءات وجداول الوفيات المنشورة. أما الافتراضات المتعلقة بالوفيات قبل التقاعد وكذلك بالانسحاب والتقاعد فهي متسقة مع الافتراضات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لإجراء التقييم الاكتواري الخاص به. وتماشيا مع توصيات فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، جدول الوفيات بعد التقاعد المستخدم في التقييمين اللذين أجريا في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الأول/ديسمبر 2023 هو جدول الوفيات المرجّح بحسب الأعداد المقدّم من شركة باك (Buck)، وهي شركة تقدم خدمات استشارية في مجال المعاشات التقاعدية واستحقاقات الموظفين.

الافتراضات الأخرى

135 – فيما يتعلق بتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، افتُرض أن معدل التضخم في تكاليف السفر سيبلغ 2,30 في المائة (2022: 2,40 في المائة)، استنادا إلى معدل التضخم المتوقع في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين المقبلة.

136 – أما أرصدة الإجازات السنوية فقد افتُرض أنها سترتفع حسب المعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى سنة واحدة، بمعدل 8,1 في المائة؛ ومن سنتين إلى 3 سنوات، بمعدل 4,1 في المائة؛ ومن 4 سنوات إلى 8 سنوات، بمعدل 1,9 في المائة؛ ومن 9 سنوات إلى 15 سنة، بمعدل 1 في المائة؛ ومن 16 سنة فأكثر، بمعدل 0,4 في المائة.

137 – والمدة التقديرية لخطط الاستحقاقات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 هي كما يلي:

خطة الاستحقاقات	المدة التقديرية (السنوات)
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	19
منحة الإعادة إلى الوطن	8
الإجازة السنوية	7

138 – ويرد أدناه التغير في الخصوم المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة المعترف بها كخطط استحقاقات محددة.

التغير في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعترف بها كخطط استحقاقات محددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*منحة الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**58 780**	**6 003**	**3 838**	**68 621**
تكلفة الخدمة الحالية	1 269	305	362	1 936
الفوائد على الالتزامات	3 102	278	184	3 564
مجموع التكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	**4 371**	**583**	**546**	**5 500**
الاستحقاقات المدفوعة	(1 398)	(1 135)	(479)	(3 012)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرةً في بيان التغيرات في صافي الأصول	5 643	(29)	(362)	5 252
بسبب التغيرات في الافتراضات المالية	9 809	69	69	9 947
بسبب التغيرات في الافتراضات الديمغرافية	(380)	(21)	(3)	(404)
بسبب التسويات القائمة على التجربة	(3 786)	(77)	(428)	(4 291)
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحدَّدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**67 396**	**5 422**	**3 543**	**76 361**

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*منحة الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2022	**77 749**	**8 108**	**5 291**	**91 148**
تكلفة الخدمة الحالية	1 882	290	481	2 653
الفوائد على الالتزامات	2 520	195	135	2 850
مجموع التكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	**4 402**	**485**	**616**	**5 503**
الاستحقاقات المدفوعة	(1 217)	(869)	(479)	(2 565)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرةً في بيان التغيرات في صافي الأصول	(22 154)	(1 721)	(1 590)	(25 465)
بسبب التغيرات في الافتراضات المالية	(18 968)	(1 415)	(745)	(21 128)
بسبب التغيرات في الافتراضات الديمغرافية	–	–	–	–
بسبب التسويات القائمة على التجربة	(3 186)	(306)	(845)	(4 337)
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**58 780**	**6 003**	**3 838**	**68 621**

139 - زاد إجمالي الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 8,298 ملايين دولار في عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى تحقيق زيادة صافيها 7,740 ملايين دولار في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المحددة بالنسبة للآلية لتبلغ ما مجموعه 76,361 مليون دولار لعام 2023. وتُعزى هذه الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المحددة إلى خسارة اكتوارية إجمالية قدرها 5,252 ملايين دولار للآلية. وتُعزى الخسارة الاكتوارية إلى حدوث خسارة قدرها 9,947 ملايين دولار بسبب التغيرات في الافتراضات المالية، يقابلها جزئياً مكسب قدره 4,291 ملايين دولار يتعلق بالتسويات القائمة على التجربة

ومكسب قدره 0,404 مليون دولار بسبب التغيرات في الافتراضات الديمغرافية في التقييم الاكتواري الأخير. ويتكون الفرق المتبقي من الاستحقاقات المدفوعة التي تقابلها تكاليف الخدمة والتزامات الفوائد وانخفاض في المرتبات والبدلات المستحقة، وزيادة في الخصوم المتعلقة بالتذييل دال/تعويضات العاملين.

140 - وترجع أساسا الزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين المعترف بها كخطط استحقاقات محدّدة في عام 2023 إلى زيادة الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، التي تُعزى إلى خسارة اكتوارية قدرها 5,643 ملايين دولار، وترجع أساسا إلى حدوث خسارة قدرها 9,809 ملايين دولار بسبب التغيرات في الافتراضات المالية وتحقيق مكسب قدره 3,786 ملايين دولار بفضل التسويات القائمة على التجربة.

التقييم الاكتواري: تحليل درجة حساسية معدلات الخصم

141 - تحدُث التغيرات في معدلات الخصم بفعل منحنى الخصم، الذي يُحسب استنادا إلى سندات الشركات. وتتباين أسواق السندات خلال سنة الإبلاغ، ويؤثر هذا التقلب على الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم. وإذا تغير الافتراض المتعلق بمعدلات الخصم بنسبة 0,5 في المائة، فسيكون تأثيره في الالتزامات على النحو التالي:

أثر التغيرات في معدل الخصم على الالتزامات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
31 كانون الأول/ديسمبر 2023:			
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(5 849)	(167)	(114)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(9)	(3)	(3)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	6 697	179	122
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	10	3	3
31 كانون الأول/ديسمبر 2022:			
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	(4 796)	(194)	(145)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(8)	(3)	(4)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,5 في المائة	5 446	206	30
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	9	3	1

التقييم الاكتواري: تحليل درجة حساسية التكاليف الطبية

142 - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل المتوقع لزيادة التكاليف الطبية في المستقبل. ويُنظر عند تحليل درجة الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى، مثل معدل الخصم، على حالها. وإذا تغير

الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة 0,5 في المائة، فسيؤثر ذلك في قياس الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة، على النحو التالي:

أثر التغيرات في المعدلات المفترضة لاتجاه التكاليف الطبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الزيادة	*النقصان*
31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (التغير بنسبة 0,5 في المائة):		
الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	6 479	(5 721)
الأثر على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	518	(445)
31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (التغير بنسبة 0,5 في المائة):		
الأثر على الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	5 311	(4 722)
الأثر على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	477	(417)

معلومات أخرى عن الخطط المحددة الاستحقاقات

143 - الاستحقاقات المدفوعة عن عام 2023 هي تقديرات لما كان سيُدفع للموظفين المنتهية خدمتهم و/أو المتقاعدين خلال السنة بناءً على نمط حيازة الحقوق في إطار كل من الخطط التالية: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستبدال رصيد الإجازة السنوية. وترد في الجدول أدناه تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحددة (القيمة الصافية بعد خصم اشتراكات المشتركين في هذه الخطط).

تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحددة، بعد خصم اشتراكات المشتركين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
2024	1 430	673	399	2 502
2023	1 398	1 135	479	3 012

معلومات عن السنوات السابقة: مجموع الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية في 31 كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*	*2021*	*2020*	*2019*	*2018*
القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	76 361	68 621	91 148	95 517	85 645	117 290

144 - ولم تمول الخصوم المحددة المتعلقة بالاستحقاقات. وتقدم الميزانية ذات الصلة على أساس الخبرة المكتسبة في المطالبات في السنوات السابقة.

التقييم الاكتواري لتكاليف التذييل دال/تعويضات العاملين: الافتراضات

145 - تقيَّم الخصوم المتعلقة بتعويضات العاملين تقييما اكتواريا. وتحدَّد الخصوم من واقع الاستحقاقات المتوقعة، التي تزيد تحت بند بدل غلاء المعيشة، وتنخفض تحت بند استحقاقات الوفاة، ثم تخضع لعملية خصم لتحديد قيمتها الحالية. وتستند الالتزامات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، المقدرة بمبلغ 2,315 مليون دولار (2022: 0,730 مليون دولار) إلى تقييم اكتواري في التاريخ ذاته. ويمكن تفسير الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالتذييل دال البالغة 1,585 مليون دولار بشكل أساسي بزيادة قدرها 1,541 مليون دولار في تكلفة الخدمة بسبب تغييرات في مطالبات تعويض العاملين. وبلغت الخسائر الاكتوارية 0,044 مليون دولار في عام 2023 (2022: مكاسب اكتوارية قدرها 0,208 مليون دولار).

146 - ويبلغ معدل تسوية غلاء المعيشة لعام 2023 على النحو الذي حددته شركة أون هويت 2,3 في المائة (2,4 في المائة في عام 2022) ويحسب باستخدام معدلات التضخم في الأسواق. وعلى غرار ما جرى في الخصوم المتعلقة باستحقاقات محددة، استُخدمت منحنيات العائد التي وضعتها شركة أون هويت لتحديد الالتزامات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتُستخدم في التذييل دال/تعويضات العاملين افتراضاتٌ للوفيات تستند إلى الجداول الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية.

تحليل حساسية التكاليف المتعلقة بالتذييل دال/تعويضات الموظفين

147 - يُنظر عند تحليل درجة الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في تسوية غلاء المعيشة وإلى التغيرات في معدلات الخصم المفترضة. وأي تغيير بنسبة 1 في المائة في تسوية غلاء المعيشة وبنسبة 1 في المائة في معدلات الخصم المفترضة سيؤثر على قياس الالتزام المتعلق بالتذييل دال على النحو المبين في الجدول التالي:

التكاليف المتعلقة بالتذييل دال: أثر التغير بنسبة 1 في المائة في حساسية تسوية غلاء المعيشة على خصوم نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
زيادة تسوية غلاء المعيشة بنسبة 1 في المائة	374	113
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	16	15
نقصان تسوية غلاء المعيشة بنسبة 1 في المائة	(302)	(92)
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(13)	(13)

التكاليف المتعلقة بالتذييل دال: أثر التغيرات في معدل الخصم المفترض على خصوم نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

	الزيادة	*النقصان*
31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (التغير بنسبة 1 في المائة):		
الأثر على خصوم نهاية السنة	(283)	354

	الزيادة	*النقصان*
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(12)	15
31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (التغير بنسبة 1 في المائة):		
الأثر على خصوم نهاية السنة	(86)	107
كنسبة مئوية من خصوم نهاية السنة	(12)	15

تمويل التكاليف المتعلقة بالتذييل دال/تعويضات العاملين

148 - لم تمول الخصوم الناشئة عن التذييل دال/تعويضات العاملين. وتقدم الميزانية ذات الصلة على أساس الخبرة المكتسبة في المطالبات في السنوات السابقة.

المرتبات والبدلات المستحقة

149 - يتصل جزء كبير من المرتبات والبدلات المستحقة بعملية تقليص عدد الموظفين وانتهاء الخدمة المتوقع لأكثر من 100 موظف من موظفي الآلية. واعتُرف بالمستحقات المتعلقة بالإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية وغيرها من استحقاقات انتهاء الخدمة للموظفين المغادرين للآلية وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة وأبلغ عنها في إطار المرتبات والبدلات المستحقة بمبلغ إجمالي قدره 3,379 ملايين دولار (2022: 3,983 ملايين دولار).

150 - وتتألف المرتبات والبدلات المستحقة المتبقية في نهاية السنة أساسا من استحقاقات إجازة زيارة الوطن (0,485 مليون دولار (2022: 0,586 مليون دولار)) والمستحقات المتعلقة بمنحة الإعادة إلى الوطن التي تدفع للموظفين السابقين بخلاف الموظفين المتوقع انتهاء خدمتهم المذكورين في الفقرة أعلاه والبدلات الأخرى (0,848 مليون دولار (2022: 1,170 مليون دولار)).

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

151 - ينص النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على أن يجري مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل بواسطة الخبير الاستشاري الاكتواري. والممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هي إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول صندوق المعاشات التقاعدية الحالية وأصوله المقدَّرة في المستقبل كافية للوفاء بخصومه.

152 - ويتكون الالتزام المالي للآلية تجاه صندوق المعاشات التقاعدية من الاشتراكات المقررة عليها، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حاليا 7,9 في المائة للمشتركين و 15,8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات قد تلزم لتغطية أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا لجأت الجمعية العامة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26، بعد أن يتبين وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات لتغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منظمة عضو خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

153 - وأُنجزَ أحدث تقييم اكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري إجراء التقييم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وقام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراك في الفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

154 - وأسفر التقييم الاكتواري الذي أُجري حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن نسبة تمويل من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بلغت 117,0 في المائة (2019: 107,1 في المائة). وبلغت نسبة التمويل 158,2 في المائة عند أخذ النظام الحالي لتسويات المعاشات التقاعدية في الحسبان.

155 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، بالنظر إلى أن القيمة الاكتوارية للأصول قد تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويُضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد لجأت إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26.

156 - وفي حالة اللجوء إلى المادة 26 بسبب حدوث عجز اكتواري، إما خلال تنفيذ صندوق المعاشات التقاعدية عملياته الجارية أو بسبب إنهاء خطة المعاشات التقاعدية للصندوق، ستستند مدفوعات العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو إلى مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وقد بلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و 2021 و 2022) ما قدره 937,68 8 مليون دولار، ساهمت الآلية بنسبة 0,27 في المائة منها.

157 - وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي سددتها الآلية للصندوق 6,773 ملايين دولار (2022: 7,337 ملايين دولار). وتبلغ الاشتراكات المتوقعة المستحقة في عام 2024 ما يقارب 5,508 ملايين دولار.

158 - ويجوز إنهاء العضوية في صندوق المعاشات التقاعدية بقرار من الجمعية العامة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس الصندوق. وتُدفع إلى المنظمة المنتهية عضويتها حصةٌ تناسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ الإنهاء تُخصص حصرا لصالح مَن كان من موظفيها مشترِكا في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد مجلس صندوق المعاشات التقاعدية المبلغ استنادا إلى تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

159 - ويُجري مجلس مراجعي الحسابات مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم في كل عام تقريراً عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق وإلى الجمعية العامة. ويُصدر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق على العنوان: www.unjspf.org.

الملاحظة 14
الخصوم المتعلقة بأتعاب القضاة وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
المعاشات التقاعدية للقضاة (تقييم الاستحقاقات المحددة)	36 525	38 048
المجموع	**36 525**	**38 048**
الخصوم المتداولة	2 934	2 988
الخصوم غير المتداولة	33 591	35 060
المجموع	**36 525**	**38 048**

160 - بالنسبة للتقييمات الاكتوارية لعام 2023، كان منحنى العائد المستخدم في حساب معدل الخصم هو ذلك الذي وضعته شركة أون هويت للدولار نظرا لأن مرتبات القضاة مقوَّمة بالدولار ولا يمكن التيقّن من العملة التي ستدفع بها المعاشات التقاعدية في المستقبل. والافتراضات الأساسية المستخدمة لتقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 هي معدل الخصم البالغ 4,98 في المائة (2022: 5,18 في المائة) ومعدل التضخم البالغ 2,30 في المائة (2022: 2,40 في المائة) خلال السنوات العشرين المقبلة. وافتُرض أن الزيادة في المرتبات ستكون مساوية لمعدل التضخم نظرا لأن نظم المعاشات التقاعدية مرتبطة بالمرتبات.

161 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها 243/70، بأن ينشئ حسابا فرعيا في إطار الآلية يتناول الاحتياجات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين من العمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأزواجهم الباقين على قيد الحياة.

التغير في الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة المعترف بها كخطط استحقاقات محددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
صافي الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير	**38 048**	**51 104**
تكلفة الخدمة الحالية	–	–
تكلفة الفائدة	1 885	1 407
مجموع التكاليف المعترف بها في بيان الأداء المالي	**1 885**	**1 407**
الاستحقاقات المدفوعة	(3 256)	(3 184)
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية المعترف بها مباشرةً في بيان التغيرات في صافي الأصول	(152)	(11 279)
صافي الخصوم المعترف بها في 31 كانون الأول/ديسمبر	**36 525**	**38 048**

162 - بسبب دمج المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تتحمل الآلية الآن الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة للقضاة المتقاعدين من العمل في المحكمتين السابقتين، إضافة

إلى الخصوم المتعلقة بالرئيس، وهو القاضي الوحيد المتفرغ في الآلية. وتعزى المكاسب الاكتوارية أساسا إلى مكاسب في التسويات القائمة على التجربة قدرها 0,486 مليون دولار، قابلتها خسائر بسبب التغيرات في الافتراضات المالية قدرها 0,333 مليون دولار.

الملاحظة 15

المخصصات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المبالغ المقيَّدة لحساب الدول الأعضاء	*الدعاوى والمطالبات*	*المجموع*
المخصصات في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**20 555**	**–**	**20 555**
التغير في المخصصات			
المبالغ المستخدمة	(10 203)	–	(10 203)
المخصصات الإضافية المرصودة	12 965	–	12 965
المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (المتداولة)	**23 317**	**–**	**23 317**

163 - رُصد مخصص للمبالغ المقيّدة لحساب الدول الأعضاء قدره 23,317 مليون دولار في البيانات المالية، منه مبلغ 3,772 ملايين دولار يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومبلغ 5,445 ملايين دولار يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومبلغ 14,100 مليون دولار يتعلق بالآلية. وتشمل المخصصات وفورات من فترات سابقة، وإلغاء التزامات، والرصيد الحر من اعتمادات عام 2023، وإيرادات أخرى.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المقيَّدة لحساب الدول الأعضاء	*المحكمة الجنائية الدولية لرواندا*	*المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة*	*الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين*	*المجموع*
المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**1 617**	**2 394**	**16 545**	**20 555**
المبالغ المستخدمة				
إلغاء التزامات عام 2020 والوفورات المتحققة من فترات سابقة	(705)	(1 055)	(1 270)	(3 030)
الرصيد الحر من اعتمادات عام 2021	–	–	(7 173)	(7 173)
المجموع الفرعي	**(705)**	**(1 055)**	**(8 443)**	**(10 203)**
المخصصات الإضافية المرصودة				
إلغاء التزامات عام 2022 والوفورات المتحققة من فترات سابقة	–	–	959	959
الإيرادات	2 860	4 106	973	7 939
الرصيد الحر من اعتمادات عام 2023	–	–	4 067	4 067
المجموع الفرعي	**2 860**	**4 106**	**5 999**	**12 965**
المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**3 772**	**5 445**	**14 100**	**23 317**

الملاحظة 16

التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر

164 - يتألف صافي الأصول من الفائض/العجز المتراكم، الذي يمثل الحقوق المتبقية في أصول الآلية بعد خصم جميع التزاماتها. وتمثل الأرصدة المقيَّدة رصيد الصندوق المخصص لمشروع تشييد مرافق في أروشا من أجل محفوظات الآلية (انظر قرار الجمعية العامة 240/66 ألف).

165 - وانخفض رصيد صافي الأصول من 88,793 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 81,936 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويتأثر رصيد صافي الأصول، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في السنة، بأثر اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2023 بقيمة 0,121 مليون دولار.

166 - وتعزى التغيرات في صافي الأصول بشكل أساسي إلى خسارة اكتوارية إجمالية قدرها 5,144 ملايين دولار في الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة وتعويضات العاملين والخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة، ونتيجة إيجابية صافية قدرها 1,222 مليون دولار فيما يتعلق بتغيرات القيمة العادلة للاستثمارات التي تُسجل الآن مباشرة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، وعجز إجمالي قدره 3,056 ملايين دولار نجم عن الأداء خلال العام.

الملاحظة 17

الإيرادات

الأنصبة المقررة

167 - قُيِّدت لصالح الآلية الأنصبة المقررة للسنة وقدرها 68,980 مليون دولار (2022: 79,339 مليون دولار) وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وسياسات الأمم المتحدة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023
الأنصبة المقررة لعام 2023 (القرار 261/77)	81 945
إلغاء التزامات عام 2022 والوفورات المتحققة من فترات سابقة والإيرادات المسجلة بوصفها مخصصات في البيانات المالية لعام 2023	(8 898)
الرصيد الحر من الاعتمادات لعام 2023 المسجل بوصفه مخصصات في البيانات المالية لعام 2023	(4 067)
الإيرادات المتأتية من الأنصبة المقررة	**68 980**

الإيرادات الأخرى

168 - تشمل الإيرادات الأخرى إيرادات متنوعة أخرى قدرها 0,234 مليون دولار (2022: 0,108 مليون دولار)، تتألف أساسا من التكاليف المستردة مقابل الخدمات المقدمة إلى كيانات خارجية، ومكاسب العملات الأجنبية، والمكاسب من بيع الأصول الثابتة.

إيرادات الاستثمار

169 - تبلغ إيرادات الاستثمار المبلغ عنها ما قدره 7,025 ملايين دولار في عام 2023 (2022: مكاسب قدرها 0,796 مليون دولار). وبلغت إيرادات الاستثمار المتحققة في صندوق النقدية المشترك 7,025 ملايين دولار في عام 2023 (2022: 2,703 مليون دولار). وبلغ معدل العائد المتحقق في صندوق النقدية المشترك الرئيسي 4,22 في المائة (2022: 1,57 في المائة). وتعزى الزيادة في معدل العائد المتحقق بين عامي 2022 و 2023 إلى الأموال الجديدة والأموال التي تحين آجال استحقاقها التي تستثمر أو يعاد استثمارها في عام 2023 في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لأن البنك الاحتياطي الاتحادي واصل رفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة في السياسة النقدية عدة مرات خلال السنة للتصدي للتضخم، الذي ظل يتجاوز الهدف الذي حدده البنك الاحتياطي الاتحادي. وفي عام 2022، اعتُرف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة من المشاركة في صندوق النقدية المشترك بالفائض والعجز، ولكن في عام 2023 اعتُرف بها مباشرة في صافي الأصول/حقوق الملكية، نتيجة لاعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت النتيجة غير المتحققة من مشاركة صندوق النقدية المشترك هي مكسب قدره 1,222 مليون دولار (2022: خسارة قدرها 1,907 مليون دولار).

الملاحظة 18

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

170 - تشمل مرتباتُ الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وموظفي المساعدة المؤقتة العامة، وتسويات مقر العمل، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. أما البدلات والاستحقاقات فتشمل استحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية وإعانات التأمين، وبدلات انتداب الموظفين والإعادة إلى الوطن والمشقة والبدلات الأخرى.

171 - ويمكن تفسير الانخفاض العام في مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم أساسا باستمرار تقليص حجم الآلية وانخفاض مستويات الملاك الوظيفي.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
المرتبات والأجور	41 808	48 721
المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمين	13 692	13 092
الاستحقاقات الأخرى	1 444	2 873
مجموع مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	**56 944**	**64 686**

أتعاب القضاة وبدلاتهم

172 - تشمل أتعاب القضاة وبدلاتهم المعاشات التقاعدية للقضاة السابقين والحاليين، فضلا عن أتعاب تشمل السفر والبدلات الأخرى. وتعزى الزيادة في المعاشات التقاعدية للقضاة إلى ارتفاع تكلفة الفائدة لهذا

العام. وزادت الأتعاب بسبب زيادة النشاط القضائي في عام 2023، نظرا لأن جدوى محاكمة كابوغا كانت قيد المراجعة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
أتعاب القضاة	1 597	1 238
المعاشات التقاعدية للقضاة	1 867	1 392
أتعاب القضاة وبدلاتهم	**3 464**	**2 630**

الخدمات التعاقدية

173 - تتألف مصروفات الخدمات التعاقدية من الرسوم المدفوعة للأفراد مقابل الخدمات المقدمة إلى الآلية، كالخدمات الاستشارية والشهود الخبراء والمترجمين الشفويين وأفراد الشرطة التنزانية. وتتعلق الزيادة في الخدمات التعاقدية أساسا بزيادة الاستعانة بالمتعاقدين الأفراد لتوفير الخدمات الأمنية في أروشا، بعد تقليص كبير في عدد موظفي الأمن في نهاية عام 2022.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الخبراء الاستشاريون والمتعاقدون الأفراد	1 194	424
مجموع الخدمات التعاقدية	**1 194**	**424**

اللوازم والمواد المستهلكة

174 - يشمل هذا البند المواد المستهلكة وقطع الغيار والوقود، على النحو المبين في الجدول أدناه.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الوقود ومواد التشحيم	164	147
حصص الإعاشة	45	56
قطع الغيار	135	81
المواد المستهلكة	303	219
المجموع	**647**	**503**

السفر

175 - تشمل مصروفاتُ السفر سفرَ جميع الموظفين والعاملين من غير الموظفين الذي لا يُعتبر من بدلات/استحقاقات الموظفين. وسفر الموظفين هو السفر الرسمي اللازم للاضطلاع بأنشطة الآلية وللتدريب.

أما السفر لأغراض تمثيل الآلية فهو السفر الذي يقوم به الخبراء وغيرهم للمشاركة في الاجتماعات والجولات الدراسية. ويعود الانخفاض في مصروفات السفر مقارنة بعام 2022 أساسا إلى انخفاض النشاط القضائي. وقد جرى تنقيح تقسيم مصروفات السفر بين الموظفين والممثلين في عام 2023 وعُدِّل عرض الأرصدة المقارنة وفقا لذلك.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
سفر الموظفين	1 196	1 308
سفر الممثلين	153	299
المجموع	**1 349**	**1 607**

مصروفات التشغيل الأخرى

176 - تشمل مصروفات التشغيل الأخرى الخدمات التعاقدية الأخرى، والصيانة، والمرافق العامة، والتدريب، وخدمات الأمن، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، وبدلات خسائر الحسابات المستحقة القبض، ومصروفات المشطوبات، والضيافة والحفلات الرسمية، وخسائر صرف العملات الأجنبية، والخسائر الناجمة عن بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات، والتبرع بالأصول/نقلها.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	ملاحظة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الخدمات التعاقدية		8 813	8 728
شراء السلع		365	631
شراء الأصناف غير الملموسة		396	612
الإيجار - المكاتب وأماكن العمل	21	3 403	2 856
الإيجار - المعدات	21	32	47
الصيانة والتصليح		454	254
بدلات خسائر الحسابات المستحقة القبض ومصروفات المشطوبات		(27)	(386)
مصروفات تشغيل أخرى/متنوعة		89	640
المجموع		**13 525**	**13 382**

177 - وتشمل الخدمات التعاقدية رسوم شركات النقل الجوي والبري، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمرافق، وخدمات الأمن، والخدمات القانونية (التي تشمل الرسوم المدفوعة إلى أفرقة الدفاع والتكاليف المتصلة بخدمات الاحتجاز)، وخدمات مراجعة الحسابات، والتدريب، والمرافق العامة، والشحن، وغيرها من الخدمات مثل الترجمة التحريرية وتدوين المحاضر الحرفية.

178 - وتعزى الزيادة في تكلفة إيجار المكاتب والمباني أساسا إلى زيادة الإيجار في لاهاي، نتيجة الجمع بين التسوية السنوية لتكلفة المعيشة وصرف العملات.

179 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى/المتنوعة بشكل أساسي رسوم الخدمات المقدمة من مؤسسات الأمم المتحدة، وأقساط التأمين، ورسوم الخدمات المصرفية.

مصروفات التشغيل الأخرى: الخدمات التعاقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
النقل	10	59
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1 415	1 572
المرافق	721	1 306
خدمات الأمن	121	123
الخدمات القانونية - محامو الدفاع	542	923
الخدمات القانونية - خدمات الاحتجاز	2 467	2 426
خدمات قانونية أخرى	–	26
التدريب	183	212
المرافق العامة	2 220	809
الشحن	14	92
الخدمات الإدارية وخدمات مراجعة الحسابات	443	345
خدمات تعاقدية أخرى	677	835
المجموع	**8 813**	**8 728**

180 - وتُعزى الزيادة في مصروفات الخدمات التعاقدية خلال عام 2023 في المقام الأول إلى الزيادة في مصروفات المرافق العامة بمبلغ 1,411 مليون دولار، يقابلها جزئيا انخفاض في المرافق بقيمة 0,585 مليون دولار، وانخفاض في مصروفات الخدمات القانونية - محامو الدفاع بقيمة 0,381 مليون دولار، وانخفاض في مصروفات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بقيمة 0,157 مليون دولار.

181 - وتُعزى الزيادة في مصروفات المرافق العامة إلى زيادة تكاليف الطاقة في عام 2023. ويعزى الانخفاض في المرافق أساسا إلى مشاريع الصيانة غير المتكررة التي اكتملت في عام 2022. ويعزى الانخفاض في أتعاب محامي الدفاع إلى انخفاض النشاط القضائي في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ويتسق الانخفاض في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع تباطؤ أنشطة الآلية.

182 - وتتألف الخدمات الإدارية وخدمات مراجعة الحسابات في المقام الأول من الخدمات المالية والإدارية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وخدمات الموارد البشرية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والتكاليف المرتبطة بعمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات.

183 - وتتألف المصروفات الأخرى في المقام الأول من التكاليف المرتبطة بالمحاضر الحرفية، والترجمة التحريرية، والخدمات الطبية.

الملاحظة 19

الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

موجز الأدوات المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأدوات المالية	*الملاحظة*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول المالية			
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية[أ]			
الاستثمارات القصيرة الأجل - صندوق النقدية المشترك الرئيسي	6	106 159	91 593
الاستثمارات الطويلة الأجل - صندوق النقدية المشترك الرئيسي	6	33 208	44 353
إجمالي الاستثمارات من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية (الفائض أو العجز في السنة السابقة)		**139 367**	**135 946**
النقدية ومكافئات النقدية			
النقدية ومكافئات النقدية - صندوق النقدية المشترك الرئيسي	6	20 579	22 830
النقدية ومكافئات النقدية - صناديق أخرى	6	3	6
المجموع الفرعي لإجمالي النقدية ومكافئات النقدية بالتكلفة المهلكة		**20 582**	**22 836**
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	7	54 066	51 682
حسابات أخرى مستحقة القبض	7	403	762
الأصول الأخرى (باستثناء السُلف والمبالغ المدفوعة مسبقا)	8	–	7
المجموع الفرعي، الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية والمعاملات غير التبادلية والقروض بالتكلفة المهلكة		**54 469**	**52 451**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية		**214 418**	**211 233**
المرتبط منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوق النقدية المشترك		159 946	158 775
الخصوم المالية بالتكلفة المهلكة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	11	2 173	2 317
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية		**2 173**	**2 317**
موجز صافي الإيرادات المتأتية من الأصول المالية			
صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك	17	7 025	796
المجموع		**7 025**	**796**

(أ) جرى الاحتفاظ بالأصول المالية مقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في عام 2022.

إدارة المخاطر المالية – لمحة عامة

184 - الآلية معرَّضة للمخاطر المالية التالية:

(أ) مخاطر الائتمان؛

(ب) مخاطر السيولة؛

(ج) مخاطر السوق.

185 - مخاطر الائتمان هي احتمال الخسارة المالية الناجمة عن عدم وفاء الطرف المقابل في أداة مالية بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ مخاطر الائتمان من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات، ومن التعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض غير المسدَّدة. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات التعرُّض لمخاطر الائتمان.

186 - ومخاطر السيولة هي احتمال عدم توفر أموال كافية لدى الآلية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. والنهج الذي تتبعه الآلية في إدارة السيولة هو ضمان أن تكون لديها على الدوام السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو وقت الشدة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة الآلية.

187 - ومخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، على إيرادات الآلية أو على قيمة أصولها وخصومها المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وضبط مستويات التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة. ويكمن التعرض لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي في صندوق النقدية المشترك، ويرد بالتفصيل أدناه. وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

(أ) مخاطر أسعار الفائدة، وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو تقلب التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة. وبصورة عامة، عندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض قيمة الأوراق المالية ذات سعر الفائدة الثابت، والعكس صحيح. وتُقاس مخاطر أسعار الفائدة عموما بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت هذه المدة، ازدادت مخاطر أسعار الفائدة؛

(ب) يُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلّب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المتولّدة عنها في المستقبل بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وللآلية معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملتها الوظيفية، وهي معرَّضة لمخاطر العملات الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف. وتقضي السياسات الإدارية والمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار بأن تدير الأمم المتحدة مستوى تعرُّضها لمخاطر العملات.

إدارة المخاطر المالية: لمحة عامة عن صندوق النقدية المشترك

188 - إضافةً إلى الاحتفاظ مباشرةً بمصروفات نثرية وحسابات النثريات، تشارك الآلية في صندوق النقدية المشترك التابع لخزانة الأمم المتحدة.

189 - وخزانة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن إدارة الاستثمارات والمخاطر فيما يخص صندوق النقدية المشترك، بما في ذلك تنفيذ أنشطة الاستثمار وفقاً للمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار.

190 - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. وينصب التركيز على جودة الاستثمار والأمان والسيولة أكثر مما ينصب على عنصر الأهداف المتعلق بمعدل العائد السوقي.

191 - وتجري لجنة معنية بالاستثمار تقييما دوريا لأداء الاستثمارات، وتقيِّم كذلك مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار وتقدم توصيات لاستكمال تلك المبادئ.

192 - ويتألف صندوق النقدية المشترك الرئيسي من أرصدة حسابات مصرفية عاملة بعدة عملات واستثمارات بدولارات الولايات المتحدة. ويترتب على تجميع الأموال أثر إيجابي في أداء الاستثمارات ومخاطرها بوجه عام، وذلك بسبب وفورات الحجم، والقدرة على توزيع مخاطر منحنى العائدات على مجموعة من آجال الاستحقاق. ويُستند في تخصيص أصول صندوق النقدية المشترك (النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداته إلى الرصيد الأصلي لكل كيان مشارك.

193 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الآلية مشتركةً في صندوق النقدية المشترك الذي بلغ مجموع أصوله 584,7 11 مليون دولار (2022: 873,9 11 مليون دولار)، منها أصول قيمتها 159,946 مليون دولار مستحقة للآلية (2022: 158,775 مليون دولار)، بما في ذلك مبلغ 62,885 مليون دولار (2022: 60,534 مليون دولار) يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومبلغ 89,565 مليون دولار (2022: 86,218 مليون دولار) يخص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبلغت حصة الآلية من الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشترك 7,025 ملايين دولار كمكاسب متحققة في عام 2023، حيث تم عرض التغييرات غير المتحققة بالقيمة العادلة مباشرة في صافي الأصول في عام 2023 مع اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (2022: 0,796 مليون دولار تتكون من مكاسب متحققة بقيمة 2,703 مليون دولار تقابلها جزئيا خسائر غير متحققة بقيمة 1,907 مليون دولار).

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشترك الرئيسي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية[أ]		
الاستثمارات القصيرة الأجل	7 554 712	6 789 427
الاستثمارات الطويلة الأجل	2 397 703	3 316 889
مجموع القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	**9 952 415**	**10 106 316**
النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض المحتفظ بها بالتكلفة المهلكة		
النقدية ومكافئات النقدية - صندوق النقدية المشترك الرئيسي	1 485 897	1 707 288
إيرادات الاستثمار المستحقة	110 348	60 265
مجموع التكلفة المهلكة للأصول المالية	**1 596 245**	**1 767 553**

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**11 548 660**	**11 873 869**
خصوم صندوق النقدية المشترك الرئيسي		
الحسابات المستحقة الدفع إلى الآلية	159 946	158 775
الحسابات المستحقة الدفع إلى المشاركين الآخرين في صندوق النقدية المشترك الرئيسي	11 388 714	11 715 094
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية	**11 548 660**	**11 873 869**
صافي أصول صندوق النقدية المشترك الرئيسي	–	–

(أ) جرى الاحتفاظ بالأصول المالية مقيمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز في عام 2022.

موجز صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك الرئيسي ومصروفاته للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
إيرادات الاستثمار	488 377	178 646
المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة[أ]	–	(137 034)
إيرادات الاستثمار المتأتية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي	**488 377**	**41 612**
مكاسب/(خسائر) صرف العملات الأجنبية	9 194	(7 670)
الرسوم المصرفية	(808)	(772)
المكاسب/(الخسائر) التشغيلية من صندوق النقدية المشترك الرئيسي	**8 386**	**(8 442)**
الإيرادات والمصروفات من صندوق النقدية المشترك الرئيسي	**496 763**	**33 170**

(أ) أُبلغ عن مكاسب غير متحققة بقيمة 91,603 مليون دولار من علامة صندوق النقدية المشترك الرئيسي إلى إعادة التقييم قياسا إلى السوق في إطار بيان صافي الأصول وفقا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2023. وفي عام 2022، تم تضمين الخسارة غير المتحققة المقابلة البالغة 137,0 مليون دولار كجزء من إيرادات الاستثمار من صندوق النقدية المشترك الرئيسي.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان التي تواجه صندوق النقدية المشترك

194 - تقتضي المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار إجراء رصد متواصل لتصنيف الجدارة الائتمانية لجهات الإصدار والأطراف المقابلة. ويجوز أن تشمل استثمارات صندوق النقدية المشترك المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الدولية، والأوراق المالية التي تصدرها الوكالات الحكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوقا النقدية المشتركان في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المضمونة بأصول والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية أو في منتجات حقوق الملكية.

195 - وتنص المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار على عدم الاستثمار في إصدارات جهات تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات المحددة، وتنص على حدود قصوى لتركيز الاستثمارات في إصدارات أي جهة بعينها. وقد استوفيت هذه الشروط وقت تنفيذ الاستثمارات.

196 - والتصنيفات الائتمانية المستخدَمة لصندوقَي النقدية المشتركين هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتُستخدم تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's) ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات وشهادات الإيداع والأدوات المالية المخصومة، في حين يُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وفي نهاية السنة، كانت تصنيفات الجدارة الائتمانية على النحو المبين أدناه.

استثمارات صندوق النقدية المشترك حسب تصنيفات الجدارة الائتمانية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بالنسبة المئوية)

صندوق النقدية المشترك الرئيسي	*التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*				*التصنيفات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*				
السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)					**السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)**				
	AAA/AAAu	*AA+u/AA-/AA*	*A+*	*لا ينطبق*		*AAA/AAAu*	*AA+u/AA+/AA*	*A+*	*لا ينطبق*
ستاندرد أند بورز	37,1	62,9		0,3	ستاندرد أند بورز	33,8	65,9		0,3
	AAA/AAAu	*AA+/AA/AA-*		*لا ينطبق/غير مصنفة*		*AAA*	*AA+/AA/AA-*		*لا ينطبق/غير مصنفة*
فيتش	28,4	53,3	1,3	17,0	فيتش	61,9	22,5	0,2	15,4
	Aaa	*Aa1/Aa2/Aa3*	*A1*	*لا ينطبق*		*Aaa*	*Aa1/Aa2/Aa3*	*A1*	*لا ينطبق*
موديز	61,9	30,5		7,6	موديز	66,7	30,9		2,4
الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)					**الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)**				
	A-1+/A-1					*A-1+/A-1*			
ستاندرد أند بورز	100,0				ستاندرد أند بورز	100,0			
	F1+/F1			*غير مصنَّفة*		*F1+/F1*			*غير مصنَّفة*
فيتش	98,8			1,2	فيتش	97,7			2,3
	P-1/P2					*P-1/P2*			
موديز	100,0				موديز	100,0			
الودائع لأجل/حساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)					**الودائع لأجل/حساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)**				
	aa/aa-	*a+/a/a-*				*aa/aa-*	*a+/a/a-*		
فيتش	23,8	76,2			فيتش	35,9	64,1		

197 - وتحدد المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار واستراتيجيات مواجهة المخاطر والاستثمار بالمنظمة حدودا وقيودا معينة من أجل الحد من تعرض الحافظة لمخاطر الائتمان. وعلاوة على ذلك، هناك حد أقصى قدره 5 في المائة من أي إصدار أو طرح لسندات وحيد لم يسو بعد لكل صندوق نقدية مشترك وتخضع أي جهة إصدار جديدة لعملية استعراض ائتماني ولموافقة أمين الخزانة قبل اتخاذ قرار الاستثمار. وقد أجري تقييم للخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام تصنيف فيتش السنوي العالمي للتخلف عن السداد من خلال تطبيق معدلات التخلف عن السداد على أساس التصنيف الائتماني لكل جهة إصدار تمتلك المنظمة استثمارا فيها. وبما أن الاستثمارات تقتصر على المؤسسات ذات التصنيف العالي، فإن خسارة اضمحلال القيمة في هذا الاستثمار صغيرة نسبيا وتعتبر غير ذات أهمية.

الأدوات المالية	*طريقة حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة*	*حساب عام 2023*
الأوراق التجارية	باستخدام دراسة (فيتش) السنوية للتحولات العالمية في التخلف عن السداد والتصنيف	تعتبر غير ذات أهمية
شهادات الإيداع	باستخدام دراسة (فيتش) السنوية للتحولات العالمية في التخلف عن السداد والتصنيف	تعتبر غير ذات أهمية
الودائع لأجل	باستخدام دراسة (فيتش) السنوية للتحولات العالمية في التخلف عن السداد والتصنيف	تعتبر غير ذات أهمية
الاستثمار في السندات	باستخدام دراسة (فيتش) السنوية للتحولات العالمية في مجالي التخلف عن السداد والتصنيف	تعتبر غير ذات أهمية

إدارة المخاطر المالية: صندوق النقدية المشترك - مخاطر السيولة

198 - صندوق النقدية المشترك معرّضٌ لمخاطر السيولة المرتبطة باحتياج المشاركين إلى سحب مبالغ في غضون مهلة وجيزة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من المبالغ النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول من أجل الوفاء بالتزامات المشاركين متى حان أجلها. ويمكن أن يتوافر الجزء الأكبر من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في غضون مهلة إخطار مدتها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. لذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يتعرض لها الصندوق منخفضة.

إدارة المخاطر المالية: صندوق النقدية المشترك - مخاطر أسعار الفائدة

199 - يشكّل صندوق النقدية المشترك المصدر الأساسي لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها الآلية، حيث إن النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات ذات المعدل الثابت هي أدوات مالية تدر فوائد. وحتى تاريخ الإبلاغ، كان صندوق النقدية المشترك قد استثمر بصورة رئيسية في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، يقل حدها الأقصى عن أربع سنوات (2022: خمس سنوات). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان متوسط مدة صندوق النقدية المشترك الرئيسي يبلغ 0,65 سنة (2022: 0,77 سنة)، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انخفاض المخاطر.

200 - ويبيّن تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك إزاء مخاطر أسعار الفائدة كيف أن القيمة العادلة للصندوق الرئيسي المسجَّلة في تاريخ الإبلاغ تزداد أو تنقص إذا ما تحول منحنى العائد ككل استجابة لتغيرات أسعار الفائدة. ولما كانت هذه الاستثمارات تُحتسب بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فإنّ التغير في القيمة العادلة يمثل الزيادة أو النقصان في صافي الأصول. ويبين الجدول تأثير

التحول بمقدار 200 نقطة أساس، صعودا أو هبوطا، في منحنى العائد (100 نقطة أساس تعادل 1 في المائة). وهذه التغيرات في نقاط الأساس هي على سبيل التوضيح.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)								
	200-	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	144,78	108,58	72,38	36,19	–	(36,19)	(72,37)	(108,55)	(144,73)

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك الرئيسي إزاء مخاطر أسعار الفائدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)								
	200-	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة									
مجموع صندوق النقدية المشترك الرئيسي	168,98	126,73	84,48	42,24	–	(42,23)	(84,46)	(126,69)	(168,91)

إدارة المخاطر المالية: صندوق النقدية المشترك – مخاطر أسعار السوق الأخرى

201 – صندوق النقدية المشترك غير معرّض لمخاطر أسعار أخرى كبيرة، لأنه لا يقوم بعمليات بيع على المكشوف ولا يقترض أوراقا مالية ولا يشتري أوراقا مالية بأموال مقترضة، وكلها عوامل تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

إدارة المخاطر المالية: صندوق النقدية المشترك – التصنيفات المحاسبية والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

202 – يجري الاستثمار في صندوق النقدية المشترك بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية. وتقيم النقدية ومكافئات النقدية والحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع بالتكلفة المهلكة التي تشكل تقديرا تقريبيا معقولا للقيمة العادلة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

203 – وتُعرَّف هذه المستويات على النحو التالي:

- المستوى 1: أسعار الأصول أو الخصوم المماثلة المعلن عنها (غير المعدلة) في الأسواق النشطة.
- المستوى 2: المدخلات المتعلقة بالأصول أو الخصوم بخلاف الأسعار المعلنة المندرجة في المستوى 1، التي يمكن رصدها إما بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي كمدخلات مستمدة من الأسعار).
- المستوى 3: المدخلات المتعلقة بالأصول أو الخصوم التي لا تستند إلى بيانات للسوق قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

204 - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة في تاريخ الإبلاغ، وتحددها الجهة الوديعة المستقلة على أساس قيمة الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطةً إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة بيُسر وانتظام من وكالة للتداول أو من تاجر أو وسيط أو مجموعة صناعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة التي تجري على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعلن الذي يُستخدم للأصول المالية المحتفظ بها في صندوقي النقدية المشتركين هو سعر العرض الحالي.

205 - وتُحدَّد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات المهمة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، فإن الأداة المالية تُصنف في المستوى 2.

206 - ويرد فيما يلي عرض لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لأصول صندوق النقدية المشترك التي قيست بالقيمة العادلة في تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، ولا أي خصوم مدرجة بالقيمة العادلة، ولا أي تحويلات كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات في 31 كانون الأول/ديسمبر: صندوق النقدية المشترك الرئيسي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المستوى 1	*المستوى 2*	*المجموع*	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المجموع*
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية (الفائض أو العجز في السنة السابقة)						
سندات صادرة عن شركات	118 115	–	118 115	65 200	–	65 200
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة	2 468 680	–	2 468 680	1 974 662	–	1 974 662
سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية	770 234	–	770 234	789 587	–	789 587
سندات صادرة عن خزانة الولايات المتحدة	1 185 059	–	1 185 059	1 348 056	–	1 348 056
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	97 824	–	97 824	96 713	–	96 713
الأوراق التجارية	–	510 193	510 193	–	1 747 461	1 747 461
شهادات الإيداع	–	2 982 310	2 982 310	–	2 654 637	2 654 637
الودائع لأجل	–	1 820 000	1 820 000	–	1 430 000	1 430 000
المجموع	**4 639 912**	**5 312 503**	**9 952 415**	**4 274 218**	**5 832 098**	**10 106 316**

إدارة المخاطر المالية: الأنصبة المقررة والحسابات أخرى مستحقة القبض: مخاطر الائتمان

207 - جزء كبير من المساهمات المستحقة القبض مستحقٌّ من حكومات ذات سيادة ومن وكالات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليست معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية أقصى درجات تعرُّض هذه الأصول لمخاطر الائتمان. وحتى تاريخ الإبلاغ، لم تكن الآلية تحتفظ بأي ضمان يكفل لها إمكانية تحصيل الحسابات المستحقة القبض.

208 - وتستخدم الآلية النهج المبسط لتقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى العمر في كل تاريخ إبلاغ. وتحدد البدلات المخصصة لتغطية الخسائر على أساس المعلومات السابقة عن التحصيل و/أو الخسارة ورصيد التعرض في نهاية السنة لكل فئة من فئات الأصول المالية. والمبالغ المشطوبة التي وافقت عليها الإدارة في إطار النظام المالي والقواعد المالية أو القيود العكسية المتصلة بحسابات مستحقة القبض سبق أن طُبِّقت عليها تسويات اضمحلال القيمة، إن وجدت، يُعترف بها في بيان الأداء المالي مباشرةً.

209 - ويرد فيما يلي بيان تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض وما يتصل بها من مخصصات:

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض للآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*المخصص*
أقل من سنة واحدة	10 990	1	10 871	–
من سنة واحدة إلى سنتين	3 282	1	4 357	–
أكثر من سنتين	39 862	66	36 552	98
المجموع	**54 134**	**68**	**51 780**	**98**

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض للآلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*المخصص*
أقل من سنة واحدة	10 990	1	10 871	–
من سنة واحدة إلى سنتين	3 282	1	4 357	–
أكثر من سنتين	13 349	6	9 999	8
المجموع	**27 621**	**8**	**25 227**	**8**

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*المخصص*
أقل من سنة واحدة	–	–	–	–
من سنة واحدة إلى سنتين	–	–	–	–
أكثر من سنتين	5 423	23	5 435	35
المجموع	**5 423**	**23**	**5 435**	**35**

تقادم الأنصبة المقررة المستحقة القبض للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*المخصص*
أقل من سنة واحدة	–	–	–	–
من سنة واحدة إلى سنتين	–	–	–	–
أكثر من سنتين	21 090	37	21 118	55
المجموع	**21 090**	**37**	**21 118**	**55**

إدارة المخاطر المالية: الحسابات الأخرى المستحقة القبض – مخاطر الائتمان

210 - يرد فيما يلي بيان تقادم الحسابات الأخرى المستحقة القبض وما يتصل بها من مخصصات:

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الحسابات الأخرى المستحقة القبض المتداولة		
الدول الأعضاء	407	903
الحسابات المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى	16	–
الحسابات المستحقة القبض من إيرادات المعاملات التبادلية الأخرى	–	–
البدلات المخصصة لتغطية الخسائر المتعلقة بالحسابات الأخرى المستحقة القبض	(20)	(141)
مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض (المتداولة)	**403**	**762**

تقادم الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*المخصص*	*إجمالي الحسابات المستحقة القبض*	*المخصص*
أقل من سنة واحدة	355	–	650	–
من سنة واحدة إلى سنتين	16	–	141	35
أكثر من سنتين	52	20	112	106
المجموع	**423**	**20**	**903**	**141**

211 - وترد أدناه البدلات المخصصة لتغطية الخسائر في الحسابات المستحقة القبض وتغيراتها، وترد في الملاحظة 7 تفسيرات الفروق ذات الصلة.

التغير في البدلات المخصصة لتغطية الخسائر للحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	البدلات المخصصة لتغطية الخسائر في الحسابات المستحقة القبض		
	الأنصبة المقررة	*حسابات أخرى مستحقة القبض*	*المجموع*
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	**97**	**527**	**625**
مصروفات الديون المعدومة/الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها	1	(386)	(385)
المبالغ المشطوبة	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	**98**	**141**	**240**
إعادة قياس البدلات المخصصة لتغطية الخسائر	–	(121)	(121)
في 1 كانون الثاني/يناير 2023	**98**	**20**	**118**
البدلات المخصصة لتغطية الخسائر	(30)	–	(30)
المبالغ المشطوبة	–	–	–
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**68**	**20**	**88**

إدارة المخاطر المالية - الخصوم المالية - مخاطر السيولة

212 - يستند التعرُّض لمخاطر السيولة إلى فكرة أن الآلية قد تواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالخصوم المالية. وهذه الفكرة مستبعدة إلى حد كبير بالنظر إلى ما لدى الآلية من نقدية ومكافئات نقدية وحسابات مستحقة القبض واستثمارات، وإلى ما تطبقه من سياسات وإجراءات الأمم المتحدة الداخلية كي تكفل توافر الموارد المناسبة للوفاء بالتزاماتها المالية. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن الآلية قد رهنت أي أصول كضمانات لأي خصوم أو خصوم احتمالية (2022: لا أصول)، ولم تقم أي أطراف ثالثة خلال السنة بإعفائها من أي حسابات مستحقة الدفع أو أي خصوم أخرى. ويرد أدناه بيانٌ بآجال استحقاق الخصوم المالية استنادا إلى أقرب موعد يمكن أن تُطالَب فيه المنظمة بتسوية كل خصم مالي.

آجال استحقاق الخصوم المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة دون خصم)

	أقل من 3 أشهر	*3 أشهر إلى 12 شهرا*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
الحسابات المستحقة الدفع للبائعين (الحسابات المستحقة الدفع)	926	–	–	926
المستحقات مقابل السلع والخدمات	410	–	–	410
الحسابات المستحقة الدفع – مبالغ أخرى	837	–	–	837
المجموع	**2 173**	**–**	**–**	**2 173**

آجال استحقاق الخصوم المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة دون خصم)

	أقل من 3 أشهر	*3 أشهر إلى 12 شهرا*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
الحسابات المستحقة الدفع للبائعين (الحسابات المستحقة الدفع)	793	–	–	793
الحسابات المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى	278	–	–	278
المستحقات مقابل السلع والخدمات	333	–	–	333
الحسابات المستحقة الدفع – مبالغ أخرى	913	–	–	913
المجموع	**2 317**	**–**	**–**	**2 317**

الملاحظة 20
الأطراف ذات الصلة

موظفو الإدارة الرئيسيون

213 - يقصد بموظفي الإدارة الرئيسيين أولئك الذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذ كبير على القرارات المالية والتشغيلية. وبالنسبة إلى الآلية، هؤلاء الأفراد هم الرئيس والمدعي العام، برتبة وكيل للأمين العام؛ ورئيس القلم، برتبة أمين عام مساعد (وثلاثتهم يشكلون المجلس التنسيقي للآلية)، ورئيس الشؤون الإدارية في قلم الآلية. ويتمتع هؤلاء الأفراد بالقدر الملائم من السلطة والمسؤولية على نحو يمكنهم من تخطيط أنشطة الآلية وتوجيهها ومراقبتها.

موظفو الإدارة الرئيسيون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الاستحقاقات النقدية	1 208	1 240
مجموع الأجور للفترة	**1 208**	**1 240**

214 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات الخاصة بموظفي الإدارة الرئيسيين، المدرجة ضمن الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، تبلغ ما قيمته 0,357 مليون دولار (2022: 0,298 مليون دولار)، على نحو ما حدده التقييم الاكتواري.

215 - ولم توظف الآلية أحدا من أفراد الأسرة المقربين لموظفي الإدارة الرئيسيين على مستوى الإدارة. والسلف الممنوحة لموظفي الإدارة الرئيسيين هي المبالغ المدفوعة مقابل الاستحقاقات وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين؛ وتتاح أيّ من هذه السلف خصما من الاستحقاقات على نطاق واسع لجميع موظفي الآلية.

معاملات الكيانات ذات الصلة

216 - في سياق السير العادي للأعمال ولتحقيق وفورات في إجراء المعاملات، يتولى غالبا كيان من الكيانات المكلفة بإعداد البيانات المالية القيام بالمعاملات المالية نيابة عن كيان آخر ثم تسوَّى تلك المعاملات في وقت لاحق.

الأرصدة الواردة في صندوق معادلة الضرائب

217 - تَعرِض هذه البيانات المالية مصروفاتِ استحقاقات الموظفين على أساس إجمالي. ويُبلَغ عن الخصوم المتعلقة بالضرائب على حدة في إطار صندوق معادلة الضرائب، وذلك في التقرير المالي والمجلد الأول للبيانات المالية المراجَعة للأمم المتحدة الذي يحل تاريخ الإبلاغ المالي الخاص به أيضا في 31 كانون الأول/ديسمبر.

218 - وقد أُنشئ صندوق معادلة الضرائب بموجب أحكام قرار الجمعية العامة 973 (د-10) من أجل معادلة المرتبات الصافية لجميع الموظفين أيا كانت التزاماتهم الضريبية الوطنية. ومن الناحية التشغيلية، يُقيِّد الصندوق في بند الإيرادات الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في ما يتعلق بالموظفين المموَّلة وظائفهم من الميزانية العادية، وميزانيات عمليات حفظ السلام المموَّلة من الأنصبة المقررة، والآلية.

219 - ويُدرج صندوقُ معادلة الضرائب في بند النفقات الأرصدةَ المقيَّدةَ لحساب الدول الأعضاء التي لا تفرض ضرائب على ما يحصل عليه رعاياها من دخل من الأمم المتحدة وتُخصم من الأنصبة المقررة عليها فيما يتعلق بالميزانية العادية وأنشطة حفظ السلام والآلية. أما الدول الأعضاء التي تفرض ضرائب على رعاياها العاملين لدى المنظمة، فلا تحصل على هذا التخفيض لأنصبتها المقررة بشكل كامل. بل تستخدم حصتُها في المقام الأول لتعويض الموظفين الممولة وظائفهم في إطار الميزانية العادية وحفظ السلام والآلية عن الضرائب التي دفعوها على دخلهم من العمل بالأمم المتحدة. ويقيِّد صندوق معادلة الضرائب كنفقاتٍ هذه المبالغ المردودة نظير الضرائب المدفوعة. أما الموظفون الذين تموَّل وظائفهم من صناديق خارجة عن الميزانية ويُطلَب منهم دفع ضريبة الدخل، فإن مدفوعاتهم هذه تُرَد لهم مباشرة من موارد تلك الصناديق. ونظرا لأن المنظمة تعمل كوكيل في هذا الترتيب، فإنها تُبلّغ عن صافي الإيرادات والمصروفات ذات الصلة كأرصدة مستحقة الدفع في البيانات المالية الصادرة عن عمليات الأمم المتحدة المبلَّغ عنها في المجلد الأول.

220 - وبلغ الفائض التراكمي في صندوق معادلة الضرائب حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما مقداره 229,192 مليون دولار (2022: 190,392 مليون دولار)، وهو يتألف من مبالغ مستحقة الدفع

للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية العام بقيمة 193,096 مليون دولار (2022: 162,073 مليون دولار)، ولدول أعضاء أخرى بقيمة 36,096 مليون دولار (2022: 28,319 مليون دولار). ويصل إجمالي المبلغ المستحق الدفع من الصندوق إلى 291,439 مليون دولار (2022: 250,190 مليون دولار)، وهو يشمل التزامات أخرى تقدر بمبلغ 1,813 مليون دولار (2022: صفر) والتزامات ضريبية تقدر بمبلغ 60,434 مليون دولار تتعلق بعام 2023 والسنوات الضريبية السابقة (2022: 59,798 مليون دولار)، سُدِّد منها نحو 32,649 مليون دولار في شهر كانون الثاني/يناير 2024، ومن المتوقع أن تتم تسوية ما يقرب من 27,785 مليون دولار في نيسان/أبريل 2024.

الملاحظة 21

عقود الإيجار والالتزامات

عقود الإيجار التمويلي

221 - على غرار عام 2022، لم تكن لدى الآلية عقود إيجار تمويلي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

عقود الإيجار التشغيلي

222 - تبرم الآلية عقود إيجار تشغيلي لاستخدام أماكن العمل والمعدات. والمبنى في لاهاي تملكه الدولة المضيفة، ويسلم الطرفان بأنه قد عفا عليه الزمن من الناحيتين التقنية والوظيفية. وتخطط الدولة المضيفة لعملية تجديد المبنى مع كفالة استمرارية الأنشطة القضائية. وفي الوقت الذي تجري فيه مناقشة اتفاق إيجار جديد، تم تمديد اتفاق الإيجار السابق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. ولدى فرع الآلية في أروشا ترتيب للإيجار في المكتب الميداني في كيغالي، تم تمديده حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024.

223 - وبلغ مجموع مدفوعات الإيجارات التشغيلية المعترف بها في بند النفقات لعام 2023 ما قدره 3,403 ملايين دولار للمباني (2022: 2,856 مليون دولار) و 0,032 مليون دولار للمعدات (2022: 0,047 مليون دولار). ويرد في الجدول التالي بيان الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار المقبلة بموجب الترتيبات غير القابلة للإلغاء.

التزامات عقود الإيجار التشغيلي: الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
مستحقة خلال مدة تقل عن سنتين	3 463	3 377
مستحقة خلال مدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات	–	–
مجموع الحدود الدنيا لالتزامات عقود الإيجار التشغيلي	**3 463**	**3 377**

224 - يجوز للآلية تأجير الأصول لأطراف أخرى من خلال عقود إيجار تشغيلي. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تكن الآلية قد دخلت في أي ترتيبات للتأجير لأطراف أخرى.

225 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ مجموع الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار من الباطن المقبلة المتوقَّع الحصول عليها في إطار عقود الإيجار من الباطن ما قدره 0,042 مليون دولار (2022: 0,079 مليون دولار).

226 - وفي 5 شباط/فبراير 2014، منحت حكومةُ جمهورية تنزانيا المتحدة الأممَ المتحدة الحق الحصري في الانتفاع لمدة 99 عاما بقطعة أرض في أروشا تبلغ مساحتها حوالي 6,549 هكتارا بتكلفة رمزية. ومن المقرر أن تُستخدم قطعة الأرض هذه لتشييد مباني فرع الآلية في أروشا، ويجوز نقلها أو تخصيصها أو تأجيرها من الباطن، جزئيا أو كليا، لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

الالتزامات التعاقدية

227 - في تاريخ الإبلاغ، كانت الالتزامات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات والسلع والخدمات التي تم التعاقد عليها ولكن لم تسلَّم كما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الممتلكات والمنشآت والمعدات	1 446	836
الأصول غير الملموسة	–	398
السلع والخدمات	2 184	1 779
المجموع	**3 630**	**3 013**

228 - وتتصل الالتزامات المتعلقة بالسلع والخدمات أساسا بالتعديلات في المباني البالغة 0,433 مليون دولار، والرسوم القانونية البالغة 0,332 مليون دولار، ومعدات تكنولوجيا المعلومات البالغة 0,228 مليون دولار، والتدريب البالغ 0,157 مليون دولار.

229 - وترتبط الالتزامات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات بشراء أصول لتكنولوجيا المعلومات بمبلغ 1,446 مليون دولار.

الملاحظة 22

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

230 - في السياق العادي للعمليات، قد تصبح الآلية طرفا في مطالبات يمكن تصنيفها كمطالبات لشركات ومطالبات تجارية؛ ومطالبات تتعلق بالقانون الإداري؛ ومطالبات أخرى كتلك المتعلقة بالضمانات. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن هناك خصوم احتمالية يرجَح معها أن تحدث تدفقات اقتصادية إلى خارج الآلية.

231 - ووفقا للمعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تفصح الآلية عن الأصول الاحتمالية عندما يقع حدثٌ معين ينشأ عنه احتمال تدفق منافع اقتصادية أو خدمات محتملة إلى الآلية، وتتوافر إلى جانب ذلك معلومات كافية لتقييم احتمال حدوث هذه التدفقات. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن هناك أي أصول احتمالية.

الملاحظة 23

بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 حسب الكيانات الفرعية

232 - أنشئ للمحكمتين السابقتين عند دمجهما في الآلية حسابان فرعيان تُسجّل فيهما أساساً الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين والقضاة، وأي اشتراكات مقررة مستحقة القبض لم تُسدد بعد من الأنصبة التي قُسمت في السابق على الدول الأعضاء، والأرصدة النقدية والاستثمارية في صندوق النقدية المشترك. وبعد تسوية جميع الأصول والخصوم الأخرى، سيتضمن هذان الحسابان الفرعيان الخصومَ المتعلقة بالخطط المحددة الاستحقاقات الخاصة بالموظفين والقضاة المتقاعدين، التي تقاس التزاماتها في نهاية كل سنة عن طريق تقييم اكتواري.

أولا - بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة*	*المحكمة الجنائية الدولية لرواندا*	*الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الأصول					
الأصول المتداولة					
النقدية ومكافئات النقدية	6	11 524	8 091	967	20 582
الاستثمارات	6	59 447	41 739	4 973	106 159
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	7	21 053	5 400	27 613	54 066
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	7	–	–	403	403
الأصول الأخرى	8	11	–	1 454	1 465
مجموع الأصول المتداولة		**92 035**	**55 230**	**35 410**	**182 675**
الأصول غير المتداولة					
الاستثمارات	6	18 595	13 057	1 556	33 208
الممتلكات والمنشآت والمعدات	9	–	–	11 517	11 517
الأصول غير الملموسة	10	–	–	109	109
الأصول الأخرى	8	–	–	212	212
مجموع الأصول غير المتداولة		**18 595**	**13 057**	**13 394**	**45 046**
مجموع الأصول		**110 630**	**68 287**	**48 804**	**227 721**
الخصوم المتداولة					
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	11	7	–	2 166	2 173
المبالغ المقبوضة سلفا	12	–	–	382	382
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13	615	753	5 511	6 879
الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	1 745	1 189	-	2 934
المخصصات	15	5 445	3 772	14 100	23 317
مجموع الخصوم المتداولة		**7 812**	**5 714**	**22 159**	**35 685**

	الملاحظة	*المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة*	*المحكمة الجنائية الدولية لرواندا*	*الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الخصوم غير المتداولة					
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	13	17 447	22 703	36 359	76 509
الخصوم المتعلقة باستحقاقات القضاة	14	19 552	14 039	–	33 591
مجموع الخصوم غير المتداولة		**36 999**	**36 742**	**36 359**	**110 100**
مجموع الخصوم		**44 811**	**42 456**	**58 518**	**145 785**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم		**65 819**	**25 831**	**(9 714)**	**81 936**
صافي الأصول					
الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة غير المقيدة	16	65 819	25 831	(13 278)	78 372
الفائض/(العجز) المتراكم – الأرصدة المقيدة	16	–	–	3 564	3 564
مجموع صافي الأصول		**65 819**	**25 831**	**(9 714)**	**81 936**

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة*	*المحكمة الجنائية الدولية لرواندا*	*الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*
الإيرادات					
الأنصبة المقررة	17	(4 106)	(2 860)	75 946	68 980
الإيرادات الأخرى	17	65	48	121	234
إيرادات الاستثمار	17 و 19	3 654	2 540	832	7 025
مجموع الإيرادات		**(387)**	**(272)**	**76 899**	**76 239**
المصروفات					
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	18	251	1 923	54 771	56 944
أتعاب القضاة وبدلاتهم	18	(842)	(529)	4 835	3 464
الخدمات التعاقدية	18	–	–	1 194	1 194
اللوازم والمواد المستهلكة	18	–	–	647	647
الاستهلاك والإهلاك	9 و 10	–	–	2 172	2 172
السفر	18	–	–	1 349	1 349
مصروفات التشغيل الأخرى	18	(15)	(10)	13 550	13 525
مجموع المصروفات		**(606)**	**1 384**	**78 518**	**79 295**
الفائض/(العجز) للسنة		**219**	**(1 656)**	**(1 619)**	**(3 056)**

الملاحظة 24

أحداث تالية لتاريخ الإبلاغ

233 - من المقرر إغلاق مكتب كيغالي الميداني في عام 2024. وسيستمر تقديم خدمات وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم والاضطلاع بمهام الاتصال من حين إلى آخر من أروشا ولاهاي.

234 - ولم تطرأ بين تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها أي أحداث مهمة أخرى، مواتية غير مواتية، كان من الممكن أن تؤثر عليها تأثيرا جوهريا.

030924 160824 24-11389 (A)